Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

منطق القوة

أو

فلسفة الانقلابات في الشرق العربي

غسان تويني

دار بيروت
للطباعة والنشر

منطق القوة

أو

فلسفة الانقلابات في الشرق العربي

غسان تويني

دار بيروت
للطباعة والنشر
بيروت ١٩٥٤

953
T89

16547E

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى * كانون الاول ١٩٥٤

« من الامور المقررة انه ما من
حكومة عادلة تأمن المسؤولية
والمؤاخذة بسبب من اسباب
غفلة الامة واغفالها لهـــا ، الا
وتسارع الى التلبس بصفـــة
الاستبداد ، وبعد ان تتمكن
فيه ، لا تتركه وفي خدمتها
شيء مـن القوتين المهولتين :
جهـــالة الامة ، والجنـــود
المنظمة . »

عبد الرحمن الكواكبي

مقدّمة

هذا الكتاب ليس كتاباً... انه مجموعة مقالات كتبت على التوالي ، تبعاً لحدوث الاحداث ، وتسجيلاً لما كانت تتركه من اثر في نفس مراقب همّه ، همّ الصحفي ، ان يكتنه الحدث ويستقرىء منه العبرة .

كما ان هذا الكتاب لا يطمح، على كونه سجلاً للاحداث، لان يعتبر تاريخاً... ان هو الا المادة الخام لتاريخ يتعذر ، اذا لم نقل يستحيل ، وضعه قبل ان يكون الزمن فعل فعل المرور ، وصفّت الاحداث نفسها ، واستقرت منها النتيجة الراسخة التي يسميها المؤرخون حقيقة .

فالفرق بين المؤرخ والمراقب ان هذا يسجل منطق الاحداث كما يفرض نفسه ، حياً ، خلال كل حدث ، والحدث بعد مغمور بملابساته ، والتسلسل بعد في ضمير غيب... في حين ان المؤرخ يتناول السلسلة مكتملة ، ويستخرج

منها المنطق الذي لها ابتداء من نهايته بقدر ما يقيسه بمعطياته الاولى التي لا يتوافر للمراقب معطيات سواها .

ولئن تكن فائدة مثل هذه المجموعة انها تضع تحت عيني المؤرخ انعكاس تسلسل الاحداث التي يؤرخ ، فان لنشر هذه المجموعة بالذات غاية اخرى ، ابدأ ، بمقياس الضرورة الزمنية ، من التأريخ ، الا وهي : استخلاص القواعد التاريخية الكامنة في الانقلابين السوري والمصري ، بغية الاسترشاد بها في تقييم ما يشهده عالمنا العربي من تقلبات وتطورات ، ومن ثم بغية استلهامها في تقرير موقفنا ، كمواطنين مسؤولين ، لا تجاه التقلبات والتطورات وحسب ، بل تجاه ما يعد من تقلبات وتطورات ، وتجاه ما يُدبر من مخططات لتقلبات وتطورات ...

* * *

اما القواعد التاريخية هذه ، اما منطق الاحداث الذي يعذرنا المؤرخون ان نحن استبقنا حكمهم في السعي لاظهاره ، فيتراءى لنا ملخصاً في مفارقتين ، ترتّب عليهما ان تجتاز الاحداث السورية والمصرية مراحل خمساً متماسكة في ما يشبه الاتصال الضروري المحتم .

المفارقة الاولى هي ان هذه البلاد كانت تحكم بموجب نظم ديمقراطية من غير ان تكون قد توافرت لها الاسس المدنية والاقتصادية والاجتماعية التي بدونها لا تستقيم الديموقراطية ولا يمكن ان تستمر ، فكيف بها ان تنجح ؟ فالشعب لا يقدر على حكم نفسه بنفسه فعلاً ما لم يكن متحرراً من القيود التي تفسد عليه اختياره لممثليه ومحاسبته لهم ، بل القيود التي يفرض معها ممثلوه انفسهم على الشعب ، سواء كان مريداً لهم او غير مريد ؛ فضلاً عن تلك القيود الاغلّ ، القيود المعنوية التي تشل العقل الشعبي والتي لا تحطمها الا التربية المدنية

الهادفة الى توفير قواعد المفاضلة لدى الشعب بين ممثل وممثل ، والهادفة من ثم الى تمكين الشعب من فرض ارادته على الحكم الممثل له باستمرار ، بحيث لا يأتي الحكام الا ما يعبر عن اماني الشعب ويضمن حقوقه ويؤمن مصالحه .

والمفارقة الثانية ، المنبثقة من الاولى، هي ان هذه البلاد مستقلة نظرياً ، تتمتع بمعالم السيادة القومية من الوجهة الحقوقية ، ولكنها ، لهزال انظمتها السياسية وضعف تركيبها الاجتماعي والاقتصادي ، وفقرهـــا الحضري ، عديمة المناعة ضد الاستعمار باشكاله السلمية ، عاجزة عن مواجهته متى نازلها سياسياً او عسكرياً. فاستثمار المرافق الحيوية في ايدي الاجانب ، لا لسبق في وضع اليد، بل كذلك وبنوع اخص لانعدام المعرفـة والمقدرة لدى المؤسسات والهيئـات الوطنيـة ؛ وعائدات الاستثمار ، ساعة تشارك فيهـــا البلاد ، تهدر في اكثر الاحيان لفقدان التصميم او حتى التوجيه الاقتصادي الجدي . فضلاً عن ان هذه البلاد مضطرة ، من حيث الاعداد الحربي ، للاتكال على اجنبي ما ، لان لا مصانع حربية لها ، ولا تجهيز علمياً وتكنولوجياً يمهد للاعداد بشتى مظاهره. يضاف الى ذلك كله ان الحكام كانوا يسترسلون، ولا يزال بعضهم يسترسل ، في ازدواجية ، خبيثة او ساذجة ؛ فهم يموهون على الشعوب بخرافة الحيـــاد ، في حين يتخذون في الخفاء موقفاً دولياً معينـــاً ، وذلك من غير ان يجرؤوا على تحمل تبعة هذا الموقف تجاه الشعب ، ولا على مطـالبة الفريق الذي يقفون معه بما يفترض ان يترتب على هذا الموقف من فوائد للشعب او تبعات تجاه صيـانة المصالح الوطنية العليا وضمانها .

من هنا ، من هاتين المفارقتين ، كانت المرحلة الاولى في منطق الانقلابات: المرحلة التي وصفها حسني الزعيم بالحميدية ، تبعاً لطغيان الحكام ، على ما يفترض في حكمهم من ديموقراطية ، وتبعاً لوهن الاسس التي اقاموا عليها حكمهم ، ولوهن السياج الذي احاطوا به سلامة الحكم والبلاد . حكام عطلوا الدستور فعلياً ان لم يكن حقوقياً ، او هم عطلوا فعله ، فافسدوا وتجبروا ، وعجزوا

حتى عن القيام باكثر وظائف الحكم بداهة : الحفـــاظ على الامن الداخلي والخارجي ، على سلامة الوطن والمواطنين !

وتلي المرحلة الحميدية – وهي مرحلة التهيئة او التحفز – مرحلة الانتفاض ، وقد بدأ فيها الشعب يتململ من غير ان يكون قد وعى بواعث نقمته ولا هو تبين الطريق. ومظاهر تململه وانتفاضه متفاوتة في خطورتها وفي نطاقها ومداها، فهي تتخذ تارة شكل المظاهرات لاسبـــاب جزئية ، وتتخذ طوراً شكل الاغتيالات ، الا انهـــا تسبب باستمرار ازمات وزارية طويلة عسيرة ، يأخذ بعضهـــا برقاب بعض بحيث يجمع المراقبون على وصفهـا بازمة الحكم او ازمة النظام .

ثم تأتي المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الحـاسمة : مرحلة انقلاب الجيش على الحاكمين ، واستيلائه ، باسم الشعب ، على آلة الحكم ، واقامته انظمة موقتة بالتعاون ، ولو الى حد ، مع بعض الساسة المعارضين للاوضـــاع الحميدية او للنظام المقلوب – تعاون ما يلبث ان يولد الاحتكاك ، امـــا لتقلصه ، او لاتساعه ، او لنشوء اختلافات في وجهات النظر بين العسكريين والمدنيين ، بين السيد الفعلي وصاحب السيادة الشرعية او شبه الشرعية .

ومن هذا الاحتكاك تتولد المرحلة الرابعة ، مرحلة تفتيش القوة الحاكمة ، في تكامل انقلابها على النظـام القديم ، عن قواعد شعبية تقيم عليها نظامهـــا ، بحيث تتمكن من الاستغناء عمن تعاونت واياهم من المدنيين، ومن ثم اصطناع القوة الصافية لقواعد شعبية ، في شكل حزب او حركة ذات عقيدة هي ما يقدر الجيش او قواده انهم والبلاد يؤمنون بها ، وانها المعين الصالح لمبادىء الحكم الذي يشيدون . وفي هذه المرحلة يلج الجيش الساح السياسية خلال الجهـاز المدني المبتكر ، يصـــارع به الحركات الشعبية الاصيلة والاحزاب التقليدية ، ساعياً بواسطته لاقامة ديموقراطية موجهة .

اما المرحلة الخامسة ، التي انتهى اليها الانقلاب السوري ، بعد ان اجتازها مرات متتالية ، والتي لا يزال الانقلاب المصري يعانيها منذ خلاف محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، فهي مرحلة انقضاض القوة على القوة ، وانفضاح وهن اي نظام يقوم على القوة الصافية ، وان تسترت بحركة شعبية آنية او فيها مقومات الصمود . وفي مثل هذه المرحلة ، كما اثبت سقوط حسني الزعيم ، تكون الغلبة للقوة الفعلية ، لان القوة تهيء للقوة ، والحكم الذي لا يستند الى غير القوة يظل استمراره رهناً بعدم توافر قوة اقوى منه تنتصب في وجهه .

* * *

هذا ما يتراءى لنا انه منطق القوة ، وهو القاعدة التاريخية الكامنة وراء تطور الاحداث التي شهدها ويشهدها العالم العربي ، والتي ابرزها الانقلاب او الانقلابات السورية ، والانقلاب المصري .

بقي انه اذا لم يكن من حق القارىء على المؤرخ ان يسأله اين تنتهي السلسلة واين يقود المنطق ، فمن حق القارىء على المراقب ان يسأل .

اما الجواب ، فلا يزال ملك التاريخ الذي يتحفز لان يكون ، وهو بعد مجرد امكانية ... بيد ان ثمة تساؤلات تقودنا المراقبة الى عتبتها ، ولا بد من تسجيلها ، اولها التساؤل عن الحركات الشعبية الاصيلة القادرة على اقامة نظم جديدة ، لا تستند الى القوة الصافية ، بل تكون تجسيداً لارادة الشعب الحقيقية وطريقاً لنهضته ؟ وهذا التساؤل لا بد ان يكون مشفوعاً بالتساؤل الثاني الاخطر : هل يمكن اية حركة ، في اية دولة حديثة ، ان تقوم بانقلاب ما ، ساعة لا تكون القوة المجندة الى جانبها ، او بالاحرى هل يمكن اية حركة ان تقلب حكماً يطمئن اليه الجيش فيكون بمثابة ديدبان يحميه من كل اعتداء مسلح او شبه مسلح ؟ واذا كان الجواب سلبياً ، وانه لكذلك ، فالتساؤل الاخير والاعمق والاقلق هو معرفة مدى امكانية بلوغ الحركات الشعبية الاصيلة مراكز

الحكم، من خلال النظم الديمقراطية القائمة، بغية اصلاح هذه النظم او تحويرها.

في هذا التساؤل نواجه، من جديد، المفارقة التي انطلقت منها الانقلابات: نظام حكم حرّ، يمارسه شعب غير متحرر بعد... فهل يختار هذا الشعب تحريره ام يظل، كالمريض الجاهل، يفضل الدجـــال المراوغ على الطبيب الموجع، فيقوده جهله الى التضحية بسلامته حتى لا يقاسي التضحية بالزهيد الزهيد من راحته ومن الطمأنينة التي يتوهم انه متمتع بها؟

الانقلاب السوري

•

تهيئة وتحفز

في خريف ١٩٤٨ ظهرت في افق السياسة السورية طلائع ازمة غير واضحة المعالم ، اذ استقال ممثلو الحزب الوطني في وزارة السيد جميل مردم لاسباب لم يفصحوا عنها ، ثم تبين ان استقالتهم مردها الى رغبة الحزب في احراج مركز جميل مردم والجائه الى الاستقالة ، بعدمـــا اخفقت سياسة حكومته في الداخل والخارج . ولم تفت مردم مقاصد الحزب الوطني ومراميه فحاول تدعيم مركزه «بترقيع» الوزارة. بيد ان صحف مناوئيه انبرت تهاجمه بعنف متهمة اياه بالتسبب بالهزائم التي مني بها الجيش في فلسطين ، ناسبة الى وزير الدفاع السابق السيد احمد الشراباتي تصرفات شائنة . وكان للحملة صداهـــا في النفوس ، فقامت تظاهرات صاخبة هدفها الظاهر المطالبة بتأمين الكاز وتحسين الحالة الاقتصادية ، اما هدفها الحقيقي فهو التعبير عن سخط الناس على الحكام واساليب الحكم . وقد تجاهلت حكومة مردم الغاية الحقيقية من التظاهرات وحاولت قمعها بالقوة ، ولما عجزت قوى الامن عن اعادة الامن الى نصابه ، استعانت الحكومة بالجيش ، فرفض اطلاق النار على المتظاهرين ، مدللاً بذلك على تضامنه مع الناقمين . عندئذ لم ير مردم بدأ من الاعتزال فاستقال في اول كانون الاول ١٩٤٨ ، ولكنه شرع يقيم العراقيل في طريق قيام حكومة جديدة ، وفي الوقت ذاته راح يتودد الى الجيش مدافعاً عن سياسته كوزير دفاع وكان قد حل محل الشراباتي بعد استقالته.

لم يؤد اعتزال مردم الى تهدئة الحال، لان رئيس الجمهورية اساء فهم عوامل الازمة ، وحاول ان يفرض على البلاد حكومة لا تختلف عن سابقتها الا من حيث الاشخاص . فتجددت التظاهرات واستغل انصار « الهـــلال الحصيب » و«سوريا الكبرى» الوضع القلق وبرزت اتجاهات خطرة تهدد الكيان السوري ونظام الحكم . وبعد ازمة وزارية استمرت اسبوعين استطاع السيد خالد العظم تأليف الوزارة في ١٦ كانون الاول من الحـــزبين الوطني والجمهوري وبعض المستقلين .

ازمة !

ليست الازمة الوزارية في سوريا من النوع الذي الفناه نحن في لبنان ، والفـه السوريون انفسهم قبل ان تقوم في بلادهم احزاب ذات مبادىء وبرامج واهداف. فوراء استقالة وزراء الحزب الوطني الثلاثة دوافع لا تمت الى المسائل

الشخصية الا باسباب ضعيفة جداً ، وقد تنبأت الاوساط السياسية بهذه الاستقالة منذ ثلاثة اسابيع ، ولم يحل دون حصولها شعور الوزراء الثلاثة وحزبهم بان البلاد تجتاز ظروفـــاً عصيبة تتطلب اتحاد الكلمة ، لان الحزب الوطني لم يشأ الاستمرار في مشاطرة الحكومة تبعة سياستها، هذه السياسة التي لم يكن راضياً عنها ، مؤمناً بجدواها .

واذا اخذنا بتصريحات اقطاب الحزب الوطني ، ولا سيما الوزراء المستقيلين، نجد ان الخلاف بين رئيس الحكومة والحزب الوطني يدور حول نقطتين مهمتين: الاولى تتناول سياسة الدولة الخارجية ، وتتناول الاخرى سياستها الاقتصادية.

يبدو لنا ان ما يأخذه الوطنيون على الحكومة في الحقل الاقتصادي من انها لا تتبع سياسة رشيدة ذات اهداف معينة، ليس اكثر من ستار لاخفاء الدافع الحقيقي الى مناوأة السيد جميل مردم ومن يؤازره من رجال الحكومة . ذلك ان الحزب الوطني لم يقدم اقتراحاً ايجابياً بل اكتفى بنقد مسلك الحكومة . ولم يكن هذا شأنه في السياسة الخارجية ، فقد اوضح الناطقون بلسان الحزب انهم يؤمنون بجدوى سياسة التعاقد مع الدول الكبرى لان سياسة الانكماش والعزلة ليست بالسياسة الحكيمة التي تتلاءم والظروف الراهنة .

اما المعاهدات التي يدعو الحزب الوطني الى عقدها فليست كلها ذات طابع سياسي . فالوطنيون يأخذون على السيد مردم وحكومتـــه ترددهم في توقيع الاتفاق التقدي مع فرنسا ، وتوقيع اتفاق التابلاين ، بل يأخذون على الحكومة ميلها الى القطيعة الاقتصادية مع لبنان .

ولا شك في ان الحزب الوطني ، في اخذه بالسياسة الايجابية هذه، انما يدلل على تفهم صحيح لواقع الحال ويخرج ، في بناء الدولة ، من نطـــاق القومية الانعزالية ، ويتحرر من الغوغائية التي تجعل رجل الدولة عبداً للشارع لا مدبراً لامور الشعب .

بقي ان يثبت الوطنيون انهم ايجابيون في التنظيم ، كما اثبتوا ايجابيتهم في

التوجيه السياسي . فقد دل التنظيم الحزبي الواسع الذي باشروه قبيل الاستقالة على انهم لن يكتفوا بهذه الاستقالة وبالخطب والتصريحات في نقد الحكومة ، بل يعملون على تنمية النظام الحزبي الذي هو ركن الحياة الدستورية ، ويقطعون الطريق على المناورات البرلمانية التي تفسد النظام الدستوري وتجعل الشخصيات السياسية غير مسؤولة عن سياستها تجاه الذين اولوها الثقة .

يصعب التكهن عما قد تسفر عنه حركة الحزب الوطني وعن المخرج الذي قد يقع عليه ساسة دمشق لحل الازمة الحاضرة ، خصوصاً وان ظروفاً خارجة عن نطاق النظام البرلماني قد تساهم في تعقيد الموقف مقدمة لجلائه ، ولكن على غير ما يشتهي بعض السوريين . ويهمنا نحن ان نسجل الآن ان حركة الحزب الوطني هذه تشكل ظاهرة جديدة قد يكون لها اثرها في اقامة سياسة القطر الشقيق على اسس جديدة .

١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨

ماذا في دمشق ؟

لم تكن المظاهرات السورية مفاجأة للذين تتبعوا تطورات السياسة الشامية منذ استقالة السيد احمد الشراباتي من وزارة الدفاع لاشهر خلت ، كما انها لم تدهش الذين خبروا اساليب السياسة الشامية والعوامل الموجهة لها .

ذلك ان استقالة الشراباتي قد رافقها قلق عام عبر عنه بالشكوى والتذمر من تصرفات تحمل الشراباتي او حملوه وزرها ، ولم تكن استقالة الوزير الشاب او شخصية الشراباتي نفسه سبب القلق ، فقد كان هذا القلق نتيجة الوضع الشاذ ، بل الوضع المرتبك الذي اوجدته ظروف داخلية ودولية لم تواجهها الحكومة السورية بما يرضي الشعب من جهة ويضمن للدولة الاستقرار المنشود من جهة اخرى .

وجاءت استقالة الوزراء الوطنيين الثلاثة فعجلت في انفجار النقمة المكبوتة ،

كما وضعت قضية بقاء الحكومة على بساط البحث ، باخراجها الى النور شتى المسائل التي كانت السلطات السورية تحاول تسويتها بالتي هي احسن . وشاء جميل مردم ان « يرقع » الوزارة ويتجاهل ما في استقالة وزراء الحزب الوطني من معان تخرج بها من نطاق الاستقالات التي الفها الناس في سوريا ، ولكنه وجد حكومته من الضعف والتفكك بحيث لا تستطيع مواجهة المجلس والرأي العام باي عمل تترتب عليه تبعات . فقد افلت من يدها زمام المجلس وبالتالي زمام الشارع الذي لم تستطع ارضاءه فكان ما كان !...

ولئن تكن حوادث دمشق من برلمانية وشعبية تدل على ارتباك في حياة الامة وعلى عدم استقرار في سياسة البلاد ، فانها تدل ايضاً وبنوع خاص على ان هذه الامة لم تطمئن بعد الى النظام القائم فيها ، ولم تحسن تصريف شؤونها ومعالجة ازماتها في نطاقه . فهي تعمد الى الخروج عليه كلما اثيرت قضية حيوية بل تضعه موضع بحث كلما عرضت مناسبة من المناسبات التي تمت الى جوهر هذا النظام بصلة .

ولعل هذه الظاهرة هي التي تحمل المراقبين على ربط كل حادث سياسي يقع في سوريا بمشروع سياسي معين ، بل لعلها تتيح لدعاة هذا المشروع العمل لمشروعهم في نطاق الدولة السورية حيث يبدو الشعب غير مطمئن الى نظامه واساليب حكامه .

وقد تكون مظاهرات دمشق حركة عفوية عارضة لن يترتب عليها اكثر من تربع هاشم الاتاسي او سواه في كرسي جميل مردم ، كما قد تكون حركة خطرة ،فتعلة لا تقف عند المطالبة بالكاز وتحسين الحالة الاقتصادية ، ولا عند المطالبة بحكام جدد او بحل المجلس ، بل تتناول النظام نفسه وتتعدى حدود الجمهورية . ويهمنا هنا انها حلقة في سلسلة احداث جسام شهدها ويشهدها العالم العربي وهي متأتية عن سخط الشعوب العربية على اساليب الحكم وتألمها من الكوارث التي حلت بها وتوقها الى حكم مخلص واع وصريح .

٢ كانون الاول ١٩٤٨

هذه النقمة!

اثارت حوادث الشام في نفوس الكثيرين خشية على الاوضاع العربية ، بل ان بعضهم ذهب الى التأكيد ان تلك الحوادث ليست سوى مقدمة لحوادث مماثلة تكتسح البلاد العربية كافة ، وتقلب اوضاعها رأساً على عقب .

ويشير هؤلاء ، تدليلاً على صحة قولهم ، الى موجة التظاهرات التي بدأت تجتاح القاهرة ، فيقولون ان الحبل على الجرار ... بل يقول بعضهم : « اذا حلق جارك ، بل... » (« بيروت المساء »)

واذا قلت لهؤلاء ان القصد من مظاهرات دمشق والقاهرة ليس قلب الاوضاع ، بل هو مجرد تعبير عن نقمة الشعب على حكامه لقضايا معينة وفي سبيل غايات معينة هناك مجال لاصلاحها في نطاق الاوضاع الراهنة ، قالوا ان الثورات كثيراً ما تبدأ لاسباب تافهة وتنتهي الى ما لم يحلم احد بانها ستنتهي اليه !...

اما ان حوادث دمشق والقاهرة – اذا كان ثمة من شبه او علاقة بينها – ستنتهي الى غير ما قصده المتظاهرون ، فهذا ما لا يسعنا تأكيده ، كما لا يسعنا ضمان عكس ذلك ! والنهاية ، ولا شك ، رهن بحكمة الحكام بقدر ما هي رهن بوعي الشعوب وبحيويتها !

ولكن الذي يهمنا في هذا المقام – يهمنا بالنسبة الى الحالة في لبنان بنوع خاص – هو ان قلب الاوضاع ربما لا يكون السبيل الوحيد لاصلاح ما يثير

نقمة الشعب ، بل قد يكون السبيل الى عكس ذلك تماماً .

نحن نفهم يأس الشارع الثائر من الحكام بل من اساليب الحكم في البلاد العربية ، ونشاطر الشارع يأسه هذا . ولكن ، هل اطمأن الشارع الى ان قلب الاوضاع سيغير الحكام واساليب الحكم ، او ان الحكام الذين ستجيء بهم ثورته ـ وربما لا يجيء بهم هو... ـ هم من غير جبلة الحكام الذين يتذمر منهم ؟

هذا ما نتساءل عنه ونحن ننظر الى الاتجاه الذي يراه بعضهم في حوادث دمشق والقاهرة ، والذي قد يكون مطابقاً للواقع ؛ غير ان تساؤلنا هذا لا يجعلنا نشك دقيقة واحدة في ضرورة القيام بعمل حاسم لاصلاح الوضع القائم في البلاد العربية والتكفير عن الهزائم التي منيت بها والكوارث التي حلت بنا .

ولا ننسى ، في هذا الظرف الحرج ، ان الشعوب هي بالنهاية سيدة الحكام وصانعتهم ، وهي تحكم على نفسها ، على حاضرها ومستقبلها ، في ظروف حرجة كهذه ، فان احسنت التصرف ، وعرفت ما تريد ، ومشت وراء من ارتاحت اليه كان لها ما تنشد . اما اذا قيدت قيادة العميان ، و « اثيرت » لغير ما غاية ولا هدف ، فانها قد تستفيق حيث لا يطيب لها المقام... وتندم حيث لا تنفع الندامة .

٥ كانون الاول ١٩٤٨

أزمة تستمر

علق المراقبون السياسيون، الذين تتبعوا تطور الازمة السورية، آمالاً كبيرة على تكليف فخامة السيد هاشم الاتاسي تأليف وزارة قومية يضع قيامها حداً للتوتر ، وتكون مهمتها الاساسية اعادة الثقة الى نفوس الناس .

فهاشم الاتاسم رئيس جمهورية سابق ، وسياسي عركته الايام ، يشفع به لدى الرأي العام ماض ناصع لم تعلق به لوثة . وبديهي ان يحمد المراقبون لفخامة السيد القوتلي هذا الاختيار الموفق وللسيد الاتاسي وطنيته الصادقة واقدامه حيث احجم كثير من الساسة، الذين يزخر بهم مسرح السياسة العملية، عن مواجهة الازمة والقيام بمحاولة لحلها .

وقد جاء اخفاق السيد الاتاسي بعد استشارات استمرت ثلاثة ايام بلياليها صفعة اليمة لانصار سياسة التهدئة. اما اسباب الاخفاق، فتعود في الدرجة الاولى الى ان الاتاسي سعى في سبيل الجمع بين عناصر متنافرة كان تنافرها السبب في قيام الازمة واستفحالها .

فهل يوفق الامير عادل ارسلان ، وهو شخصية غير مقيدة بارتباطات حزبية معينة ، الى ما لم يوفق اليه الرئيس الاتاسي ؟

يبدو ان الامير عادل لن يجرب تجربة الاتاسي، ولعل مرد ذلك الى اقتناعه

بان ائتلافاً بين عناصر متنـــافرة مثل حزب الشعب والحزب الوطني والحزب الجمهوري غير ممكن ، وفي حال تحقيقه فهو لن يعيش طويلاً. ولذلك نراه يعمد الى تشكيل وزارة من الحزبين الوطـني والجمهوري اللذين يشكلان اكثرية نيابية .

فاذا نجح الامير عادل تكون حوادث دمشق قد انتهت الى مـا تنتهي اليه اكثر الازمات الوزارية الطبيعية... اي الى استبـدال وزارة من وزارة في نطاق نظام الحكم القائم ، دون ان يترتب على هذا التبديل حل البرلمان او نفض « ملاك الساسة » .

فهل تضع وزارة من هـذا النوع حداً للازمـة وللتوتر ولنقمة الشعب التي كادت تنقلب ثورة ؟

يتوقف ذلك على السياسة الجديـدة – ولا ريب انهـــا ستكون سياسة جديدة – التي ستتبعها وزارة الامير عادل العتيـدة . فبوسع هذه الوزارة ان تعالج الحالة الراهنة دون ان تنقض الدولة من اساسها ، شريطة ان يسلم الشعب بامكانية الاصلاح في نطاق النظام القائم . امـا اذا كان يكمن وراء الحركة الاخيرة رغبة في امور تتعدى الاصلاح في نطاق النظـــام ، فان فشل الامير عادل محقق ، حتى اذا وفق الى تركيب وزارته وضمان اكثرية نيابية لها .

الاربعاء ٨ كانون الاول ١٩٤٨

الى اين ؟

ما تزال سوريا تبحث عن حل لازمة دخلت يومها السابع عشر ، وهو رقم قياسي في الازمات الوزارية قلما سجله بلد من البلدان . فقد اعتدنا في لبنان وسوريا الترحيب بالوزارة الجديدة قبيل رحيل الوزارة المستقيلة او بعد استقالتها بساعات معدودات ، ولعل في تعقد الازمة السورية الحالية دليلاً على عمق اسبابها وتجاوزها النطاق التقليدي للازمات الوزارية .

انها ولا ريب ازمة نظام لا ازمة اشخاص واحزاب . فمن النادر ان تجد مجلساً يصعب تشكيل الوزارة من عناصره المختلفة ، ولا يعمد المسؤولون الى حله . ومن النادر ان تجد احزاباً نيابية تطالب بحل المجلس وترفض الاشتراك في وزارة يؤدي تشكيلها الى حل هذا المجلس . كما يندر ايضاً ان تجد بلداً يثور على حكامه، ثم يطمئن ويهدأ بانتظار تشكيل وزارة قوامها هؤلاء الحكام انفسهم ، او فريق منهم .

هذه المفارقات مجتمعة تحمل المراقب على التطلع الى ما بعد الترتيبات الوزارية ، والى ما وراء الاستشارات والطبخات ، والتكليفات والاعتذارات الآخذ بعضها برقاب بعض ، في وقت يهب الاعصار تلو الاعصار على سوريا من الجهات الاربع ولا نسمي .

وقد يوفق الامير عادل ارسلان الى تشكيل وزارته وقد يعتذر للمرة الثانية

بل للمرة الثالثة، فليس المهم تشكيل الوزارة بل المهم ما يعقب هذا التشكيل... فان وزارة تتربع في دست الحكم في هذا الظرف يتعين عليها ان تقوم بعمل حاسم يتعدى ما ينتظر من وزارة جديدة في ظروف طبيعية . ان وزارة تؤلف بعد ازمة استمرت ١٦ يوماً لا تبقى في الحكم اذا اكتفت بثقة المجلس القائم وبتقديم بيان وزاري يشتمل على ما اعتادت الوزارات الجديدة تعداده من المشاريع والوعود .

ان على الوزارة السورية العتيدة ان تواجه البلاد بسياسة قوية ، صريحة ، مخلصة ، ليكتب لها التوفيق ، والا حق لنا ان نتساءل الى اين تسير سوريا ؟

١٦ كانون الاول ١٩٤٨

حسني الزعيم

•

من العهد « الحميدي »
الى النهـــاية المحمدية

ان الازمة الوزارية التي استمرت اسبوعين وانتهت بقيام الوزارة العظمية لم تكن في الواقع ازمة حكم ، بل كانت ازمة نظام ، وقد تضافرت عوامل شتى ، داخلية وخارجية ، على زيادة هذه الازمة استفحالاً . ففي الداخل اتسعت الهوة الفاصلة بين الشعب وحكامه لان الاصلاح الذي وعدت به الوزارة العظمية لم يتحقق منه شيء. وقام نزاع سافر بين العسكريين والحكومة لان القيادة تقدمت بمطالب معينة باسم الجيش فرفضت الحكومة هذه المطالب . واستغلت الاحزاب المعارضة للوضع والهيئات التي تعطف على مشاريع الوحدة والاتحاد هذا الخلاف، فراحت توغر صدور العسكريين على الحكام مزينة لهم القيام بخطوة منقذة .

واندست العوامل الخارجية وسط هذه التيارات تحاول الافادة من الوضع القلق ، وانبرى العملاء يشيعون ان الحكومة العراقية شرعت في حشد قواتها على الحدود وان رسلها اندسوا بين القبائل يحرضونها على العصيان ، وفي الوقت نفسه كانت صحف الاحزاب السورية المناوئة للحكام تهيء الافكار لحدث داخلي يطيح بالاوضاع المهترئة .

وكان هذا الحدث انقلاب الزعيم حسني الزعيم ...

قام الجيش السوري بحركته الانقلابية ليل ٣٠ – ٣١ آذار ١٩٤٩ ، فاعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعلق الدستور. ولما لم يستطع زعيم الانقلاب التفاهم والمجلس النيابي عطل الدستور في اليوم الثالث للانقلاب حاصراً في نفسه السلطات كافة .

الدستور من العطلة الى التعطيل !...

لم يشأ الزعيم الزعيم ان يترك اي ابهام يلابس طبيعة انقلابه بعد ان صار الى ما صار اليه ، فاعلن صراحة انه دكتاتور عسكري ، وانه ينوي اصلاح البلاد وتطهيرها عن طريق حكم الفرد المباشر، واعطاء الامة الدستور الذي تتوق اليه والذي يلائم مصالحها وتقدمها .

فهل كان الزعيم يرمي الى اقامة هذا الحكم الفردي عندما عمد الى اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، ام ان تعطيل الدستور على الوجه الذي عطل به جاء نتيجة العطلة التي قضاها الدستور بين اعلان الانقلاب وحل المجلس ؟

وبالتالي ، هل يجوز الزعيم ، وقد عطل الدستور واقام نفسه حاكماً مطلقاً، هل يجوز على رضى الشعب الذي ايده عندما قلب الهيئة الحاكمة «المنقوم» عليها؟

هذا هو السؤال الذي يجابه الآن حاكم سوريا الجديد، والجواب عليه ستحمله تلك الوجوه الصبيحة التي كانت تفاخر بان انقلابها تم ولم تهرق نقطة دم واحدة، وتلك الالسن التي كانت تصرخ ، والجماهير تجوب الشوارع : لقد انتهى العهد الحميدي، فاهلاً بعهد الحرية والتقدم ! فان بقيت الوجوه صبيحة ، وان لم تنطلق غداً الالسن باللعنات ، فقل : لقد خلص الزعيم سوريا .

قد يقول قائل : لقد اعتمد الزعيم على تأييد الشعب عندما قلب الهيئة الحاكمة ، فالشعب اذن – الشعب الذي فرح بالانقلاب وهلل وكبّر – هذا الشعب قد ركل الدستور الذي تستر به هؤلاء الذين «استثمروا البلاد وسخروا الدولة لمصلحتهم الخاصة» ، فلو كان الشعب يريد الدستور قبل نفسه ويضن بالدستور اكثر مما يضن بالمصاحة القومية وكيان الدولة ، لما رحب بالانقلاب ! فالشعب اذن لن يتراجع ، وهو مع الانقلاب الى النهاية .

اما ان يضع الشعب نفسه فوق الدستور ، فامر صحيح ، بل بديهي ، لان الشعب مصدر الدستور ، ومصدر السلطات . فله اذن ان يركل دستوراً ويجل دستوراً... ولكن له وحده هذا الحق ، ومنه لممثليه ، فهل يرضى الشعب ان يركل غيره الدستور باسمه ، وان يعطيه دستوراً جديداً على انه اصلح له واكثر انسجاماً مع امانيه ؟

هذا هو المأزق الذي وجدت فيه الدولة السورية نفسها طيلة ثلاثة ايام بعدما تركها الانقلاب العسكري ولا سلطة شرعية فيها .

ومن الخطأ ان نعتبر ان القضية كانت شكلية بحتة ، فلو انها كانت كذلك ،

لما تأخر القابض على زمام السلطة الفعلية – سلطة القوة – في قهر الشكليات بالضغط او العنف... فالقضية اذن اعمق من ذلك ، انها تمت الى اساس الحكم وتضع سوريا امام مستقبلها الدستوري وجهاً لوجه فإما ان تمضي مع الانقلاب الى النهاية او ان ترتد عنه الى مصير لا يسع احداً التكهن به .

وانه ليبدو لنا ان الانقلاب ، عندما بدأ ، لم يكن يرمي الى اقامة حكم دكتاتوري عسكري ، وان كان يحمل في نفسه بذور هذا الحكم . فهنالك تطور واضح مر به الانقلاب من المرحلة الاولى التي اعلن فيها الزعيم انه قلب الهيئة الحاكمة باسم الشعب وانه يسلم السلطة الى الحكومة التي يختارها ممثلو الشعب ، الى المرحلة الاخيرة التي اعلن فيها تعطيل الدستور تلبية لرغبة الشعب ومنح نفسه صلاحيات رئيس الدولة وحصر في نفسه السلطات كافة .

فما هي العوامل التي احدثت هذا التطور؟ هل هي عوامل شخصية، نفسانية، مردها الى الغبطة تغمر الانسان وهو يعانق المجد ويلهو بالقوة ، ام هي عوامل سياسية اساسها عدم اتفاق الكلمة على تأليف حكومة برلمانية تتسلم سلطات الرئاسة الاولى التي شغرت بحركة قامت على هامش الدستور ؟

لعل العوامل الحقيقية هي هذه وتلك معاً ، ولكنها تتعدى هذه وتلك الى الوضع الدستوري البرلماني في صميمه . ان هذا الوضع هو الذي حال دون الخروج من المأزق الذي وجدت الدولة نفسها فيه ، لان الهيئات المنبثقة منه لم يكن بوسعها ان تحكم على نفسها تحت ضغط القوة وان ترسم تحت ضغط هذه القوة خطوط الاصلاح الذي سبق واخفقت في تحقيقه والذي يودي تحقيقه بها .

* * *

عندما اعلن حسني الزعيم انه دكتاتور عسكري لم يفعل اكثر من مصارحة الناس ونفسه ، ومن مكاشفتهم ومكاشفة نفسه، بسر الانقلاب الذي كان محتوماً ان ينقلب دكتاتورية ولو الى حين .

لقد منح الانقلاب الدستور عطلة ، وترك الهيئات الدستورية التي بقيت حرة

تسعى في سبيل تسوية الموقف في نطاق الدستور، حتى اذا ما عاد هذا الدستور الى حيز التطبيق اغفل التاريخ الشرعي ما سطرته القوة . ولكن هذه المحاولة فشلت وانقلبت العطلة تعطيلاً لان غاية الانقلاب لم تكن لتقبل المساومة مع بواعث هذا الانقلاب .

فالتعطيل اذن كان منطقياً لا محيد عنه ، لان الوضع الذي سبق العطلة كان بمثابة تعطيل بموّه للدستور الذي لم تقم له القوة المسلحة حساباً في ترتيب ما رتبت .

فكيف السبيل الآن للعودة الى الحياة الدستورية ؟ وهل يعتبر الدستور الذي ستسنه اللجنة الدستورية العتيدة دستوراً، والهيئات المنبثقة من هذا الدستور هيئات شرعية ؟

وهل يعتبر الشعب ان هذه الهيئات تمثل ارادته تمثيلاً حقيقياً وقد جاءت بمشيئة رجل فرد اعتمد القوة سبيلاً الى الحكم واعطى الشعب نظاماً سياسياً لم يكن للشعب رأي في اختياره ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة ليس في الكتب ولا في السوابق التاريخية. انه في نفوس الذين فرحوا بالانقلاب وهللوا له ، هؤلاء الذين ينطق حسني الزعيم بلسانهم عندما يقول انه حل المجلس الذي انتخبوه هم .

فللشعب ان يختار بين ممثلَين له : بطل الانقلاب العسكري والمجلس النيابي الخارج ؛ فاذا امن الزعيم الزعيم الاستقرار في الحكم وحاز رضى الناس (ورضى اهل الشام صعب المنال) كان هو ممثلهم الحقيقي وكانت الهيئات المنبثقة من نظامه شرعية ، والدستور الذي تسنه ، الدستور الذي تريده الامة .

اما اذا انقلب الشعب على حاكمه الفرد ، فانه يكون قد استفاق من حلم جميل وادرك انه كان عليه، عندما نقم على الفئة الحاكمة، ان يميز بين الاشخاص والنظام وان يطيح بهم في نطاق الدستور، وان اعتمد لذلك سبلاً لم ينص عليها الدستور !

٣ نيسان ١٩٤٩

ثقة الشعب

بالامس كان الدمشقيون يقولون لك بفخار ان انقلابهم قد تم دون حادث، فلا رصاصة ولا صفعة . وهم يفتخرون اليوم بانه لم يقع منذ الانقلاب حادث سرقة او حادث نشل ، وان جريمة واحدة لم تقع في اراضي الجمهورية في غضون المدة نفسها .

اما ان الانقلاب قد تم دون حادث فمسألة تعود الى اسباب عديدة ليس هنا مجال بحثها . واما ان خمسة عشر يوماً تنقضي على الانقلاب دون ان تقع خلالها في سوريا جريمة واحدة فظاهرة جديرة بان تستوقفنا ، نحن الذين طالما شكوا ضياع هيبة السلطة واختلال حبل الامن . فما هو مرد هذه الظاهرة في الشقيقة سوريا ؟

قد يقولون انه الرهبة التي اشاعتها في النفوس سلطة عسكرية استولت على الحكم ، واننا هنا في لبنان نفضل ان يظل كل شيء على حاله اذا كان ثمن الامن وهيبة الحكم انقلاباً تغتصب فيه السلطات اغتصاباً .

قد يكون هؤلاء على حق في قولهم انه اذا كان ثمن هيبة الحكم واستتباب الامن انقلاباً عسكرياً ، فلا كان هذا ولا كانت تلك . غير اننا نرى ان استتباب الامن وهيبة الحكم لا يقتضي توافرهما انقلاباً عسكرياً ، كما اننا نجل الانقلاب السوري عن ان يكون هدفه الاسمى بلوغ هذين الغرضين .

والواقع الذي يلمسه كل مراقب يزور دمشق في هذه الايـــام وينظر الى الحقائق نظرة عميقة ، هو ان هيبة الحكم واستتباب الامن ناجمان عن نظرة جديدة الى السلطة مبعثها قيام السلطة الجديدة بمشاريع اصلاحية ضخمة تشيع في نفوس الناس الثقة بالحكم والاطمئنان الى انه حكم عادل يهدف اولاً وآخراً الى تأمين مصالح العباد واحقاق الحق .

فالسلطة تفقد هيبتها وتعجز عن اداء مهمتها متى حجب الشعب ثقته عنهـا . والشعب لا يضن بالثقة على الحكومة الا متى لمس تقصيرها او تحيزها، مما يضطره للجوء الى وسائله الخاصة لتأمين مصالحه وحمايتها اذا كان حسن النية ؛ اما اذا كان سيئها فانه يخرق القوانين ويتمادى في الاعتداء على مصالح الناس ، مطمئناً الى فقدان السلطة .

ان الانقلاب السوري لا يزال في مرحلته الاولى، وقد وفق في هذه المرحلة الى كسب ثقة الشعب ، لا لانه خلع « المستثمرين والمستغلين » كما يدعوهم ، بل لانه دشن عهده بالاعلان عن منهاج اصلاحي اساسي ومباشرة تنفيذه دون ما ابطاء؛ ومن الضمانات التي يتسلح بها العهد الجديد ثقة الشعب، هذه الثقة التي تجعل الحكم ، بمعناه الصحيح ، شيئاً ممكناً .

١٣ نيسان ١٩٤٩

اعلن الزعيم حسني الزعيم في بلاغات متتابعة ان الجيش ثأر لنفسه من الحكام الذين تجاهلوه واغفلوا شأنه ، وحالف الشعب الناقم على الاوضاع ، التواق الى نظام جديد يطمئن اليه. واكد الزعيم ان العسكريين لا يريدون الحكم لانفسهم وان سلطات الانقلاب ستؤمن للبلاد نظام حكم ديموقراطي برلماني جمهوري تحدد خطوطه ومؤسساته احكام دستور جديد .

ولكن بطل الانقلاب سلخ في الحكم شهرين دون ان تبدو منه بادرة جدية تدل على انه في سبيل « اقامة نظام ديموقراطي برلماني جمهوري » ، بل اعتمد في حكم البلاد الاساليب الدكتاتورية، متخذاً من القوة وحدها مرتكزاً لحكمه.

حذار القوة!

يبرر الانقلابيون لجوءهم الى القوة وتعطيلهم الدستور في سبيل اصلاح الحكم في سوريا بقولهم ان الدستور كان معطلاً ، عمليا ، في عهد القوتلي ، وان حكم القوتلي كان حكماً « حميدياً » فلم يكن بد اذن من الالتجاء الى القوة لازالة القوة ، ومن العمل على هامش الدستور لاعادة الاحكام الدستورية .

ولقد رحب الشعب بانقلاب يسخّر القوة، بل الدستور، في سبيل الاصلاح، ورحب بالذين جاؤوا اليوم « يحررونه » من الذين كانوا ، حتى الامس القريب، « محرريه » فربّت اساليبهم نقمة سرعان ما انقلبت حقداً وضغينة يستحلان كل عنف ضد الحكام .

وان في هذه المتناقضات التي يقوم عليها الانقلاب لعظة بليغة يجدر بالانقلابيين ان يأخذوا بها اليوم ، وهم يمعنون في استعمال القوة بحق من مهد لهم ورافقهم في معركة الاصلاح التي هي علة وجود الانقلاب .

لسنا من الذين تجفلهم الاساليب « الدكتاتورية » ولا من الذين يرون ان القوة شرٌ كلها ، كما اننا ، في تعلقنا بالحرية ، نقدر القيود التي توضع في سبيل التمهيد للحرية باقامة الدعائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يفترضها التمتع بحرية رحبة منيعة .

ولكن الشعب الذي ينقلب على محرريه عندما يستسيغون استغلال الحكم لخدمة مصالحهم ، الشعب الذي يسلم بالقوة تستخدم في سبيل خلاصه واصلاح حاله ، ان هذا الشعب لن يتورع عن رجم محرري اليوم وقلب حكمهم اذا هم اسكرتهم نشوة الحكم ، فنسوا الاصلاح الذي يكسبهم ثقة الناس ، واقاموا حكمهم على القوة دون سواها .

ان الحرية هي وحدها سبيل الحاكم الى نفوس شعبه ، والمحرر الحقيقي لا يحتاج الى اعتماد القوة سبيلاً للحكم لان ثقة الناس به هي قوته – والشعب لا يثق بحاكم لا يترك له حرية الاقتناع بصلاح حكمه .

لقد هيأ حكم القوة في « العهد البائد » لحكم القوة على يد زعيم الانقلاب، فلا تطيبنّ القوة للزعيم ولا يتعلقنّ بها فتصبح غاية بذاتها، لئلا تنقلب عليه. وليتعظ هو بما فعل بمن سبقوه ، اذا كان يريد من الناس ان يتعظوا بما فعله بهؤلاء .

٧ حزيران ١٩٤٩

زايل حسني الزعيم زهوه في الحكم وبدا عليه بعد مضي ثلاثة اشهر على الانقلاب ان الرغبة في اعادة الديموقراطية الى سوريا قد زايلته كذلك ، فاكتفى من « اصلاح الاوضاع » بدعوة الشعب الى استفتاء يضمن تربعه هو في دست الحكم كرئيس دولة .

عودة الى الدستور ؟

عندما قام الجيش السوري باعتقال فخامة السيد شكري القوتلي ورئيس وزرائه لثلاثة اشهر خلت ، كانت حجة الزعيم حسني الزعيم قائد الجيش الذي قام بالانقلاب ، ان سوريا كانت تحكم لمصلحة حكامها لا لمصلحة الشعب وان الدستور السوري كان في عطلة ، لذلك اقتضى الامر تعطيل الدستور لاعادة الديموقراطية الى الجمهورية السورية .

وقد مرت سوريا خلال هذه الاشهر الثلاثة باكثر من تجربة جزع لها اصدقاء الحرية ، الحريصون على ان تعيش الجمهورية الشقيقة في ظل نظام ديموقراطي سليم . ولعل انتخابات يوم السبت لم تكن اقل هذه التجارب دقة ودلالة . فقد طاب لاكثر من مراقب ان يشبه هذه الانتخابات والاستفتاء الذي رافقها بما يجري في البلاد الدكتاتورية ، حيث يعمد المالكون سعيداً الى تغطية دكتاتوريتهم وتمويهها بالشكليات الديموقراطية المسوخة .

ولئن كنا مع الذين يرون ان الانتخابات السورية كانت شكلية اكثر منها فعلية ، فاننا نرى على كل حال انها كانت تعبيراً صادقاً عن ثقة الشعب بالرجل الذي قلب اوضاع البلاد في سبيل اصلاحها، ولم يتورع عن تخطي الشكليات في سبيل الجوهر . ذلك ان التعبير عن ثقة الشعب ليس عملية حسابية ، والحاكم الديموقراطي الذي يضع الشعب في عنقه امانة الحكم لا يكون مبلغ الضجيج الذي يتعالى حوله مقياساً لشعبية قد تكون مصطنعة .

ولا نخال احداً يشك في ان الشعب السوري الذي انتخب امس حسني الزعيم دون ان يتمتع بحرية الاختيار ، قد وضع ثقته بالزعيم مخلصاً ، وان امانة الحكم التي وضعها في عنق رجل الانقلاب لم يكن ليضعها في عنق سواه لو خُيّر .

ولا نخال الزعيم يفوته الآن ، وقد تمرس في الحكم ثلاثة اشهر لعلها كانت ادق حقبة في تاريخ سوريا الحديث ، ان الحكم امانة ، وان كل سلطان يزول الا سلطان الشعب . فالشعب الذي يوليه ثقته وينصبه حاكماً عليه ، والشعب الذي تقبل عناصره المستنيرة خرقاً للدستور في سبيل جوهر الدستور ، ان هذا الشعب لقادر على ان يسحب هذه الثقة وان ينشد حاكماً آخر وان يرحب بزعيم انقلاب جديد .

وليثق رئيس الجمهورية ان القوة التي حكم بها بالامس وهو بطل انقلاب ، ليست سبيلاً الى قلب الرعية، وان الحاكم الذي لا يغدو من يقلبه بطلاً هو الذي يملك قلوب رعاياه ويوفر لهم اسباب الاطمئنان .

فليكن حسني الزعيم ذلك الحاكم

٢٨ حزيران ١٩٤٩

من الزعامة الى الاشارة

على اثر حصول الانقلاب ، وبينما كانت الدوائر السياسية ، في دمشق وغير دمشق ، منصبة على درس الوضع الجديد من حيث شرعيته ، سألت « النهار » الاستاذ فارس الخوري عن رأيه في هذا الوضع ، فأجاب : « لا شك في ان الحركة الانقلابية هي غير دستورية ، ولكنها وقعت فلا يصح والحالة هذه الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها ... اما الدستور والاشكال الدستورية، فحياة الامة فوق الدستور واشكاله . ويهمنا بالدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري » .

وعلق الشيخ الذي كانت تنظر اليه الامة في ذلك الظرف العصيب المضطرب نظرتها الى الحكَم العدل — علّق على حديثه هذا فقال : ان كل انقلاب عرفه التاريخ بات انقلاباً « شرعياً » فور نجاحه ، وبات « بطله » بطلاً منقذاً... وكذلك كل انقلاب اخفق قيل انه غير شرعي وحكم على « بطله » بالموت...

وغني عن القول ان الاستاذ فارس الخوري ، عندما مشى يوم السبت الى صندوق الاقتراع ليضع ورقته في جملة الاوراق التي وضعها العمال والفلاحون ، والتجار والصناعيون ، والمثقفون والسياسيون، انما كان يعمل بوحي ما قاله لنا،

وهو لا يرتاب هنيهة واحدة بـ « شرعية » الانتخاب والاستفتاء الذي كان يجري .

الا اننا لا نخال الاستاذ فارس الخوري كان يشك في ان نتيجة الاقتراع لن تكون غير تلك السلسلة من « نعم، نعم » على كل سؤال طلب من الشعب ان يجيب عليه . ولكنه وضع ورقته يقيناً منه – اذا صح ان الارقام تعبر عن عواطف الشعب وتفكيره وارادته – بان نسبة « اللا » في كل سؤال لا تقل اهمية عن « النعم » الاجمالية التي يسفر عنها الاستفتاء .

نقول ذلك على سبيل المثال ونحن لا نعلم بالضبط كيف صوت الاستاذ الرئيس . بيد اننا نميل الى الاعتقاد بانه كان في جملة ، بل في طليعة الذين ابوا ان يقولوا « نعم ، نعم » على طول الخط ، انما اعملوا الفكر الحر في موضوع الاسئلة ومداها فجاءت « نعمهم » الضائعة في خضم « النعم »، ذات اهمية خاصة هي غير الاهمية العددية ، وجاءت « لا » الصادرة عنهم اهم من كل « نعم » وابعد دلالة لانها تعبر بصدق عما يخالج الفئة التي تحرص على مستقبل الامة حرصها على نجاح الانقلاب .

لقد سئل الشعب السوري هل يريد انتخاب رئيس جمهوريته مباشرة ، فقال « لا » ٦١٣ سورياً فقط ، بينما قال « نعم » ٧٢٨٧٢ سورياً . وسئل الشعب هل يريد ان يخول رئيس الجمهورية اشتراع دستور جديد فقال « لا » ٢١٧٥ سورياً، بينما لم يقل «لا» سوى ٢٠٥٦ سورياً عندما سئل الشعب هل يوافق على منح الرئيس صلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية بوجه عام .

ولئن كان يحق للرئيس الجديد ، دستورياً وشرعياً ، ان يضرب عرض الافق بهذه الارقام وان يستند الى ارادة الاكثرية الساحقة ، فان عليه ، اذا هو شاء ان يراعي رغبات الشعب كلها ، وان يتسلح بارادة الشعب الكلية ، عليه ألا يسقط من حسابه هذه الارقام الضئيلة تمثل ولا ريب النخبة السورية التي

تعرف كيف تختار والتي تعرف بالتالي كيف تساند رئيس دولة وزعيم انقلاب مساندة واعية ، كما تعرف كيف تحبس عنه تأييدها ساعة يعوزه هذا التـــأييد اكثر من تأييد الملايين التي لا تعرف كيف تختار .

وبعد ، ففي تبدل لقب حسني الزعيم من زعيم الى مشير معنى لعله من تدبير القدر ، بل العناية : لقد كان حسني الزعيم بالامس بطل انقلاب و « زعيم » امة له ، بل عليه ، ان يتخطى كل شيء في سبيل نجـاح انقلابه ، وهو اليوم رئيس دولة ، بل « مشير » امة ، عليه ان يسوس الشعب، وافضل سبيل هو ان يأخذ بعين الاعتبار شتى ميول الشعب ونزعـاته ، وان يراعي بنوع خاص رأي تلك الفئة التي تأبى ان تقول دائماً « نعم ، نعم » .

٢٩ حزيران ١٩٤٩

زعيم يبني

تسلّم السيد حسني الزعيم مقاليد الرئاسة الاولى منذ يومين متسلحاً باصوات السوريين ، ومتسلحاً ، على الاخص، بالثقة المقرونة بالاعجاب توليه اياها امة لا تزال تتساءل كيف نبت فيهـــا هذا الانسان الذي استولى عـلى الحكم بصورة عجائبية ، ومضى يقلب اوضاع الدولة رأساً على عقب غير آبه لشيء .

ويبدو ان « المشير » لم تغرقه المظاهر التي تحيط بمقام صاحب الفخامة ، بل ظل ذلك الزعيم ذا الحيوية المتفجرة الذي يخشى على الوقت ان يمر ، لانـه يريد ان يملأ كل ساعة ، بل كل دقيقة من حيـاة سوريا الجديدة بمشاريع تصلح سوريا وتجعل منها تلك الامة المتحضرة الراقية، وتلك الدولة الحديثة التي تتزعم الشرق

العربي وتقوده في معارج التقدم وتمكّنه من ان يلعب، في خضم السياسة العالمية، ذلك الدور الذي يعود اليه ، والذي كانت تفيـــد منه قوى هي غير قواه ، ولمصلحة هي غير مصلحته .

لقد عالجنا في المقالين السابقين نتيجة الانتخـــاب والاستفتاء الذي جرى في سوريا، واستخلصنا مغازي ذلك الحدث الخطير ، ونوّهنا ، على ضوء العودة الى الدستور ، بالدور الجديد الذي يترتب على الزعيم . ويهمنـا اليوم ان نشير الى دور الرئيس الجديد في تلك النـــاحية من الحيـاة القومية التي تفوق الدستور اهمية، والتي يستمد منها الدستور حيويته، الا وهي تحرير الشعب وبناء الدولة. فرئيس الدولة الجديد لا يستمد قوته من الجيش الذي حمـــله الى الحكم ، ولا من الجبهة التي يقف فيها وقفة الاسد، ولا من آلاف الاصوات التي صاحت: « نعم، نعم » يوم السبت الفائت، انه يستمد قوته من ارادة الشعب السوري بان يكون له حاكم مجرره ويبني دولته . وبالتالي فـان سياج الزعامة هو الاعمال التي يقوم بها الزعيم في سبيل تنفيذ ارادة الامة ، التي هي امانة بين يديه .

يقولون : ليس من بنـاء الا ّ ويسبقه هدم . وهذا قول حق ، وقد برهن الزعيم عن انه لا يتهيب صنماً ولا يجبن امام تقليد ، وقد اعمل معول الهدم في دعائم اكثر من هيكل شادته الرجعية او حافظ عليه رجالهـــا . ولكن الزعيم برهن ايضـا عن انه ذلك الدمـاغ الذي تتفجر منه المشاريع الاصلاحية ويوجّه المشترعين لخير البلاد ، ومزيته في ذلك انه يتحلى بشجاعة لا تهولها عقبة .

فليثق رئيس سوريا الجديد ان له في نفس كل محب للحضارة مشبع بفكرة الدولة ، حصناً منيعاً ومنبع تأييد لا ينضب ، اذا عرف كيف يحمل معه الى مقام الرئاسة – ذلك المقام السامي المحفوف بمزالق السياسة – ارادة البنـــاء ، وقرن الى تحطيم الاصنام تشييد الهياكل النيّرة .

٣٠ حزيران ١٩٤٩

من الحناوي
الى الشيشكلي

•

رجوع الى المنطلق

لم يدم انقلاب حسني الزعيم اكثر من اربعة اشهر ونصف شهر، فقد وقع في ليل ٣٠ – ٣١ آذار ١٩٤٩ وطوح به انقلاب الزعيم الحناوي ليل ١٥ – ١٦ آب ١٩٤٩ . ودمشق التي هللت للانقلاب الاول هللت كذلك للانقلاب الثاني لان حسني الزعيم خرج على مبادىء انقلابه ، وبدلاً من ان يقيم لسوريا نظاماً جديداً تطمئن اليه ، عزل السلطة الشرعية واحل نفسه محلها . واذا كان التاريخ يسجل لحسني الزعيم وضعه سوريا على طريق الحضارة، فانه يسجل عليه في الوقت نفسه استئثاره بالسلطة وتنكيله بالحريات واعتماده الخداع والمواربة سبيلاً الى احراز المكاسب السياسية .

واذا كانت هذه المساوىء هي السبب الظاهر لحصول الانقلاب الثاني ، فقد كان من اسبابه الخفية نقمة فريق من الضباط على حسني الزعيم لانه غدر بزعيم الحركة القومية الاجتماعية ، وتنكر لرفاقه في الانقلاب الاول . تضاف الى هذه الاسباب عوامل خارجية ابرزها تحدي الزعيم للهاشميين وحلفائهم .

في طريق الدستور

لسوريا اليوم اصدقاء كثر ، يخشون ، وقد انتفضت تبتك الانتفاضتين الجبارتين ، ان يزول كيانها وتفقد شخصيتها، لانها لم تشأ ان تبقي في عنقها النير الذي بات ، وكأنه لكيانها صيغة ولشخصيتها قالب ! ان هؤلاء يخشون على سوريا من حريتها ، وليس ما يقنعهم بخطئهم ، ان هم اخطأوا ، غير برهان تأتي به سوريا على ان الحرية التي استعادت ليست مطلقة من قيود الاستمرار في البقاء والمصلحة القومية العليـــا وتقدم الشعب ورفاهيته ، تلك القيود المستمدة من جوهر الحرية نفسها ، والتي ان زالت ، زال معنى الحرية وقيمتها الانسانية .

فاستمرار سوريا في البقاء رهن اذن بايجـــاد عنصر استقرار يؤمّـن انتقال السلطات من ايدي الذين اقاموا انفسهم اولياء على مستقبل البلاد الى ايدي الذين سيأتون الى الحكم مع عودة الدستور . قد يرى البعض ان لا عنصر استقرار يحيد بسوريا عن طريق الانقلابات المتكررة غير خضوع نظام الحكم فيها لتاج لا يعرّضه للزوال مجرد تبدل الاوضاع التي دونه. ولكنه يفوت هذا البعض ان الارادة الشعبية هي ، ذاتها ، عنصر حي فيه من مقومات الاستمرار ما يجعله ضمانة مثلى لاستقرار الاوضاع المنبثقة منه . امـــا انتقاض الشعب على السلطات فانه ، بما فيه من تعريض لاستقرار الحكم واستمراره ، دليل على حيوية الارادة الشعبية ، التي لهـا ، في التعبير عن نفسها ، وسائل تحطم احياناً القوالب التي تحجّر فيها...

وبعد، يسألونك كيف تُعرف الارادة الشعبية، واذا اختل الميزان الدستوري فأين نبحث عن مقاييس تدلنا على الارادة الشعبية الحقيقية ؟ انه من حق العلم ان يسأل هذا السؤال... ولكن من حق الحياة على العلم ان يحمل رجل العلم على الاقرار بان الشعور الانساني والفكر الانساني يتمردان على المقاييس الجامدة، وبالتالي فان للجماعات في الاعلان عن شعورها وفكرها الف وسيلة ووسيلة لا يعرف العلم كيف يميز الصحيح منها من غير الصحيح ، وانما محك صحتها الحقيقي هو قدرتها على اثبات صحتها في معترك الصراع السياسي .

واذا طبقنا هذه النظرية على الوضع السوري، لمسنا كيف ان الشعب الذي هلل للانقلاب الاول كرّس صدق تعبير الانقلابيين عن ارادتـــه ، بالرغم من تعطيلهم الدستور ، ولمسنا كيف ان الشعب الذي بدأ يشعر بكابوس حسني الزعيم في آخر عهده ، باح بارادتـــه للانقلابيين الذين غمسوا ايديهم بدم بطل الانقلاب الاول ، فلم يجدوا من الذين هللوا له بالامس غير الشكر والتهليل . ان هذه الظاهرة التي يشاء بعضهم ان يرى فيهـا عنواناً لتقلب السوريين ، هي بالواقع دليل على حيوية الشعب السوري .

وقد يسأل سائل : كيف تجيز لنفسها ضمة من الرجال ان تسن لسوريا دستوراً جديداً يكون اساس قيام السلطات الجديدة التي يطلب منها تكريسه؟ ان الجواب على هذا السؤال يعود بنا الى حق الثورة ، اي الى حق الاقلية التي تلمس في نفسها القدرة على تحقيق رغبات الاكثرية ، بان تحطم الاوضاع القائمة ، وان تحقق للاكثرية رغباتها ؛ ولا يكتب النجاح لثورة اذا لم تكن تعبر فعلاً عن رغبات الاكثرية . فلقد عطل القوتلي الدستور عندما عبث به تحقيقاً لمصالحه الشخصية ، فزوّر الارادة الشعبية ، وبالتالي فسح للاقلية الثورية في مجال هدم الاوضاع التي اقامها، وهكذا فعلت ، فلقيت من تأييد الشعب اولاً ، وثانياً ، خير مكرّس لشرعية ما قامت به .

فبديهي اذن ان تبيح هذه الاقلية لنفسها سن دستور يستوحى من المبادىء التي حدتها الى قلب الاوضاع الدستورية السابقة ، اما اذا عادت للشعب تستفتيه بموجب الانظمة التي اتاحت لسادة العهد البائد تزوير الارادة الشعبية ، فانها تكون قد انكرت حقيقتها وانكرت بالتالي حقها بالثورة .

وان في اشراف حكومة ، تكاد تمثل كل النزعات ، على الانتخابات المقبلة لضمانة بان فئة لن تزوّر على فئة، وبان الشعب يجمع او يكاد على تكريس شرعية ما جرى على هامش الدستور .

ان الطريق الذي تسلكه سوريا للعودة الى الحياة الدستورية هو الطريق الشرعي الوحيد ، لا لانه يستند الى نص مقدس او عرف سليم، بل لانه طريق الشعب الذي تسيره الارادة القومية .

٢٠ ايلول ١٩٤٩

كان بديهياً بعدما استقرت الامور واطمأنت الى استقرارها نفوس رجال الانقلاب الثاني، كان بديهياً ان يستفتي الانقلاب الشعب السوري استفتاء حراً في نظام الحكم الذي يريد ، وفي الاشخاص الذين يثق بقدرتهم على سن دستور جديد للبلاد، فعمدت وزارة هاشم الاتاسي التي تسلمت الحكم فور وقوع الانقلاب الى تعديل قانون الانتخاب ثم حددت يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ موعداً لانتخاب مجلس تأسيسي يتولى سن دستور جديد .

امتحان !

عندما قلب الزعيم حسني الزعيم الاوضاع القائمة ، اكثر من التحدث عن عهد جديد يطل على سوريا ، وعن رجال جدد يتولون الاحكام في البلد الذي امعن القيمون على امره استئثاراً له ، وهدراً لمصالحه . اما كيف يأتي هؤلاء الرجال الجدد الى الحكم ، وهل ينتخبهم الشعب اذا خيّر بينهم وبين رجال « العهد البائد » ، ثم هل يحترم الانقلاب ارادة الشعب ، اذا شاء الشعب ان يبقى زمام الحكم في ايدي الذين قلبهم الزعيم ـ فاسئلة كانت اخطر ما ووجه به الزعيم ، بل كانت عقدة الانقلاب ، وعقدة الديموقراطية في سوريا الانقلاب . وقد طرحت «النهار» هذه الاسئلة على الزعيم الزعيم (وكان يومها اكرم حوراني الناطق بلسانه) فاجاب « ان موقف الشعب من الانقلاب فيه كل الدلالات على الاتجـــاه نحو ايلاء الجيل الجديد مقدراته ، فقد اثبت الشعب في غبطته وتأييده الانقلاب انه سئم اولئك الذين اساؤوا التصرف بمقاليد الحكم ، وانـــه متى فسح امامه مجال اختيار ممثليه بحرية فلن يختار سوى الذين يتوسم فيهم الخير ويلمس فيهم الجد والفهم والاخلاص . »

وشاءت الظروف ان يبرهن الشعب عن صحة مـــا قاله حسني الزعيم فيه قبل ان يفسح له حسني الزعيم في مجـــال البرهان... فولى الزعيم وسط « غبطة الشعب » ، ذلك الشعب الذي « اغتبط » بمجيئه .

واليوم تتاح للشعب السوري الفرصة الاولى ليعبر عن رأيه بحرية ، فيختار اول مجلس لسوريا بعد ان وضع حسني الزعيم سوريا في طريق التقدم . فهل يصوّت الشعب المبادىء والمثل التي كلفته خضّتين قل مثيلهما في تاريخه ، ام انه يصفع الذين ظنوا انه يتوق الى حياة جديدة ونظام جديد ؟

في سوريا اليوم امتحان للشعب وامتحان للذين أقيموا ولاة عليه الى ان يعبر عن ارادته ، وامتحان للذين حكموه الى ان « قُبعوا » عن دست الحكم بالقوة . اما النتيجة ، فلن تعرف بتلك العملية الحسابية التي تجري في المساء ، عندما تفرغ الصناديق وتعد الوريقات التي القيت فيها؛ النتيجة تعرف عندما يقبل الناس على الصناديق ، تعرف بمعرفة نسبة المقترعين ، وبمعرفة النظام الذي تجري فيه عمليـــة الاقتراع، وبمعرفة العوامل التي اثّرت في هذا الاقتراع... فحرية الناخبين لا تضمن بابتعاد الجيش ، مثلاً ، عن صناديق الاقتراع ، فقد يكون الجيش ديدبان الحرية . وحرية الناخب هي ان يفسح له مجال ارادة ما يمليه عليه تفكيره ، وذلك بازالة كل ضغط على ارادته ، بل كل اغراء له .

واملنا ، وسوريا تقف اليوم على عتبة حياة جديدة، ان يبرهن ولاة امرها، وان يبرهن شعبها ، ان للديموقراطية في هذه البلاد بقية من امل بالنجاح .

لقد قيل ان انتخابات ١٥ تشرين الثاني ستكون استفتاء حول بقاء الكيان السوري . وقد تكون كذلك ، بالرغم من ان قضية الكيان السوري لم تعد القضية الرئيسية المعروضة على الناخبين . ولكن الامر الاكيد هو ان انتخابات ١٥ تشرين ستكون استفتاء بشأن مصير الديموقراطية في سوريا. ومن مفارقات الديموقراطية انها تتيح للشعب حرية رفضها ، ورفض نعمتها . وقد يفعل الشعب السوري ذلك ، فيختار اعادة القديم الذي قيل فيه ما قيل .

بقي ان نعلم ما اذا كان ابطال التقدم في سوريا يخضعون لقرار الشعب ، ويرتضون الديموقراطية سبيل الرجعة الى الحكم .

١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩

في عهدة السيد الجديد

للمرة الاولى منذ ثمانية اشهر يؤم بناية البرلمان السوري ، وقد جلت عنها المصفحات التي اقيمت ديدباناً لها ، اناس من الذين قال فيهم الرجل الذي علق الدستور بقوته في نيسان ، انهم لا يصلحون لغير الكلام . اما المهمة التي نيطت بهؤلاء ، وفيهم من اشترك في اول جمعية تمثيلية انبثقت من الشعب السوري ، وفيهم من تطأ قدماه للمرة الاولى عتبة البرلمان – اما المهمة التي نيطت بهؤلاء فهي تأسيس دولة جديدة في اقدم واعتق وطن ، وصوغ دستور يضمن لهذه الدولة الجديدة – القديمة استقراراً غير ذلك الاستقرار الذي دفعت ثمناً لسرابه انقلابين متلاحقين ، ويضمن لها تقدماً لا يتنافى مع تقاليدها العريقة .

امـــا ذلك المجلس الذي تستفيق البلاد على سيادته المطلقة والذي يقبل على المهمـة التاريخية ، مهمة اعادة الشرعية ، فانه بالرغم من تمثيله وجه سوريا تمثيلاً يكاد يكون ناجزاً ، يجتمع مثقلاً بوزر اللاشرعية التي حبلت به وبوزر التيارات الدولية التي تتنازعـــه وبوزر ذلك السيف الذي يبدو ، على زهده في الحكم ، وكأنه ارادة فوق ارادة السيد ، تردعه عن الذهاب الى حيث قد يرغب دون ان تفصح عما ترغب هي فيه .

وكأنا بهذا المجلس يدرك عظم المهمة وثقل العبء ، فتراه مرتبكاً ، وترى رئيسه الذي لمع كنائب معارض في آخر مجلس نيابي، وعُرف عنه قوة الشكيمة وهدوء الاعصاب – تراه يستسلم لاقلية تملك زمام المناورة وتعرف كيف تحمل الاكثرية على الاخذ برأيها هي ، موهمة اياها بانها انما تعمل في سبيل الاجماع – اقلية زاد في لمعانها غياب وجوه ، مهما قيل في اخطائها ، تظل نجوماً برلمانية .

وكأنا بهذا المجلس متعب بسيادته المطلقة ، مرتبك ، يكاد لا يعرف ماذا يفعل بها وكيف يتصرف، فهو حائر لا يعرف بالضبط بأي قانون يتقيد واي

نظـــام يتبع ، وهل ينتخب رئيساً للدولة مسؤولاً تجاهه او يترك للحكومة الحالية الصلاحيات التي لها وينصرف هو الى سن الدستور فحسب ، او يتنازل عن بعض سيادته بل كلها لحكومة يتعزى بانه هو الذي اقامها وجعلها مستقلة عنه غير مسؤولة تجـــاهه... فهل كان يعقل ، في وضع غير هذا الوضع ، ان يجتمع النواب في جلسة قبل جلسة الافتتاح بيوم ، جلسة جعلوهـا « بروفة » او « مسودّة » يتوزعون فيها ادوار الجلسة الرسمية ؟ ولكن سيادة المجلس قد انتقمت من التدبير المسرحي (والمعذرة من الرئيس الكيخيا !) عندمـا رفع الكيخيا الجلسة مدة ربع ساعة ، ريثما تنظر اللجنة الخاصة في مشروع الدستور الموقت وتعود بالموافقـة حتى ينتخب هاشم الاتاسي رئيساً للدولة فوراً ، فظلت الجلسة معطلة زهاء ساعة وعادت اللجنة تقول انها لم تتفق وانها ترغب في تأجيل البحث الى نهار غد !

هذه السيادة المطلقة هي مناط امل الشعب السوري وامل الذين يتحرقون على مشاهدة ارادة شعب من الشعوب العربية تفعل ، طليقة من كل قيد وكل ترتيب مسرحي . افليس من حقنـــا على هذه الارادة الشعبية المتجسدة ، ان نأمل منها عملاً مثالياً يرسم لسوريا ، بمعزل عن التيارات الداخلية والخارجية التي تحيق بها ، ذلك المستقبل الذي تتوق اليه ؟

١٣ كانون الاول ١٩٤٩

الدستور والرئاسة

اصر المجلس التأسيسي على ان تكون لسيادته الغلبة على الترتيبات المسرحية... فامتدت تلك الدقائق الخمس عشرة التي ظن الرئيس الكيخيا انها تكفي للاتفاق عـلى مشروع الدستور الموقت ، امتدت وامتدت حتى تجاوزت الثلاثة الايام . ويقال ان الايام الثلاثة مـــا كانت لتكون ثلاثة وحسب لو لم يستدع مرجع لا ـ دستوري السيد حسني البرازي ويشر عليه باتخاذ الموقف الذي يعجل بالخروج من المأزق . واننـا لنرى في ظاهرة التأخر هذه بادرة طيبة من جانب المجلس

تدل على ادراك تام لخطورة القضايا التي يواجه بها وعلى استعداد صادق لتمحيصها.

فمسألة الدستور الموقت تثير القضية الدستورية من اساسها وتضع على بساط البحث السيادة التي اولتها الامة نوابها . فكان على المجلس التأسيسي ان يبت فيما اذا كان يجوز له ان يفرّط في هذه السيادة فيوليها بدوره هيئة مستقلة عنه غير مسؤولة تجاهه ، كما كان عليه ان يبت في اصل مهمته وما اذا كان يحق له ان ينصرف عن سن الدستور الى محاسبة الحكومة واشتراع القوانين العادية وبديهي ان الحل الذي توصل اليه المجلس هو حل غاية في اللباقة والحكمة، لانه يحرره من المهمة البرلمانية دون ان يترك للسلطة التي يقيمها الدستور الموقت حق التصرف بكيان الامة وربط مصيرها باية تعهدات دولية . فضلًا عن ان هذا الحل يفض مشكلة الازمات الحكومية بجعله مدة النظام الموقت محددة بثلاثة اشهر .

ولا يسعنا الا ان نقف قليلًا عندما سمي « قضية الرئاسات » وما قيل من ان هذه القضية هي التي خلقت الازمة الدستورية دون سائر الاعتبارات التشريعية والنظرية . اننا لا ننكر ما في هذا القول من صدق ، ولكننا لا نرى كيف يصح اعتبار قضية الرئاسات ، ولا سيما رئاسة الدولة الموقتة ، في هذا الظرف ، قضية ثانوية : ان هذه القضية لم تكن قضية شخصية بحتة بل تعدت الاشخاص الى ما يمثله هؤلاء من نزعة سياسية وقدرة على توجيه البلاد نحو الخير والاستقرار . وغني عن القول ان في اختيار الشيخ الجليل هاشم الاتاسي لرئاسة سوريا الفتاة مغزى جميلًا : ان سوريا الجديدة التي تقوم على ارادة تحطيم ماضي الاستقلال الملوث لا تتنكر للقيم الحية التي ادخرها لها تاريخها الاستقلالي . وهي ، في ثورتها ، تجل الحكمة التي تكسب بالاختبار اكثر مما تكسب بمعرفة المثل العليا .

بقي ان نعلم كيف سيأتي هذا « القَسَم » الذي نيط امر وضعه بثلاثة من اقطاب المستقلين، ورثهم المجلس من العهود السابقة واتخذوا من الكيان السوري موقفاً لا يجهله احد ، وقد صارحوا به الامة .

١٥ كانون الاول ١٩٤٩

اجريت الانتخابات واسفرت عن فوز حزب الشعب باكثرية تتيح له توجيه اعمال المجلس التأسيسي ، وسرت في اعقاب الانتخابات شائعات مؤداها ان اصابع اجنبية تدخلت لضمان فوز مرشحي حزب الشعب لانه الحزب الذي يقول بقيام اتحاد سوري- عراقي. وبقيت الشائعات شائعات الى ان انتخبت الجمعية التأسيسية في ١٥ كانون الاول السيد هاشم الاتاسي رئيساً للدولة ، لا رئيساً للجمهورية، مما حمل خصوم الاتحاد على تأويل هذه البادرة بقولهم ان الاكثرية في الجمعية التأسيسية لا تؤيد النظام الجمهوري لانها جادة في تحقيق المشروع الاتحادي على اساس جعل بغداد عاصمة الدولة الاتحادية، على أن تكون دمشق مقراً لنائب الملك . وفي ١٧ كانون فقأ خصوم الاتحاد الدمل في الجمعية التأسيسية عندما أثيرت مسألة القسم الذي يجب أن يؤديه رئيس الدولة ، فقد خلا القسم من نص يتعهد بموجبه الرئيس بالمحافظة على الجمهورية ، واشتمل على تعهد بالسعي لتحقيق الوحدة العربية - فقأ خصوم الاتحاد الدمل باتهامهم الاكثرية التي أيدت صيغة القسم بالعمل على نسف الكيان السوري .

وعند فجر ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ قلب العقيد اديب الشيشكلي ورفاقه الضباط الزعيم الحناوي وكبار معاونيه بحجة تطهير الاركان العامة من خصوم الجمهورية ، العاملين في سبيل وحدة عربية لم تتوافر بعد المقومات الكفيلة بتحقيقها لمصلحة الشعوب العربية، ولكن ابطال الانقلاب الثالث لم يتعرضوا للسلطات المدنية القائمة .

القَسَم السوري

يؤدي فخامة السيد هاشم الاتاسي رئيس الدولة السورية يوم الاثنين اليمين الدستورية امام المجلس التأسيسي ، فيتعهد باحترام قوانين الدولة وبالمحافظة على « استقلال الوطن وسيادته وسلامة اراضيه » وبصيانة اموال الدولة والعمل « لتحقيق وحدة الاقطار العربية » وهو النص الذي اقره المجلس التأسيسي مساء السبت .

ولا ريب ان هذا القسم هو قسم فريد لم يسبق لرئيس دولة حتى ولا لبسمرك نفسه ، ان اقسمه . ففيه يتعهد رئيس الدولة السورية الموقت في مرحلة الانتقال

التي يشرف خلالهـــا على مقدرات البلاد ، بالعمل لفكرة قومية تتعدى نطاق الدولة التي يرئسها . فنحن نحيي هذا التقليد الدستوري الجديد الذي يجعل ولاء رئيس الدولة لفكرة قومية لا للدولة نفسها فقط .

ليسمح لنا واضعو القسم الذين لا نكتم اعجابنا بصراحتهم – وفيهم السيد حسني البرازي الذي قصر خطابه في المجلس التأسيسي على المطالبة بالصراحـة – ليسمح لنا واضعو القسم ان نوجه اليهم سؤالين اثنين يوحيهما نص القسم لكل من يتمعن فيه :

اولاً : كيف يقسم فخامة الاتامي بالمحافظة على سيادة الوطن او قل الدولة، وهو الاصح ، ويتعهد من جهة اخرى بالعمل على تحقيق فكرة تزول بتحققها سيادة الدولة التي يرئس ؟

ثانياً : يتحدث القسم عن « استقلال الوطن » والمحافظة عليه ، ثم يربط هذا القسم رئيس الدولة بتحقيق وحدة الاقطار العربية . أليس تحقيق هذه الوحدة سبيلاً الى ذوبان الدولة السورية فيها ؟

قد يقول قائل ان سيادة الدولة السورية واستقلالها لا يزولان متى تحققت وحدة الاقطار العربية ، وقد يكون لهذا القول بعض الوجاهة ، ولكن كان من حقنا ان ننتظر ، اذا كانت هذه هي العقيدة التي اوحت بالقسم ، ان يقال بصراحة ان الوطن الذي يعنيه القسم انما هو الوطن العربي لا الوطن السوري .

وبعد فلعل الوجه الاهم في هذا القسم ليس الوجه العقائدي ، انما هو الوجه السياسي : اي ان يفسح امام رئيس الدولة مجال العمل لمشروع معين ليس من يجهله. فاذا كان ذلك كذلك فالابهام الذي لاحظناه لعبة بارعة لا يسعنا الا ان نهنىء لجنة الدستور عليها .

بقي ان نقول لهذه اللجنة وللمجلس التأسيسي : ان العبرة في العمل لا في القول ، وتحقيق الوحدة العربية يعود امره الى الشعوب العربية والى من تولّيه هذه عليها . ولن يتم ذلك بمجرد قسم يؤديه رئيس الدولة .

١٨ كانون الاول ١٩٤٩

انقلاب... ولا انقلاب!

لقد اوجد ما حصل ويحصل في سوريا منذ تسعة اشهر هاجساً نستطيع ان نسميه هاجس الانقلابات. فالحادثان اللذان اطاحا بالقوتلي وبمن اطاح بالقوتلي قد سيطرا على ذهنية الناس فجعلاهم على يقين بان سوريا لا بد مواجهة انقلاباً ثالثاً يخرج بها من المأزق الذي وجدت نفسها فيه ، بعد ان تعثر المجلس التأسيسي في خطاه الاولى . فما كاد راديو دمشق يعلن ان اديب الشيشكلي قد اعتقل سامي الحناوي حتى هتف الناس : « هوذا الانقلاب الثالث قد حصل » ، ولولا بقية من خفر لقالوا : « هوذا الانقلاب الموعود ! »

ولا نظلم الرأي العـــام اذا قلنا ان هذا الرأي العـام قد حسب حساب الانقلاب « الموعود » ساعة اطلع على نص القسم الذي وضعه المجلس التأسيسي ، فارتفع اكثر من صوت يؤكد ان الاسبوع لن ينقضي الا والاتاسي والبرازي بل والكيخيا في المزه يترحمون على عهد من سبقهم اليهـا... ولا نظلم الرأي العام، ولا نفتري عليه اذا قلنا ان الناس لا يزالون مترددين في تصديق ما يقال ويؤكد من ان الاتاسي لا يزال في قصره وان الكيخيا ترأس بعد ظهر الاثنين المجلس التأسيسي الذي وضع القسم اياه ، وقد اجتمع هذا المجلس غير متمنطق بالحراب ، ولا محاط بالمصفحات .

ولعل في ارتياب الناس اقراراً بحقيقة مؤلمة ـ يحس المها اكثر من سواهم

المثاليون الذين تحمسوا للانقلاب وللانقلاب المضـــاد – هي ان حسني الزعيم ورفاقه قد اوجدوا سابقة خطرة وتقليداً نكاد نقول انه مخيف . ولكن ثمة ما يعزينا ويجعلنا نأمل ان تقف سلسلة الانقلابات عند حد : ان الذين ذكرت اسماؤهم همساً عندما اطاح حسني الزعيم بالقوتلي وذكرت اسماؤهم بما يشبه الهمس عندما اطاح الحناوي بالزعيم ، هم الذين يطيحون اليوم بالحناوي. فمن الانصاف اذن ان يُعلن ان هذه الانقلابات المتتالية ليست انقلاباً يهدم انقلاباً ، انما هي وليدة فكرة واحدة تسعى الى تثبيت حقيقتها وارادتها .

لقد قيل يوم استولى الحناوي على الزمام انه جاء باسم الجيش يعيد الانقلاب المنحرف الى سياقه الاصلي ، وهـــا هو انقلاب الشيشكلي يقوّم السياق مرة اخرى . ولئن كانت عملية التقويم الاولى قد كلفت سوريا حياة انسانين وسجن بضعة رجال ، فان العملية الثانية لم تكلفها سوى سجن رجلين . فبديهي ان التجربة قد نفعت وان الثمن قد بخس ! فمن حقنا اذن ان نأمل الا تكون ثمة عملية ثالثة .

وبعد ، فالدلائل تشير الى ان هذا الانقلاب المصغر الذي لم يتعد نطـــاق الاركان لن تحصر اهميته السياسية في القيادة العسكرية وحدها ، سواء سجن « محترفو السياسة » او لم يسجنوا ، والايام القليلة التي تفصلنا عن تأليف الوزارة واجتماع المجلس التأسيسي ثانيـة ستوضح لنا النتائج السياسية التي تنجم عن هذه الحقيقة الاساسية : ان الجيش لم يبق حامياً للوطن مؤتمراً امر حكامه ، انما اقام نفسه ديدباناً لكيان الدولة حارساً لنظامها ، يقوّم بحد السيف ، الذي لم تقلده اياه سلطة فوق سلطته ، اعوجاج حكام يقر الجيش ان الشعب قد اختارهم .

٢٠ كانون الاول ١٩٤٩

ازمة الحكم

يبدو ان الانقلاب السوري الثالث، الذي اقنعونا بانه ليس انقلاباً ، قد زاد ازمة الحكم في سوريا تعقيداً بحيث قد يفوق اثره اثر اي انقلاب سبقه . ذلك ان الانقلاب الاول فرض على البلاد حكماً معيناً ووجه سياستها توجيهاً رسمه الجيش صراحة ؛ وجاء الانقلاب الثاني ففرض حكومة ولكنه لم يفرض حكماً، وترك للشعب حرية اختيار من يصوغ دستور الدولة ويرسم سياستها القومية . اما هذا الانقلاب الذي « ليس انقلاباً » فقد وضع لحرية الذين انتخبهم الشعب حدوداً ، ورسم سياسة البلاد القومية دون ان يكون زعماؤه او قادته مرتبطين باية مسؤولية دستورية او شبه دستورية ، ولا متحملين تبعة تحقيق ما يرغبون الى سواهم تحقيقه .

واذا نحن صدقنا ما يقال من ان الجيش او الناطقين باسمه يتدخلون مباشرة في امر تأليف الحكومـــة ، يكون الانقلاب الثالث قد عطل الارادة الشعبية وافسد عملية الحكم الجمهوري الذي تدخل باسمه لاقصاء الحناوي .

واذا لم تكن هذه ازمة حكم ، فكيف تكون ازمة الحكم اذن ؟

لسنا من الذين يريدون التدخل في شؤون سوريا الداخلية ، ولكننا نؤمن بان من حق الشعب دون سواه ان يقرر مصيره ويختار نظام الحكم الذي يريد. ولقد ايدنا الانقلاب الاول والانقلاب الثاني ، ولم نعاد الانقلاب الثالث لاننا اعتبرنا ان كلا من هذه الحركات جاءت تعبيراً عن الارادة الشعبية التي لا تستأثر صناديق الاقتراع بالتعبير عنهـــا . ولئن كنا لا نرى ان في التعلق باهداب الاستقرار سبيلاً سوياً الى تأمين الحرية الشعبية ، فانه لا يسعنـــا ان نسلم بجعل

التدخل العسكري اداة لتصحيح الارادة الشعبية كلما اعتبر الجيش ان هذه الارادة تشط او تشذ .

وبعد ، فلقد انعبت سوريا الانقلابات ، واننا على ثقة من ان هذا الجيش ، الذي يحب سوريا فوق حبه لنفسه ، سيدرك ان الارادة الشعبية فوق ارادته ، وانه - وان كان سياج الامة وديدبان كيان الدولة - ليس هو بالمؤسسة الصالحة لحكم البلاد .

٢٣ كانون الاول ١٩٤٩

ازدواج السيادة

منذ ان كان في سوريا حسني الزعيم والجمهورية الشقيقة تمر باغرب المفارقات السياسية والدستورية ، ولكنها لم تشهد بعد حدثاً اغرب من استقالة وزارة القدسي بعد مرور اربع وعشرين ساعة على تأليفها ! فهذا الحدث ، على بساطته، وعلى ضؤولة اهمية ما ترتب عليه من نتائج مباشرة ، له من المغازي والدلالات العميقة ما لم يكن للانقلاب الثالث نفسه .

امـــا السبب في ذلك ، فليس استقالة الوزارة بعد تأليفها باربع وعشرين ساعة ، فحسب - وقد شهدنا في البلاد الديموقراطية العريقة وزارات تسقط بعد تأليفها بثلاث ساعـــات ، او حتى بنصف ساعة فقط - بل وجه الغرابة هو في ان الوزارة لم « تسقط » امام البرلمان ، ولا استقالت من تلقائها لانه لم يسعها ضمان اكثرية برلمانية او تحقيق الانسجام في صفوفها ، انمـــا استقالت لاسباب تتعدى نطاق «اللعبة البرلمانية» بل تتعدى نطاق الدستور، وقل نطاق الشرعية. فعندما تضطر وزارة تألفت من عناصر تضمن لها، في المجلس، المطلق الصلاحية، الاكثرية المطلقة - عندمـــا تستقيل مثل هذه الوزارة يكون المجلس المطلق

الصلاحية محدود السيادة ، لا عـــلى البلاد وجهاز الحكم فحسب ، بل على نفسه ! وبديهي انه لا يمكن ان نعتبر وضعاً كهذا الوضع سبيلاً لعودة سوريا الى الشرعية والى الحكم الدستوري ، سواء اكان ذلك الحكم جمهورياً ام كان ملكياً .

عندمـــا دعي الشعب لانتخاب المجلس التأسيسي ، قيل ان مقدرات البلاد ستوضع في يده... ولكن ما ان اجتمع هذا المجلس حتى شعر الناس ، وفي مقدمتهم اعضاء المجلس نفسه ، ان المجلس المثقل بوزر اللاشرعية التي حبلت به ، متعب بسيادته المطلقة ، مرتبك ، يكاد لا يعرف ماذا يفعل بتلك السيادة ، ولا كيف يتصرف بها ... وشعر الناس وفي مقدمتهم اعضاء المجلس ان فوق المجلس سيفاً مصلتاً – سيف جعل نفسه، على زهده في الحكم ، ارادة فوق ارادة السيد ، تردعه عن الذهاب الى حيث قد يرغب ، دون ان تفصح عما ترغب هي فيه .

وها هي هذه الارادة العليا ، التي شعر بهـا الناس وشعر بها اعضاء المجلس ايضاً ، تتحرك ، وكأنها لا تزال تتهيب التحول الى ارادة ايجابية – تتحرك لتفصح عما لا تريد، من غير ان تجرؤ تماماً على اعلان ما تريد ولا على القبض على زمام السلطة، او جزء منها. ان هذه الارادة ، التي اكتسبت من اقالتها حسني الزعيم حقاً في الحكم ، كما اكتسبت من قتله ومن اعتقال الحناوي امثولة ، تخشى السلطة وتتأبى السيادة ، ولكنها تأبى ان تكون محكومة وهي القادرة على ان تكون حاكمة ، بل تأبى ان يأتي الحكم على غير ما تشتهي .

فهل تُرغم هذه الارادة ، على كونها ارادة مطلقة ، هل تُرغم ، تحت ضغط الظروف ، على التحول الى سلطة حاكمة ، بدلاً من ان تكون سيفاً مصلتاً فوق رأس السلطة ؟

حبذا لو تتحول ، اذا كان لها حقاً مثل اعلى تعمل من اجله... امـــا اذا كانت لا تجرؤ على الحكم ، فلتترك للذين اعترفت بتمثيلهم الشعب ان يحكموا.

٢٧ كانون الاول ١٩٤٩

وزارة الاستقرار

... واخيراً تألفت الوزارة السورية التي يبدو انها ستعمر اكثر من اربع وعشرين ساعة . فقد وفق السيد خالد العظم، السياسي الذي غنم من الدبلوماسية لباقة ومن الحياد اهلية ، وفق الى جمع الاضداد في وزارة تمثل المجلس التأسيسي وتتمتع برضى السيد الذي جعـــل ارادته افعل من ارادة ممثلي الشعب المطلقي الصلاحية .

وبديهي ان وزارة كهذه لن تعود الى المجلس التأسيسي في شؤون الدولة ، فلا تصرفه عن اشتراع الدستور الجديد الذي انما انتخب لسنّه. وهكذا تكون اولى النتائج المترتبة على تأليف الحكومة بالشكل الذي تألفت به ، مهر البلاد بالدستور الذي يدشن عهداً جديداً في تاريخها .

بقي ان نعلم مدى تأثير الحكومة في عملية التشريع وتوجيهها ، والى اي مدى سيتأثر المجلس بالتوازن الدقيق الذي روعي في توزيع المراكز الحكومية، والذي يخالف نسبة الاكثرية والاقلية في المجلس .

ان الدستور هو التعبير عن اماني البلاد ، وهو الصيغة القانونية للعقائد التي تأخذ بها الامة وللتقاليد التي يعيشها الشعب ، فهل يترك لاكثرية المجلس التأسيسي ان تقرر بحرية ما هي اماني البلاد ومـــا هي مصالحها ، وما هي العقيدة التي

تاخذ بها الامة ، وان تصوغ ، دونما تقييد، تقاليد الشعب الذي انتخبها في نظام الحكم الاساسي ؟

ليس من يجهل ان حكومة القدسي لم تسقط لان الاكثرية لم تكن مضمونة لها ، وان الحناوي لم يخلع لان اكثرية المجلس التأسيسي تنكرت له ونزعت منه ثقتها ؛ فهل يعتبرالسيف الذي أصلت فوق المجلس التأسيسي ان مهمته قد انتهت بعد ان تألفت الحكومة ، ام يظل رادعاً للمجلس ، يشير بما لا يريد دون ان يفصح عما يريد ؟

لسنا من الذين يعتبرون ان ارادة الشعب تُعرف بعملية حسابية تجري يوم الاقتراع او بعده ، فنحن نقر لفريق من ابناء الامة ، اياً كانت وسائله ، بحق العمل لتحقيق مثله ، وان ادى ذلك الى تعطيل عملية انتخابية او هدم اوضاع شرعية فاسدة ؛ ولكن الدولة لا تحتمل اكثر من سيد واحد ، ولن يكون لسوريا استقرار ولا دستور قبل ان تختار السيد الوحيد .

٢٩ كانون الاول ١٩٤٩

٣٠ آذار ١٩٤٩ – ٣٠ آذار ١٩٥٠

رصيد الرسالة !...

قرر مجلس الوزراء السوري الغـــاء المرسوم القاضي بجعل ٣٠ آذار عيداً وطنياً... ولكن مجلس الوزراء لن يقوى على محو ٣٠ آذار من تاريخ سوريا !

ان التاريخ سيعتبر ٣٠ آذار نقطة تحول في حيـــاة الشعب السوري ، بل التاريخ الذي تقرر فيه مصير سوريا. فـ٣٠ آذار قد اطلق سلسلة من الاحداث لم تنته بعد، ولم يفطن ٣٠ آذار وصانعو ٣٠ آذار الى ما ترتب ويترتب على ما اقدموا عليه .

ان عهد حسني الزعيم كان لسوريا اشبه بالحلم الذي تعلق منه في الحياة بقايا، فكأنه لم يكن حلماً . جاء حسني الزعيم يحوّل التاريخ السوري ويضع الشعب السوري عـلى طريق التقدم ويدفعه صوب النور . ولم يتورع حسني الزعيم عن هدم تقاليـد قديمة ، متأصلة ، ولم يتورع عن التعرض لاقدس مقدسات شعب عاش بالتقاليد ولها – والذي يريد ان يبني لا بد له من الهدم اولاً .

وهلل الناس للهدم كما هللوا للبنـــاء ، فسكر حسني الزعيم ، وترك الحكم يفسد عليه الغاية من الحكم ، وترك محترفي السياسة ومحترفي التودد الى الحكام يطغون على رسالة جاءت للقضاء عليهم ، فما لبث الشعب الذي هلل لحسني الزعيم

يخلصه من « عهد حميدي » ان ضج من عهد حميدي جديد ، لا يجرؤ معه على التطلع الى مخلّص .

على ان حسني الزعيم نفسه كان قد عين المخلّص . ان انقلابه – وقد جاء ، في عرف الذين افتوا للانقلاب، خروجاً على الدستور في سبيل الخلاص من وضع لا دستوري – ان انقلابه كان بمثابة اقرار للجيش بحق حماية الدستور وحماية حقوق الشعب ، حتى من الحكام ، فكان من الطبيعي اذن ان يهب الجيش ، او المسيطرون على الجيش ، مرة ثانية ومرة ثالثة ، لحماية الدستور وحقوق الشعب ، او ما يظنونه الدستور وحقوق الشعب .

ولكن الفرق بين انقلاب وانقلاب ليس في الشكل وفي حق المدبر ان يقلب من يقلب او ما يقلب، انما هو في ما يأتي به الانقلاب. والمقياس الطبيعي لفضل الانقلاب وحقيقته وجدواه هو رضى الشعب عنه وتكريسه له – والشعب مصدر السلطات وصانع الدستور الاخير . بيد ان الشعب الذي انتظر حتى ثأر له الجيش فصفق لثأر لم يقدم هو عليه ، هل يحق له ان يحاكم الجيش ، وهل يصح اعتبار رضاه – وقد كان دائماً راضياً ... – مقياساً صحيحاً للمفاضلة بين انقلاب وانقلاب ؟

وبعد ، فبينا يترحم كثير من السوريين على عهد حسني الزعيم، يكثر الذين يترحمون على « العهد الحميدي» الذي هلل السوريون لزواله في ٣٠ آذار . وحجة هؤلاء انه لم يبق لسوريا من ثورة حسني الزعيم الاصلاحية سوى القليل الذي لم يكن تحقيقه مستحيلاً مع مرور الايام . ولكن سوريا دفعت استقرارها ثمناً لهذا القليل الزهيد ، وضحت في سبيله بطمأنينة غالية على قلب الشعب السوري.

اما سبيل العودة الى الاستقرار، فليس في يد احد من غير القابضين على الزمام ان يرسمه او يقرره. واما تلك الرسالة فالمهم انها بُدئت، والاهم ان رفاق الساعة الاولى غداة ٣٠ آذار ، لا يزال في متناولهم ان يقرروا او يشتركوا في تقرير مصير سوريا .

والاهم من ذلك كله انه بقي للشعب السوري من عهـــد حسني الزعيم حق الشعب بالانتقاض على كل مستبد ، وبقي لتاريخ سوريا مثال رجل مارس هذا الحق دون ان يخاف على نفسه وعلى شعبه وعلى خرافة الاستقرار .

٣٠ آذار ١٩٥٠

استقرت الاحوال نسبياً وانصرفت الجمعية التأسيسية الى اداء مهمتها . ولكن العسكريين ظلوا متيقظين ، ففي الجمعية اكثرية لحزب الشعب الذي يتهمه قادة الجيش بالسعي الى تحقيق الاتحاد السوري – العراقي، وقد عمل العقيد الشيشكلي نائب رئيس الاركان العامة على ايجاد نواة حزبية في الجمعية التأسيسية تمثل اتجاهات العسكريين وتناوىء الاكثرية الشعبية .

وما هي الا اسابيع حتى ظهرت في صفوف النواب وصفوف رجال الحكومة تيارات متعارضة ، وجاء تصريح الدواليبي وزير الاقتصاد الذي حمل فيه امريكا وبريطانيا وحدهما تبعة ما حل بفلسطين – جاء تصريحه يكشف عن انعدام التجانس والانسجام الوزاريين اذ انبرى زملاء له يسفهون رأيه ، وترتب على هذا الخلاف استقالة وزيرين هما الحوراني وفيضي الاتاسي ، مما عجل باستقالة الوزارة العظمية (٣٠ ايار ١٩٥٠) . واتضح ان الكتلة النيابية التي الجأت الوزارة الى الاستقالة هي الكتلة التي تعمل بالاتفاق والعسكريين ، ومن اركانها الوزير المستقيل اكرم الحوراني الذي استقال لان زملاءه في الوزارة ابوا تبني برنامجه التقدمي . اما فيضي الاتاسي (حزب الشعب) فقد فسرت استقالته بانها مناورة ترمي الى اضعاف الوزارة التي لم يعد حزب الشعب راضياً عنها بعدما جاهر رئيسها غير مرة بمعارضته لمشاريع الوحدة والاتحاد .

ازمة الاستقرار

في دمشق ازمة وزارية جديدة . وقد تكون هذه الازمة دليلاً آخر على ان سوريا اليوم تفتقر الى « الاستقرار » العزيز على قلب بعض ساستنا... ولكنها تدل، ولا شك ، على ان سياسة الجمهورية الشقيقة لا تزال تفيض بالحيوية التي قتلها « الاستقرار » في لبنان .

على ان الازمة الجديدة تتميز بكونها منبثقة من الازمة الدستورية التي تعانيها سوريا منذ ان عطل الجيش دستوراً سبق للسلطات الشرعية ان عطلته ، فافسدت شرعيتها في نظر الجيش وحللت لهذا الجيش تدخله .

فالجمعية التأسيسية التي جاءت لتصوغ لسوريا دستوراً جديداً قد تبدل وجهها وتغير تركيبها الحزبي تغيراً انجلت معه شتى النزعات التي كان يغمرهـــا حتى الآن شبه اجماع حول اتجاه سياسي عام يمثله « حزب الشعب ». والذي يكسب هذا الوضع الحزبي اهمية هو ان الكتلة الجديدة التي سببت الازمة الوزارية تمثل نزعة الجيش السياسية التي هيمنت حتى الآن على الانقلابات الثلاثة ، وكانت في نزاع سافر مع حكومة الانقلاب الثاني وفي نزاع خفي مع الحكومة المستقيلة. ولئن تكن هذه الكتلة تستمد قوتها او بعض قوتها من اتصالها بالجيش – الامر الذي يجعل دورها الدستوري مثقلاً بالمفارقات – فان مجرد ظهورها وتوسعها يشير الى قرب انسحاب الجيش من السياسة المباشرة ، وتحوّل دوره كعامل سياسي الى الكتلة الممثلة للنزعة التقدمية التي يباركها الجيش ، والتي باسمها قلب الاوضاع اولاً وثانياً وثالثاً ، ولا نقول اخيراً .

وعندنا ان السبيل الوحيد لجعل الانقلاب الثالث الانقلاب الاخير هو ان تُترك هذه الكتلة الجديدة ، كتلة الحوراني ، تلعب لعبتهـــا في نطاق الوضع الدستوري ، فيكرس بذلك كونها كتلة نيابية ، ليس الا ، ويقطع عليهـــا سبيل اللجوء الى اساليب استثنائية لتحقيق ما تهدف اليه . ولا ريب ان قيام حكومة ائتلافية تمثل فيها الكتلة الجديدة قمين بانقاذ الجمعية التأسيسية من الزوال – الامر الذي خشي خالد العظم حصوله فاستقال . ولا نخال هذه الكتلة على درجة من التصلب والعناد بحيث ترفض ائتلافاً يعرض عليها ويتيح لهـــا فرصة للسعي في سبيل تحقيق اهداف لن تحقق اذا اصرت على موقفها السلبي .

ان الازمة الوزارية السورية هي ازمـــة دستورية ، وهي فوق ذلك من الازمات التي قد تطيح بنظام او يخرج منها النظام مصقولاً، مبلوراً. والاستقرار الذي نرجوه لسوريا ، لن تنعم به سوريا الا اذا خرجت من هذه الازمة دون ان تضحي بالجمعية التأسيسية من جهة ، وبمُثُل الانقلاب من جهة اخرى .

٢٩ ايار ١٩٥٠

موقت دائم ؟

واخيراً ، قبلت استقالة السيد خالد العظم ، ووفق الدكتور ناظم القدسي – الذي لم يتجرأوا في البداية على تكليفه غير « مهمة الاستطلاع » – وفق الى تأليف وزارة اكثر ما يقال فيها ان تقديرها لقوتهـــا يجعلها تعتبر نفسها وزارة موقتة ! ترى ايكون « الموقت » هـــذا من نوع الموقت الذي يدوم اكثر من الدائم ذاته ؟

تقوم الوزارات الموقتة عادة في ظروف تتعادل فيها القوى البرلمانية بحيث يصعب على احداها تحمل اعباء الحكم وتعهد مسؤولياته وحدها . والباعث على قيام وزارات موقتة في مثل هذه الظروف هو الامل بان يفعل الوقت فعله ، فيتعدل ميزان القوى ، وتتفوق فئة على اخرى ، بحيث تستطيع الانفراد بثقة الاكثرية ، وبالتالي تنفيذ البرامج التي تحتاج الى التجانس والعزم .

اما في الوضع السوري، فهنالك عنصر خارج عن اللعبة البرلمانية، هو الجيش الذي يلعب دوره مباشرة وبوساطة بعض البرلمـــانيين ؛ فضلاً عن ان الوضع السوري نفسه ليس راسخ الاسس ، فالخلافات الحزبية، من برلمانية ولا برلمانية، تتناول قواعد الدولة نفسها ومصيرهـــا ، بدلاً من ان تنحصر في السياسات الجزئية التي تتعدى نطاق الدولة .

وقيام وزارة موقتة ، في وضع كهذا الوضع، ليس مما يبعث على التفاؤل. فالوقت ليس حليف وزارات من هذا الطراز ، لانهـــا لا تساعده على تمهيد الخلافات ولحم وجهات النظر وجمع القوى المتقاربة . ووزارة كهذه الوزارة لا تصرّح في بيانها عن ايمانها بالنظام المنبثقة منه ، وتعلن انهـــا لن تجرؤ على القيام بعمل غير ترك الجمعية التمثيلية تعمل بنفسها ما تريد، وتطمئن الناس ونفسها انهـــا لن تبقى في الحكم الا لتتيح للمشترعين اشتراع دستورهم ... ان وزارة كهذه ، لا تقدم ضمانة واحدة من ضمانات البقاء .

وبديهي ان المتعلقين ببقاء النظام الجمهوري في سوريا ، الحريصين بالتالي على استمرار سوريا نفسها ، ما كانوا ليخافوا على مصير هذه الوزارة لولا خوفهم ان تكون ، كما يقول رئيسها ، وزارة انتقاليـة... تنتقل بسوريا لا الى سوريا ذات وضع آخر ، بل تنتقل بسوريا الى غير سوريا !

وبعد ، فاذا كان لا بد من تعيين مسؤوليات في هذا الظرف ، فالمسؤولية الاولى تقع على عاتق الجيش ، الذي جاء يحرر البـلاد من وضع لا دستوري ، فلم يتمكن من ايجاد عنصر دستوري كفيل بتأمين الاستقرار السياسي في البلاد. والمسؤولية الثانية تقع على ساسة اساؤوا فهم الاستقرار ، فارسلوا الدستور في عطلة ، تبرر تعطيل الدستور ، وبالتالي اختلال النظام الدستوري على ايدي الذين شاؤوا اصلاحـــه ، فلم يتمكنوا بعد ، ولم يتجرأوا بعد، على استبداله صراحة بغيره !

٦ حزيران ١٩٥٠

كان وزير الدفاع في الوزارة العظمية التي استقالت في ٣٠ ايار ١٩٥٠ الزعيم فوزي سلو، فلما كلف القدسي تأليف الوزارة الجديدة اصر حزب الشعب على ان يكون وزير الدفاع من المدنيين ، فاصطدم بالعسكريين اصطداماً سافراً ، وارسل الشيشكلي انذاره الاول في خطاب قال فيه ان الجيش سيحقق ما يريد وسيحطم من يقف في طريقه .

وفي ٥ حزيران الف القدسي وزارته وسمي سلو وزيراً للدفاع . وفي جلسة الثقة (٦ حزيران) هاجم رئيف الملقي العسكريين بعنف ولكن الحادث لم يجر ذيولاً ...

اقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد ، وفي ٢٤ آب بدرت من انصار العهد السابق انتفاضة رجعية فدعا الحزب الوطني الشعب الى التظاهر والاضراب والمطالبة باعادة الدستور الذي عطله حسني الزعيم واعتبار القوتلي رئيساً للجمهورية. فردت الجمعية التأسيسية في ٤ ايلول بتحويل نفسها الى مجلس نيابي ، وايد الجيش هذا الاتجاه ، ووفق بين الاحزاب ضامناً اجماعها على انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية .

حياة الامة فوق الدستور

« الانقلاب الذي حدث يوم الاربعاء ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ جاء نتيجة طبيعية للاوضاع التي كانت قائمة في البلاد منذ سنوات ، والتي مردّها إلى قيام حكم فردي شخصي تولى تصريف شؤون البلاد حسب اغراضه واهوائه الخاصة ... نتيجة طبيعية ومنتظرة لما كان قائماً من عدوان مستمر على الحياة الدستورية الصحيحة وانحراف الامور عن سبيلها السوي واتجاهها في طرق ملتوية افسدت على الشعب امنه وهناءه واخلاقه وراحته ... والانقلاب يرمي – بعد ان قضى على تلك الاوضاع التي شاع فيها الفساد – الى اقامة اوضاع دستورية تطمئن الشعب وتكفل خيره ومصالحه . »

حسني الزعيم

لسوريا ، منذ امس الاول ، دستور جديد ، ورئيس دستوري جديد قديم ... وبالدستور الجديد ، والرئيس الجديد ، تقفل دورة بدأت ، في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ ، بخلع رئيس الجمهورية ثم بتعطيل الدستور الذي كان قد مكّن هذا الرئيس من الاستمرار في حكم شعب ما كاد يخلع رئيس جمهوريته حتى هلل لخلعه ! ولكن السؤال الذي اثاره الانقلاب الاول ، وما انبثق منه وما تلاه، لا يزال قائماً بالرغم من اقفال الدورة : الى اي حد كان خلع الرئيس بل وتهليل الشعب للخلع، دستورياً، وبالتالي، هل الدستور الجديد «دستوري»، وهل الرئيس الدستوري الجديد نفسه دستوري حقاً ؟

لعل خير جواب لهذا التساؤل ما قاله شيخ السياسة والشرع في سوريا ، الاستاذ فارس الخوري ، عندما سئل عن « دستورية » انقلاب حسني الزعيم :

« لا شك في ان الحركة الانقلابية هي غير دستورية ، ولكنها وقعت ، فلا يصح والحالة هذه – سواء اكانت حركة حق او باطل – الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها لئلا تتحول الى فتنة ، وتصبح البلاد في حالة فوضى . اما الدستور والاشكال الدستورية ، فحياة الامة فوق الدستور واشكاله . ويهمنا بالدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري »

ان حياة الامة فوق الدستور ...

بل ان حياة الامة – تقاليدها وآدابها ومؤسساتها – هي الدستور الحقيقي، الذي منه تصاغ اشكال الدستور ورموزه ... ومن حياة الامة تجرّد القوانين، فاذا لم يكن القانون منطبقاً على اماني الامة محققاً لمصالحها ، فلا يكون قانوناً قابل التنفيذ بغير الارهاق والعنف . وبالتالي ، فان المقياس الاخير لدستورية عمل ما او حدث ما هو رضى الشعب عنه ، الرضى المنبثق من اطمئنان الشعب الى كون الحدث يحقق امانيه ويضمن مصالحه – الى كونه منبثقاً من صميم حياة الامة ، يؤمن للامة الحياة ، حياة افضل !

وعلى هذا الاساس ، يكون انقلاب حسني الزعيم اكثر دستورية من حكم شكري القوتلي... وانقلاب الحناوي اكثر دستورية من رئاسة حسني الزعيم... والجمعية التأسيسية ودستورها والرئيس الجديد ، احداث دستورية ، وان كانت نتيجة تعطيل القوة للدستور القائم . ذلك ان هذه الاحداث منبثقة من ارادة الشعب ، لايضيرها ان يقوم ضدها فريق من الناس ، ولا يضيرها ان تكون قد املاها على الشعب افراد رتبوا الانقلابات ونظموها ، وفاجأوا بها الشعب المرة تلو المرة ، فكان يكتفي منها بالتصفيق لها ، انقلاباً تلو انقلاب !

لقد انتقم الجيش للشعب ومارس حقاً شعبياً ، بل انسانياً ، طبيعياً ... ومتى كان الجيش من غير الشعب ؟ بقي ان يعود الجيش ، وقد امّن للدولة

مؤسسات حرة تقدمية يطمئن اليها – ان يعود الى القيام بدوره كآلة من آلات الدولة ، حتى لا يجيء تدخله تعطيلاً للدستور الذي رعى ، فيبرر بذلك انقلاباً عليه ، على غرار الانقلاب الذي قام هو به .

ولا ريب ان الجيش قد اتعظ بالامثولة التي اعطاها لسواه : ان القوة تهيء للقوة ، والحكم الذي يقوم على القوة يمهد لقيام قوة تقلبه ... وان الشعب لا يحكم الا برضاه ، وان أكره على الانصياع لحكم من لا يطمئن اليه ، فلا بد ان ينتفض يوماً ويستعيد سلطانه ، ويؤمن على حقوقه حاكماً يمثله !

ولا يغتر شعب باستقرار موهوم، يدفع الشعب ثمنه من ازدهاره وحريته – استقرار هو بالحقيقة وقف الحياة في جسم الامة ، وكبوة تقدمها ونشاطها ، وتقلص الروح فيها ! اي استقرار يضاهي ، جمالاً ومجداً ، انتفاضة الامة ، مرة بعد مرة، على حكام يتسترون بدستوريتهم لاستثمار الامة ؟ ان « استقرار » ظالم في الحكم دليل فقدان الحيوية في الامة ، ليس هو دليل رغبة هذه الامة في الاستقرار !

وبعد ، فقد اختار الشعب السوري اول رئيس له ، في حياته الجديدة ، شيخاً رافق سوريا الحديثة منذ ان كانت ، فعرف ان يحافظ على ثقة سوريا به. عسى ان يعني هذا الاختيار رغبة سوريا في استمرار الخير الذي فيها ... ان هذا الاستمرار هو الاستقرار الحقيقي لانه سر اتصال الماضي بالحاضر .

واملنا ان تكون رئاسة هذا الشيخ بمثابة رعاية الحكمة لحيوية الشباب ، وانتفاضات الشباب ، رعاية لن تحول دون حكم الشباب لسوريا الجديدة !

وهذه الدورة الانقلابية التي انتهت اول امس من صنع الشباب؛ واذا كان بعض من صنعها، ومن جعلها محط رجائه ، غير راض عنها اليوم، فاملنا ان تكون اساساً لبناء الدولة الجديدة ، ونطاقاً لنموها السلمي وتطورها نحو الهيكل المثالي الذي يحلم به الجيل الجديد دولة له !..

٧ ايلول ١٩٥٠

استقال القدسي عملاً بالتقاليد الدستورية واعيد تكليفه في ٨ ايلول فـألف وزارة اكثريتهـا من حزب الشعب . وفي هذه الاثناء كانت الاركان العامة «تطهر» الجيش من الضباط الذين تشدهم روابط الى حزب الشعب والنواب المستقلين الذين لم يرقهم تدخل الجيش في السياسة . وفي ٢٧ ايلول ١٩٥٠ دهمت شرطة الجيش منزل النائب منير العجلاني واعتقلته كما اعتقلت العقيد كلاس، واتهم الرجلان بالتآمر على الدولة . وفي ٢٩ ايلول فتشت الشرطة العسكرية منزل النائبين حسن الحكيم ورئيف الملقي (وهما من انصار الاتحاد السوري – العراقي) فاحتج رئيس الوزارة لدى رئيس الجمهورية على هذا التصرف .

وتعاقبت الحوادث بعد قيام النزاع السافر بين حزب الشعب والعسكريين . ففي ١٢ ت١ اطلق الرصاص على سيارة الشيشكلي قرب دمر واتهم انصار الحناوي وحزب الشعب بتدبير المؤامرة واعتقل حسين توفيق وهو ارهابي مصري كان قد لجأ الى سوريا. وقيل انه اعترف واتهم الدكتور رويحه بتحريضه. وفي ٣٠ ت١ اغتيل الحناوي في بيروت برصاص محمد حرشو البرازي . وقد منع الشيشكلي تشييع اللواء الحناوي رسمياً في دمشق ، فرد حزب الشعب على هذا المنع بتشييع القتيل رسمياً في حلب ، وخطب بعض نواب الحزب غامزاً من قناة العقيد رئيس الاركان . فرد الشيشكلي في ٧ ت٢ بخطاب هدد فيه « خصوم الجمهورية العاملين بوحي الاجنبي » .

ومرت فترة هدوء امتدت حتى آذار . وفي ١٠ منه استقالت وزارة القدسي على اثر حملة نيابية تزعمها اصدقـاء الجيش في المجلس متهمين الحكومة بالسير في ركاب المعسكر الغربي. وبعد استشارات استمرت اسبوعاً كلف خالد العظم ولكنه اعتذر في ٢٠ آذار لان الشعبيين اقاموا العراقيل في طريقه ، فكلف القدسي ولكنه اعتذر بعد ٢٤ ساعة، واعيد تكليف العظم الذي ساعده العسكريون على تخطي العقبات فألف وزارته في ٢٨ آذار. ولكن سرعان ما اثيرت في وجهه ازمات مفتعلة اهمها اضراب موظفي الدولة احتجاجاً على وضعهم ، ولمـا عجزت الوزارة عن ايجاد حل لمشكلة الموظفين استقال العظم في ٢ آب ، وكان واضحاً ان مناورات حزب الشعب هي التي سببت الازمة . وقد كلف الاتاسي فارس الخوري تأليف وزارة اتحاد وطني تعمل على اعادة الاستقرار في نطاق الوضع الدستوري القائم .

شريعة الدم

هذه المرة ، لم ينج اللواء سامي الحناوي من الاغتيال ! فما ان اخلي سبيل قائد الانقلاب الثـــاني حتى تعرض لعدة محاولات اخفقت كلها ... ولكن دم محسن البرازي كان يطارده ، وكانت الغلبة لشريعة الدم !

وشريعة الدم هذه ليس غريباً عنها اللواء الحناوي ، بل انه اصبح لواء لانه عمل بوحي هذه الشريعة ، فتغلبت الشريعة عليه، وثأرت لدم الذين قتل ، ثأراً لمن قتلوا !

قد يأسف الناس على الحناوي وقد لا يأسفون ، فمنهم من كان يؤيد عهده، ومنهم من غضب لانقلابه ، ومنهم اخيراً من خاف على الحناوي ، وعلى سوريا. ولكن الجميع ولا ريب قد احبوا فيه هذه الوداعة ، وهذا النبل في البساطة ، واحترم فيه ترفعه حتى الذين لم يعجبوا يوماً بقدرته . وقد يكون الواقع ان الحناوي لم يقم هو بمـــا نسب اليه ، ولم يقلب احداً ، ولم ينصّب احداً ، بل اكتفى بمشاركة من كانوا افعل منه ، واعارهم اسمه ورتبته . وسواء صح ذلك او لم يصح ، فان اللواء الذي قتل كان جندياً حقيقياً ، ولم يثبت انه خرج على فضائل الجندية ، لا عندمـا قام بالانقلاب ، ولا عندما تخلى عن السلطة ، ولا عندما انقلب ! وقد ظل جندياً كذلك في آخر ايامه ، حتى آخرته .

ترى ، هل تكون نهايته ـ هذه المأساة ـ نهاية الدورة التي بدأت بها حياة

الحناوي السياسية ؟ هل شريعة الدم دورة لا متناهية ، ام ان لهـــا حداً متى بلغته ، وقفت عنده ، فيسكت صوت الميت ، ولا تطلب الجثة ، بعد ذلك الحد ، ثأراً لها من احياء ينتصرون لها ؟

العدالة هي هذا الحد ، انها ثأر المجتمع من المسيء اليه ، فالدم الذي يسفك عدلاً لا يطلب ثأراً ! ولكن متى اختل ميزان العدالة ، اصبحت شريعة الدم سنة المجتمع يستوحيها الافراد، فرداً فرداً ، ولا رادع يلجم ارادة الثأر عندهم، وقد اختل الميزان في آخر عهد حسني الزعيم ، فغسل بدمه ، ودم من كان معه ، دماً سفكه بيديه !

... عسى ان يعود ميزان العدالة فيستقيم ، ويثأر المجتمع ممن اساؤوا اليه ، قبل ان تكثر الضحايا !!!

٣١ تشرين الاول ١٩٥٠

عدالة القضاء وحكم الشعب

نفض المجلس العدلي يده من قضية محمد حرشو البرازي، قاتل اللواء الحناوي، في اربع وعشرين ساعة، وجاء حكمه مفاجأة لاكثر الذين استمعوا الى محاكمته، في المحكمة العسكرية ، فلم ينتظروا له غير سنين قليلة يصرفها في سجن لم يسقطه من حسابه عندما ثأر لدم عزّ عليه ان يجف وليس من يثأر له!... ولسنا نغالي اذا قلنا ، بتجرد كلي ، ان الحكم جاء يشرف القضاء اللبناني ، ويشرف القاعة التي اتاحت لها الظروف ان تشهد عدداً من القضايا السياسية لم يحلم بناتها بانهـــا ستعرض وراء اعمدتها الصفراء المتطاولة... واذا ما شددنا على كون قاعة المحكمة العسكرية قد شهدت محاكمات سياسية عديدة قبل هذه المحاكمة ، فبغية التنويه بان حكم المجلس العدلي امس كان بعيداً كل البعد عما قد تصح تسميته بالاحكام السياسية : فقد كان الحكم لبقاً كل اللباقة في تفادي النظر بقضية شرعية محاكمة

محسن البرازي امام المجلس الحربي السوري ، وبالتالي تفادي الفصل في ما شاء بعضهم ان يجره الى الفصل به لغايات ليست بعيدة عن مرام سياسية معلومة !

ان حكم المجلس العدلي كان بمثابة تأكيد لمبدأ استقلال القضاء عن سياسة الحكومات ، وبالتالي عدم صلاحية القضاء للنظر في شرعية الاوضاع الحكومية، سواء كانت منبثقة من انقلاب او غير انقلاب ... ثم ان المجلس العدلي ، عندما حصر القضية في نطاق قانون العقوبات واعتبر مسألة الثأر لمحسن البرازي بمثابة سبب مخفف منصوص عليه في القانون ليس الا - المجلس العدلي انقذ الدولة من التحول ، ولو نظرياً ، الى غاب يعود لكل فرد فيه لا حق تصحيح احكام القضاء فحسب ، بل كذلك حق النظر في شرعية المحاكم التي تنظر في قضايا لها خطورة قضية حسني الزعيم ومحسن البرازي ، لمجرد كون حسني الزعيم او محسن البرازي او من هو في وضعهما قريباً للذي يريد اقامة نفسه مقام العدالة !

بقي ان نقول ان المجلس العدلي قد سلّم ، ضمناً ، بمبدإ هو من اهم مبادىء العلم السياسي الحديث ، مبدإ شرعية الانقلابات وما ينجم عنها وينشأ عن هيئاتها. فاعدام محسن البرازي ، مثلاً ، عمل ثوري ليس من شأن القضاء النظر فيه لان الشعب قبل به وسلم بما ترتب عليه ، وعلى ما جعله يكون . اي ان القضاء اللبناني ، في حكم العادل اللبق ، قد اعتبر ان ثمة قضاء اعلى منه مرتبة ، يقيس بمقاييس عدالة التاريخ ، الا وهو الشعب . فللشعب ، وللشعب وحده ، ان يقضي بشرعية الانقلابات والاوضاع المنبثقة منها ، وله وحده ان يحكم على انسان كالحناوي او يحكم له... اما القضاء ، القضاء الذي حكم على محمد حرشو البرازي ، فليس في يده سوى مقاييس القانون الذي يشترعه الشعب...

ومن يدري ، فقد يأتي يوم يصبح فيه محمد حرشو البرازي ، المجرم بنظر المجلس العدلي ، بطلاً وشهيداً ، دون ان ينقص ذلك من قدر المجلس ، او يقلل من عدالة حكمه .

١٩ كانون الاول ١٩٥٠

ازمة الانقلاب، واستمراره

تدخل الازمة السورية اليوم مرحلتها النهائية. فالمنتظر ان يعود الموظفون عن اضرابهم ، وان يعمد فارس الخوري الى تأليف وزارة جامعة تنال ثقة المجلس وتعمد، بوحي هذه الثقة، الى معالجة المشاكل التي اودت بوزارة العظم، وجرت الحكم البرلماني في سوريا الى هذا المأزق . وغني عن القول ان ليس في سوريا ، ولا في اي مكان آخر يهتم بسوريا وشؤونها، من يظن لحظة واحدة ان حكومة الخوري العتيدة ستوفق الى حل الازمة الكامنة وراء الاحداث والمشاكل التي اوجبت قيامها ، او انها ستحل تلك الازمة التي يسارع الجميع الى وصفها بانها «ازمة نظام» و «ازمة حكم» ! فاقصى ما ينتظر اذن ، من الحكومة العتيدة ، ان تمهد بعض العقبات التي تحول دون تفاعل وتعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية ، المستمدة قدرتها الحقيقية لا من السلطة التشريعية ، كما ينص الدستور ، بل من سلطة تقوم على هامش الدستور والمؤسسات الدستورية .

واذا كان يقصد بازمة النظام الاشارة الى هذا الواقع ، فاننا مع القائلين ان الازمات التي تجتازها الجمهورية السورية ليست سوى مراحل من ازمة النظام تلك . غير اننا لسنا مع الذين يرون في هذه الازمة المتواصلة المتمادية مدعاة تشاؤم ، وسبباً للتفجع على العهد الغابر ، عهد الاستقرار الذي تفتقر اليه دمشق اليوم بينما لا يزال سواها ينعم به... كما اننا لا نرى مجال شماتة في لجوء سوريا الفتاة الى سيد من اسياد السياسة في الغابر للخروج بها من ازمة وزارية ادارية مستعصية .

فالازمة هذه ازمة طبيعية ، على ما في التعبير من غرابة ، ازمة اجتازتها جميع الامم التي قامت بثورات من اجل التحرر والتقدم . وفي التاريخ مثال الثورة الفرنسية التي استمرت تقلباتها نحو ربع قرن ويزيد، وقد لا يكون عدم الاستقرار الذي كانت فرنسا تعانيه قبل الحرب ولا تزال ، سوى استمرار

الثورة الفرنسية نفسها... فهل يعني ذلك انه كان افضل لفرنسا ان تظل مستقرة في العبودية ، مستسلمة لطغيان السلطة المطلقة ، المستبدة المتعسفة ؟

يخطىء الذين يعتقدون ان ازمة النظام في الجمهورية السورية قد بدأت مع انقلاب حسني الزعيم وظهور الجيش في حلبة السياسة ، ممسكاً بالسيادة الفعلية موجهاً للسلطات الدستورية آمراً اياها . ان ازمة النظام هذه بدأت يوم قام في سوريا نظام للحكم غير مؤسس على الواقع السوري، غير منبثق من مثالية الامة واحتياجاتها ، غير مستند الى ارادتها. وقد بلغت الازمة حدها الفاصل عندما زالت السلطة المنتدبة ، التي كانت هي موضع السيادة الفعلية ، فاختل جهاز غير متوازن في اساسه، ونشأت ضرورة قيام مؤسسة على هامش الدستور قادرة على الاستقرار في توجيه وضبط سلطات دستورية يحول انعزالها عن الشعب ، وعدم تجانس نظامها مع نظام حياته ، دون امكانية استمرارها سليمة مستقيمة متى اطلقت من كل قيد ، سواء كان القصد من هذا القيد خيراً لها وللامة او شراً !

من هنا ان مبعث الازمة الحاضرة ليس تدخل الجيش في السياسة ، بل سعي الساسة لاخراج الجيش من حلبة السياسة، وتلكؤ الجيش في ممارسة السلطة التي في يده . لقد قام الجيش بالانقلاب الاول من اجل الاصلاح والتقدم ، ثم انقلب الجيش نفسه على ابطال انقلابه اولاً وثانياً . ولكن هذه الانقلابات كانت حلقات في سلسلة واحدة ، ومراحل في حركة لا يبطل وحدتها ان الانقلاب كان يدين الانقلاب... ولن يقوى اليوم رجل ، ولن تقوى ازمة، على الحؤول دون استمرار الانقلاب الى غايته التي فيها تستقر سوريا .

اما سبيل الاستقرار هذه ، فحل « ازمة النظام» خارج النظام ، لان النظام نفسه ، في اصطناعيته ، يتنافى مع مثالية الانقلاب. الازمة اليوم هي اذن ، في الحقيقة ، ازمة الانقلاب : فاما ان يستمر الانقلاب في انطلاقه ، منسجماً مع منطقه وسنّة تطوره ، يجازف قواده بانفسهم وبالبلاد من اجل امل الخير ، او يبقى الانقلاب في التردد عند اجتياز الشكليات ، لينتهي بالتنازل عما حقق للذين اطاح بهم بالامس ، فعادوا اليوم ، في خلفائهم ، يقلبونه على نفسه .

٤ آب ١٩٥١

نحو نظام جدید

في التشكيلات الوزارية التي تعاقبت منذ انقلاب الحناوي ، كان وزير الدفاع دائمـاً من العسكريين ، ومن الذين يثق بهم الشيشكلي . وقد روعيت هذه القاعدة حتى في الوزاراة التي الفها حسن الحكيم بعد اعتذار فارس الخوري . وقد الف الحكيم وزارته في ٦ آب ١٩٥١ . ورافق قيام وزارة يرئسها رجل معروف بولائه للهاشميين ، اشاعة مؤداها ان انصار الاتحاد سيضربون ضربتهم ويستعينون بالجيش العراقي على تحقيق المشروع . ومـا كادت الوزارة الجديدة تبدأ مهمتها حتى سافر الشيشكلي الى الحجاز بحجة الحصول على قرض لاغراض الدفاع الوطني .

وفي اول ت ٢ ظهرت بوادر ازمة وزارية ، اذ استقال فيضي الاتاسي وزير الخارجية احتجاجاً على موافقة الحكيم على الدفاع المشترك. واستقالت الوزارة في ٧ منه بضغط من العسكريين ، فكلف الاتاسي ناظم القدسي الذي اشترط الحاق الدرك والشرطة بوزارة الداخلية ، ولما عارض العسكريون اعتذر وكلف زكي الخطيب ولكنه لم يوفق . وفي ١٩ ت ٢ كلف معروف الدواليبي، فاشترط ان تكون له وزارة الدفـاع ليضع حداً لتدخل الجيش في السياسة، ولكنه اخفق وكلف سعيد حيدر فلم يوفق ، واخيراً كلف عبد الباقي نظام الدين ولما اخفق اعيد تكليف الدواليبي بعدمـا ضغط حزب الشعب عـلى رئيس الجمهورية ، فألف الوزارة واحتفظ بالدفاع الوطني لنفسه، وصرح بعزمه على الحاق الدرك والشرطة بوزارة الداخلية .

وعـلى الاثر احتج الشيشكلي لدى رئيس الجمهورية وهدد بترك رئاسة الاركان . ولما لم يلاق احتجاجه الصدى المطلوب دعا كبار الضباط الى اجتماع . وعند فجر ٢٩ ت ٢ اعتقل الجيش اركان حزب الشعب وبعض المستقلين واذاع الشيشكلي بياناً اتهم فيه حزب الشعب بالتجني عـلى الجيش وبالسعي الى تقويض اركان الدولة ، ووضع مقدرات البلاد بين يدي الرئيس الاتاسي .

وفي ٣٠ منه اشترط العقيد لاطلاق المعتقلين ان يستصدر الدواليبي مرسوماً بحل المجلس فرفض ، فاوعز اليه بالاستقالة وكلف الحوجه تأليف وزارة موقتـة ، ولكن حزب الشعب ضغط على رئيس الجمهورية وحمله على الاستقالة ليتولى رئيس المجلس السلطة ويحول دون حل المجلس . فرد الشيشكلي بتعيين الزعيم سلو رئيساً للسلطتين التنفيذية والتشريعية مكملاً بهذه الخطوة الانقلاب الثالث الذي بدأ في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

الانقلاب الذي يتكامل...

لم يحدث انقلاب الشيشكلي الاخير، او ما سمي انقلاباً ويأبى صاحبه اعتباره انقلاباً ، لم يحدث الضجة التي احدثتها الانقلابات السابقة . وتبرير العامة لذلك هو ان سوريا، في « عدم الاستقرار » الذي تتخبط فيه، قد عودتنا الانقلابات ، فأصبح تدخل الجيش في السياسة امراً مألوفاً .

والواقع ان هذا الانقلاب ليس سوى تكملة طبيعية للانقلابات التي سبقته ، و « عدم الاستقرار » هذا ليس عدم استقرار بالمعنى الصحيح ، انما هو الحالة الطبيعية المرافقة لكل حركة ثورية . والانقلابات الاربعة وما قد يليها حركة ثورية واحدة مستمرة انبثقت من فكرة معينة ، وكانت تهدف الى غاية معينة، تتعثر احياناً في سيرها ، ثم يستقيم هذا السير ، وهي نحو غايتها ماضية .

واذا كانت هذه الحركة قد تعثرت واظهرت سوريا بمظهر عدم الاستقرار، فمرد ذلك الى انها قد أبت على نفسها ان تتخذ الطابع الذي تتخذه الحركات المماثلة لها ، وان تحكم كما تحكم الحركات الثورية ، بل شاءت ان تراعي ولو شكليات الديموقراطية ، وان تجد في نطاق الدستور اساساً تركز عليه ما تقوم به على هامش الدستور ، بل من اجل دستور للحياة جديد .

اما الفكرة التي انبثقت منها هذه الحركة ، فلسنا ندّعي انها كانت عقيدة

حزبية مبلورة ، انما هي ارادة بنـاء نظام جديد يخلّص سوريا من الفساد الذي كانت تتخبط فيه ، والذي جعل الشعب في نقمة على حـكامه لا تحـد . وسواء كان هذا النظام واضح المعالم في ذهن الذين قاموا بالانقلاب الاول او لم يكن، فان الامر الثابت الاكيد هو ان هؤلاء ومن رافقهم كانوا يعلمون بالضبط ما لا يريدون ، وكانوا ومن رافقهم في تبرير الانقـــلاب والسير به ، يسعون بروح واحدة من اجل صياغة هذا النظام وبنائه ، يستشعرون في ذلك مصالح الشعب وارادته والتيارات العقائدية التي تتجاذبه . ولا ريب في ان النكسات التي المت بالحركة الانقلابية والعقبات التي اعترضت سبيلها وجعلتها تتعثر وتكبو احياناً، انما تشكل مجموعة اختبارات تجوهر الروح الثورية وتوضح في ذهن اسيـــاد الانقلاب معالم النظام الذي يحتم منطق الاحداث بناءه ، والذي وحده تتوافر فيه مقومات البقاء .

والذي يقارن ما حصل ويحصل في سوريا اليوم بما حصل في بلاد اجتـازت حقبات ثورية مماثلة ، كفرنسا مثلاً ، يجد ان « عدم الاستقرار » الذي يعيّرون سوريا به اليوم امر طبيعي لا يصح ان يكون مبعث أسف على الاستقرار الذي سبق الانقلاب. فهل جعلت اهوال الثورة الفرنسية والاعوام العشرة التي انقضت قبل ان تستقر الاوضاع الثورية ولو الى حد — هل جعلت هذه الاهوال وعدم الاستقرار احداً يأسف اليوم على الاستقرار الذي كانت فرنسا تنعم به في عهد لويس الرابع عشر ولويس السادس عشر ؟ ثم ان الفرنسيين عندمـا ثاروا عـام ١٧٨٩ لم تقم في ذهنهم ، قادة ومفكرين وثواراً ، صورة واضحة عن النظام الذي كانوا يريدون بناءه ، وكان بينهم من لم يتعـد طموحه حد إلجـــاء الملك للحكم بعدل .

فالاستقرار بحد ذاته ليس قيمة تاريخية تبرر اوضاعاً سياسية معينة، ولا هو نظام حكم او عقيدة تتجوهر بها هذه الاوضاع وعليها ترتكز . انما الاستقرار قد يكون في اكثر الاحيان مظهر خمول ورضى بالفساد وانعدام المثالية وارادة

الخير والقدرة على الصراع ـ هذه المثالية وارادة الخير والقدرة التي تحرك التاريخ وتسير به صوب الخير . فاي استقرار يضاهي ، جمالاً ومجداً ، انتفاضة الامة ، مرة بعد مرة ، على حكام يتسترون بدستوريتهم لاستثمار الامة ! ان « استقرار » ظالم في الحكم لدليل كبوة الامة وتقلص الروح فيها ووقف الحياة في جسمها ، وليس هو دليل رغبة هذه الامة في الاستقرار .

وبعد ، فقد سئل شيخ السياسة والشرع في سوريا الاستاذ فارس الخوري عن دستورية انقلاب حسني الزعيم فاجاب : « لا شك ان الحركة الانقلابية هي غير دستورية ، ولكنها وقعت ، فلا يصح والحالة هذه ـ سواء كانت حركة حق او باطل ـ الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها لئلا تتحول الى فتنة . اما الدستورية والاشكال الدستورية ، فحياة الامة فوق الدستور واشكاله . ويهمنا بالدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري » .

صدق فارس الخوري ، وان لم يقل كل الحقيقة . فحياة الامة وارادتها هما الدستور الحقيقي الذي منه تصاغ الاشكال الدستورية وتجرّد القوانين ، وحياة الامة هذه ليست مجرد استمرارها في البقاء ، بل في سيرها المطرد نحو المثل الكامنة في نفسها . والامة التي تنطلق في طريق التقدم الحقيقي ليس في وسع قوة ، ولا دستور ، الوقوف في وجه سيرها نحو النظام الجديد الذي تينع فيه مثلها وتتجسد ارادتها .

١ كانون الاول ١٩٥١

الانقلاب الذي يتكامل...

من اجل النظام الجديد

« هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عن ترك البلاد بلا ميزانية منذ عام كامل ... هذه الفئة التي اوجدت في البلاد حالة كادت فيها تسير الى تناحر طبقي يشتت قوى الامة ويعطل فعاليتها ...

هذه الفئة المتآمرة حالت دون تنفيذ التشريع المالي الذي ينص فيه الدستور على الضرائب التصاعدية على الدخل ...

هذه الفئة المتآمرة قضت على قانون توزيع املاك الدولة، كما قضت على مشاريع وقوانين انت اعلم الناس بها وبشديد الحاجة اليها ...

ان عهد المداجين ومحترفي السياسة والمشعوذين والمتسترين وراء مصالح الشعب لمنافعهم الخصوصية يجب ان ينتهي ...

هذا ما يريده الجيش لان هذا ما يريده الشعب .. وانت تريد ايها الشعب ، وبارادتك يريد الجيش ان نقوم بواجبنا في تحقيق مصالح هذه الامة العظيمة ليكون لها الوزن الذي تستحق في تأمين السلام والرفاهية في شعبها وفي العالم اجمع . وان هذا لا يمكن ان يتم بالسياسات النفعية او بالتردد او بالتآمر على سلامة الامة . انه يكون فقط في وضع مصلحة الامة فوق اي مصلحة »

الشيشكلي

« لقد عبث هؤلاء باسمى الحرمات واقدس المقدسات ، وتناسوا ان كل تحرير سياسي لا يقوم بالتحرير الاقتصادي والاجتماعي لا خير فيه ... »

محطة الاذاعة السورية

بهذه العبارات اعلن الانقلاب عن نفسه في مرحلته الاخيرة ، المرحلة التي كان يحتمها منطق الانقلاب ، اذا ما اعتبرنا ان الانقلاب ، منذ حسني الزعيم ، هو عملية ثورية واحدة تتكامل .

والواقع ان الشيشكلي ، بطل الانقلاب منذ عهد حسني الزعيم ، جاء امس في مؤتمره الصحفي ، يصرح بهذه الوحدة العضوية ويكرس النظرية القائلة بها ، المتمنية عليها ان تكون طريق نظام جديد تونع فيه مواهب الامة السورية وتتحقق في نطاقه مصلحتها ، التي يجب ان تكون ، وهي بالفعل ، فوق كل مصلحة . فالانقلاب انما حصل، اولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً، لا لاقصاء فئة تآمرت على الامة وعلى الدستور وما خدمت سوى مصالحها ومنافعها ، بل حصل كذلك من اجل احلال مصلحة سوريا فوق كل مصلحة ، وذلك لا يكون بما كان يفعله القوتلي ، ثم بما فعله الساسة من طرازه فيما بعد ، بل بالاصلاح المنبثق من ارادة الشعب ، بـ « ايجاد انعاش حقيقي في مختلف نواحي حياة البلاد » .

ولا نخال الشيشكلي، عندما قال ان سياسة الحكومة الجديدة ستهدف ولا ريب الى هذه الغاية، كان يجهل ان تحقيق هذه الغاية له شروط كان انعدامها هو السبب الذي حال، الى جانب سوء النية ، بين « الفئة المتآمرة » وبين خير الامة ومصلحتها ، فتعطلت الموازنة والقوانين التقدمية . ان الاصلاح الحقيقي ، ان انعاش الامة ، ان النظام الجديد ، انما يفترض في القيمين على الحكم عقيدة اجتماعية اقتصادية يؤمنون بها ويستوحون معطياتها في كل ما يقومون به ، حتى لا يتحول عملهم الى السلبية السياسية التي ما قدر الجيل القديم والجيل المخضرم على اعتماد سواها ، جهاداً موهوماً من اجل تحرر لا خير فيه. فاذا كان الجيش يريد ان يكون لهذه الامة ما يجب ان يكون لها من وزن، وان تقدر على تحمل تبعاتها التاريخية وتأدية رسالتها القومية — اذا كان يريد ذلك ، وذلك من ارادة الشعب ، فعليه ان يتعظ بامثولة حسني الزعيم وامثولة الحناوي ، فلا يشترع الاصلاحات ارتجالاً ولا يؤمّن على الثورة التي يحدث غير رجال الحياة ، ابناء الجيل الايجابي الذين يتجانس تفكيرهم مع منطق الانقلاب ويجد هدف الانقلاب اساساً سليماً له في ما يطمحون اليه وما يعملون له، مما تسميه دمشق اليوم تحرراً اجتماعياً اقتصادياً صحيحاً .

٥ كانون الاول ١٩٥١

تسلم الزعيم سلو السلطة مستعيناً بالامناء العامين الذين خولوا صلاحيات الوزراء. اما الشيشكلي فقد اكتفى في الظاهر برئاسة الاركان ، ولكنه كان في الواقع الحاكم الفعلي للبلاد . وقد استهل العهد الجديد نشاطه برفع مستوى الموظفين وبالغاء الالقاب . وفي الحقل الخارجي بذلت مساع لدى بغداد وعمان لحملها على الاعتراف بالوضع الجديد ، فاعترف به الاردن في ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ وحذا حذوه العراق بعد خمسة عشر يوماً .

وفي ١٧ ك ٢ ١٩٥٢ بدأ الصراع بين السلطة والاحزاب فاتهمت الحكومة الاخوان المسلمين باستغلال عواطف المواطنين الدينية لتنفيذ مآرب سياسية واغلقت مكاتب الاخوان في اراضي الجمهورية . وفي ٢٩ منه صدر مرسوم بمنع الطلاب من الانخراط في الاحزاب السياسية . ورافق هذه التدابير السلبية عمل ايجابي هو الشروع في توزيع اراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين ، وفي اطلاق السياسيين الذين اعتقلوا يوم الانقلاب . وفي شهر آذار خرج الشيشكلي من وراء الستار وامسك بالزمام في العلانية ، والقى سلسلة خطب شرح فيها برنامج العهد الجديد واهدافه

بيد ان العهد الجديد لم يستطع التعاون والاحزاب ذات المناهج لانه لم يشأ اشراكها في تحمل المسؤولية ، وخشي في الوقت ذاته على نفسه منها ، فعمد في ٦ نيسان ١٩٥٢ الى حلها بحجة اعادة تنظيمها ، ثم عين العقيد الشيشكلي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، فانصرف فوراً الى ايجاد مرتكز شعبي للنظام القائم بانشاء «حركة التحرير» مقدمة لاخضاع البلاد لنظام الحزب الواحد، هو الحزب الحاكم . وقد ترتب على قيام حركة التحرير هذه تعاون وثيق بين الاحزاب المنحلة ، فراحت تتحين الفرص للأخذ بالثأر ، واندس دعاتها في صفوف الضباط يوغرون صدورهم على العقيد الشيشكلي، متهمين الرجل بالانحراف عن اهداف الانقلاب والسعي الى اخضاع البلاد لدكتاتوريته .

وفي شهر كانون الاول ١٩٥٢ قام العقيد بزيارة لمصر ، ولكنه عاد بغتة الى دمشق ليخنق مؤامرة دبرت ضده، وعلى اثر وصوله صدرت مراسيم بتسريح عدد من كبار الضباط وصغارهم .

واستقرت الاحوال منذ ذاك واشتدت قبضة العسكريين تدريجاً ، فصدر قانون الصحافة في مطلع ١٩٥٣ محدداً عددها ، مخضعاً ممارسة المهنة لقيود ثقيلة . ولما اطمأن الشيشكلي الى زوال كل معارضة سافرة اقصى الزعيم سلو وتولى هو صلاحيات رئاسة الدولة والحكومة .

وفي ١٨ حزيران ١٩٥٣ استكملت حركة التحرير مقومات العمل ، فعقد الاعضاء مؤتمراً في دمشق اعلن فيه الشيشكلي عودة الحياة الدستورية على اساس دستور كان قد وضعه سراً بالاشتراك مع بعض المقربين . وبعد نشر الدستور اجريت الانتخابات فقاطعتها اكثرية الاحزاب واحرز مرشحو حركة التحرير اكثرية المقاعد المطلقة .

من اجل استكمال التحرير

ليس لدى الناس عما حدث في سوريا اكثر مما طلعت به السلطات في بلاغها الرسمي . ويفهم من البلاغ ان اعداء الوضع القائم في الجمهورية السورية قاموا بمحاولة لقلب هذا الوضع في اثناء وجود العقيد اديب الشيشكلي – الرجل الذي يجسد الوضع ويحميه – في العاصمة المصرية .

ونحن لا يعنينا من المحاولة اهدافها او ما كان يمكن ان يترتب على نجاحها من نتائج . ولسنا بمحاولين بهذه الكلمة بيان الاسباب التي حدت بعض الساسة والعسكريين الى تحدي الشيشكلي ونظامه . فمجرد قيام حركة من هذا النوع يعني ان في سوريا فئة غير راضية عن الحالة ، وقد اعترف البلاغ نفسه بوجود هذه الفئة واتهمها « بعرقلة الجهود القومية وتمزيق وحدة البلاد الخ... »

وسواء كان المتآمرون ما وصفهم به البلاغ او لم يكونوا ، فمما لا ريب فيه ان سوريا لا تفيد شيئاً من حصول انقلاب يعود بها الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الاول ، ولا من حصول انقلاب يكمل ما بدأه انقلاب الشيشكلي

ورفاقه ـ هذا اذا كان انقلاب الشيشكلي لم يبلغ اهدافه او انحرف عنها كما يزعم خصوم الوضع . لقد كان المبرر الوحيد للانقلابات الثلاثة السابقة ان اولها اريد به وضع حد للفساد والفوضى، واريد بالانقلاب الثاني وضع حد لدكتاتورية حسني الزعيم ، اما الانقلاب الثالث ، فقد هدف الى تحقيق النظام الجديد الذي قام من اجله الانقلاب الاول ، ثم حادت به عنه المطامع الشخصية التي جعلت حسني الزعيم يركب رأسه.. ولئن يكن بعض خصوم الانقلاب الثالث ، خصوم الشيشكلي ، ينكرون عليه اليوم فلاحه في ابلاغ سوريا اهدافها ، فمن حق هذا الانقلاب علينا ، ومن حق الانصاف ، ان نعترف بان الكثير من هذه الاهداف قد تحقق او هو في طريق التحقيق ، وان ما كانت الجمهورية السورية قد بدأت تنعم به من استقرار مرده الى اطمئنان الشعب للحركة الاصلاحية البنّاءة التي قام بها الشيشكلي ونظامه .

من هنا ان اية حركة ردة الى الوضع السابق للانقلابات ، او اي انقلاب جديد يقوم لمجرد قلب الشيشكلي ، لا يمكن ان تفيد منه سوريا بوجه من الوجوه ، ولا يمكن ان يؤمن لها ، وقد انطلقت على الطريق الذي هي عليه ، ما تصبو اليه من استقرار في الخير واطمئنان الى الحكم الصالح .

بقي ان نقول إن الدافع الوحيد الذي يمكن ان يكون قد شجع خصوم الشيشكلي على القيام بحركتهم ، وجعل لهذه الحركة مجالاً ، هو ما تعانيه الحريات في ظل الوضع القائم ، ومن ثم سعي اسياد هذا الوضع للاستعاضة عن الحياة السياسية الحرة بحزب واحد لم ينبثق من الشعب ، بل نشأ بفعل ارادة الحاكم ونزل الى الشعب من عل . فايـاً كانت مقاصد حركة التحرير العربي ، وايـاً كان ارتباطها بالانقلاب واهدافه ومهما سمت مبادىء هذه الحركة ، فلا بد من ملاحظة امر اساسي هو ان انقلاب الشيشكلي لم ينشأ من هذه الحركة ولا هي اعطت للانقلاب عقيدته ولا خططت سياسته ، بل هو الانقلاب وخطط الانقلاب وما في ذهن رجال الانقلاب من عقائد واهداف ـ كل ذلك

سعى لان يعبر عن نفسه في حركة شعبية يستعاض بها عن باقي الحركات الشعبية والاحزاب .

ولئن نكن مع الشيشكلي في ان لا معنى لسيادة الشعب قبل ان يتحرر الشعب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، فانه لا يسعنا الا ان نؤكد هنا ان هذا التحرير ، على ما يرتب على السلطة من واجبات ، لا يمكن ان يتم الا بالصورة العفوية ، النضالية التي تنشأ بها الاحزاب المثالية . وكان احرى بالشيشكلي ، من اجل تمكين الشعب السوري من التحرر ، ان يطلق حرية العمل للحركات الشعبية المخلصة وان يؤسس حكمه على تعاون اوثق مع ممثليها. فلا يقوم الحكم والاصلاح على الكبت الذي لا يمكن ان يؤدي الى غير الانفجار .

اننا نتمنى لعهد الشيشكلي ان يستمر وان يستكمل تحقيق اهدافه النبيلة ، ونتمنى للشيشكلي ان يقدر ، بعد هذا الاختبار ، ان التحرير عملية انماء وفعل يناع : واليناع للشعوب ، كما هو للثمرة ، ليس عملية اصطناعية ، بل هو تطور عفوي ، ذاتي ، عامله الاول ، والعنصر الفعال فيه ، هو ما يكون في الثمرة، في الجسم الحي ، من قوة الحياة الدافعة ، ومـــا يكون لها من مجال الحياة الرحب الحر .

٣٠ كانون الاول ١٩٥٢

عملية التحرير

واخيراً صار للجمهورية السورية مجلس نيابي ! فقد جرت الانتخابات العامة واسفرت عن فوز حركة التحرير فوزاً ساحقاً ، ولم يبق امام المؤمنين بان الانتخابات تعبر عن رغبة الشعب ، غير الاعلان ان حركة التحرير هي التعبير الصادق عن ارادة الشعب السوري. وان الشعب السوري يؤمّن هذه الحركة وولاتها على مصالحه وحقوقه ومصيره .

ولكن هل كانت الانتخابات مجـــال معرفة ارادة الشعب الحقيقية ؟ وهل جاءت نتيجة الاقتراع تعبيراً صادقاً عن ارادة الشعب ؟

لن ندخل في بحث فلسفي او علمي لمقاييس الارادة الشعبية ووسائل معرفتها؛ فثمة من ينكر على الانتخابات ذاتها ـ اية انتخابات ـ ان تكون المقياس الصحيح لمعرفة ارادة الشعب الحقيقية . فارادة الشعب لا يقر البعض ان الوسيلة الفضلى لمعرفتهـــا هي حساب اصوات يتساوى عنده الجاهل والعاقل ، والفقير والغني ، والمخلص واللص... واذا سلمنا جدلاً بان الانتخابات هي الوسيلة الاسلم لمعرفة ارادة الشعب فان ثمة شروطاً يجب ان تتوافر ، منها ان يقوم بالواجب الانتخابي اقرب عدد من المواطنين الى الاجماع ، وان يكون الناخب حراً في ممارسة هذا الواجب ، لا يخضع لارادة غير ارادته ، ولا يتأثر بمصالح تفرض عليه مواقف غريبة عن تقديره ، ولا يكون في اختياره جاهلاً ولا مسوقاً .

فهل توافرت هذه الشروط في الانتخابات السورية امس ؟

كنا نأمل ونريد ان يكون العهد الانقلابي السوري قد انجز عملية التحرير بحيث تكون الانتخابات الاولى منذ حصول الانقلاب ابرز مظهر من مظاهر هذا التحرر... وكنـــا نأمل ونريد ان تبرهن هذه الانتخابات عن وعي في الشعب لواجباته ، وفي الحكام لحدود السلطة ، وان تبرهن الانتخابات كذلك عن رضى الشعب عما حدث ، واعتبار العهد الجديد عهد الشعب وعهد نهضته ، العهد الواجب الاقبال على الالتفاف حوله...

فاما موقف الشعب من العهد ، فارقام المقترعين تدل عليه .

واما تحرر الشعب ، وتحرر الحكام ، فالنتائج تدل عليه .

ولا يبقى امام من شاء ان يقف من العهد ومن انتخاباته ، بالرغم من كل شيء ، موقفاً ايجابياً ـ لا يبقى الا ان يرجو ، لمصلحة الشعب ، التي هي فوق المصلحة الحزبية ، ان يكون تحليله لنتيجة الانتخابات مخطئاً ، وان يجد في ما سيعقب الانتخابات ما لا يترك محلاً في نفسه لندم على موقف ايجابي او اسف.

١١ تشرين الاول ١٩٥٣

في اصول التحرير

الانتصار الذي احرزته « حركة التحرير » في الانتخابات السورية جدير بان نتوقف عنده ونتأمله ملياً لنستخلص منه ، فضلاً عن العبر التي يمكن ان تؤثر في مستقبل الجمهورية السورية، تلك العبر الابعد مدى التي تلقي نوراً على منطق احداث تشهدها امم العالم العربي كافة ، بل يشهدها الشرق الاوسط باسره .

ولا بد لنا ، بغية استخلاص هذه العبر ، من عودة الى اصول الديموقراطية في هذا الشرق ، ومن استذكار الظروف التي استورد فيها نظام حكم كان في الغرب وليد حركات تاريخية شاقة ودموية ، فاحل في عالمنا بقدرة قادر مكان نظم تيوقراطية تؤله السلطة ولا تسأل الحاكم عن سلطته المطلقة حساباً . أفيستغرب ، وهذا اصل ديموقراطيتنا ، ان يتلبس رئيس الدولة الديموقراطية في نظر الناس، او كثرتهم على الاقل ، بسلطان الطاغية بحيث يغدو طاغية بالرغم منه ؟ ثم أيستغرب ان يتلبس النائب في نظر اكثرية ناخبيه بامتيازات السيد الاقطاعي سواء كان اقطاعياً او لم يكن ؟ من استقراء تاريخ الديموقراطية في الغرب واختباراتها يستنتج المدقق قاعدة لتطبيق النظام ولتفهمه : ان الديموقراطية من حيث هي نظام حكم ، مظاهره الانتخابات العامة وفصل السلطات واختيار الشعب رئيس الدولة – ان الديموقراطية ليست سوى شكل فارغ لا يمكن ان يستقيم ما لم يتأسس على ديموقراطية اجتماعية اقتصادية ويتجوهر بروح تحريرية وتراث شعبي اصيل .

فاما الديموقراطية الاجتماعية ـ الاقتصادية فاين نحن منها ، والمواطن عندنا ليس ، في اكثر من منطقة، سيد نفسه ، قادراً على تقرير مصيره .

واما الروح التحريرية والتراث الشعبي فاين نحن منهما ، وشعوبنا لا تزال جاهلة لمصالحها وحقوقها ، جاهلة لحقيقتها التاريخية ، عديمة الشعور القومي البنّاء والتربية المدنية الايجابية .

من هنا اننا رحبنا ونرحب بكل حكم يقوم في العالم العربي وفي الشرق الاوسط عموماً ، ويهدف الى تهيئة الشعب للديموقراطية ، بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وببعث النفسية القومية الحقيقية . غير اننا حذرنا ونحذر كل حكم جديد من خطر الانزلاق، في عملية التحرير هذه، وراء تأليه للقوة وتطرف في اعتمادها كوسيلة ، الى حدٍ تفسد معه الغاية التي تبرر الوسيلة .

ثم اننا حذرنا ونحذر من اصطناعية في حركات التحرير تنزل على الشعب من فوق فتفرضها عليه السلطات فرضاً ، في حين ان الاصل هو ان تنبثق السلطة من حركات تحريرية تتجلى فيها ارادة الشعب الحقيقية ونضالية الشعب ومثاليته ـ حركات تتوسل بالسلطة لاستكمال تحقيق اهدافها واقرار ارادة الشعب ، ولا تكون هي وسيلة بيد السلطة لتحقيق اهداف السلطة ، وتزوير ارادة الشعب .

وبعد ، فليس تبطل هذه العبر ، نستخلصها من تاريخ حركات التحرير، املاً لا نزال مخلصين في رعايته ، بان يتمكن العهد الجديد في الجمهورية السورية من تحقيق اهداف الشعب ومطامحه .

١٣ تشرين الاول ١٩٥٣

بعد الانتخابات اطمأن الشيشكلي الى مناعة مركزه ، فانصرف الى وضع المشروعات الاصلاحية . ولكنه لم يغمض عينيه عما يجري خلف الستار . ففي الداخل ساسة لم يلقوا سلاحهم بعد بالرغم من تظاهرهم بالرضوخ للأمر الواقع ، وضباط يرون في التطورات التي حصلت منذ اقصاء فوزي سلو الى تربع الشيشكلي ابتعادا عن مخطط الانقلاب وامتداداً لغلطة حسني الزعيم . وفي الخارج دول استعصى عليها ترويض الرئيس الزعيم فراح عملاؤها يغذون النقمة عليه ...

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤ ظهرت نشرات في دمشق وحلب وحمص وحماه متضمنة حملة قاسية على دكتاتورية الزعيم الشيشكلي ودعوة صريحة الى العمل على تحرير البلاد من نظام فرض عليها فرضاً . وفي ٢٥ منه عقد زعماء الاحزاب المنحلة (عدا القومي الاجتماعي) مؤتمراً سياسياً في حمص واتخذوا فيه مقررات خطيرة . وسبق المؤتمر اتصالات بين القائمين بالحركة وبين نفر من كبار ضباط الجيش وتم الاتفاق على ان يساند الجيش الحركة الشعبية الموجهة ضد نظام الشيشكلي . وفي ٢٨ ك ٢ اعتقلت السلطة الزعماء الذين حضروا مؤتمر حمص ، بتهمة الاستمرار في العمل الحزبي ، واستثني من الاعتقال هاشم الاتاسي وسلطان الاطرش اللذان اوعز اليهما بملازمة منزليهما . وعلى الاثر حصلت اشتباكات مسلحة بين قوى الامن والاهلين في مناطق شتى ، ولا سيما جبل الدروز . وفي ٣٠ ك ٢ انتقلت السلطة الى الجيش بعد ان تفاقمت الاضطرابات وعمت الجبل الدرزي . وقد اتهم الشيشكلي احدى الدول الاجنبية بتحريض الدروز على العصيان ، وبدا عليه في ٣١ منه انه بات يميل الى التفاهم والمعارضين حتى انه رضي باطلاق الساسة المعتقلين ان هم تعهدوا له بوقف نشاط الثائرين .

بيد ان الحالة عادت فتأزمت في ٢ شباط ووصلت الى لبنان انباء تشير الى حصول اشتباكات دامية في السويداء وصلخد والقرية ، والى تدابير شديدة القسوة اتخذها الجيش السوري ، فاضطربت خواطر دروز لبنان وختي الشيشكلي انتقال المنحسرين منهم الى جبل الدروز لنجدة اخوانهم فامر باقفال الحدود . وفي الوقت نفسه اتهمت حكومة دمشق الملحق العسكري العراقي بانه على اتصال بقادة الثورة وطلبت من بغداد سحبه . وتوترت العلاقات بين الدولتين وتدخل لبنان في ١٣ شباط لاعادة المياه الى مجاريها ، ولكن وزير الخارجية العراقية الذي

زار لبنان رفض ان يزور دمشق واكتفت حكومته بالقول انها لا تتدخل في شؤون سوريا .

وبين ١٤ و ٢٤ شباط خيم الهدوء النسبي على سوريا ، وفي منتصف ليل ٢٤-٢٥ فوجىء الناس ببيانات يذيعها راديو حلب عن قيام حركة في الجيش تؤيد الحركة الشعبية الموجهة ضد نظام الشيشكلي . وفي مساء ٢٥ منه لم يجد الزعيم رئيس الدولة بداً من الاعتزال فقدم استقالته الى مجلس النواب وغادر سوريا الى لبنان ، ومنه الى المملكة السعودية .

القوة التي قُهِرت

تشاء الصدف ان ينتهي محمد نجيب في اليوم الذي يواجه الشيشكلي – صانع الانقلابات المتعددة – بالتحدي الذي يضع الانقلاب السوري على المحك. واذا كان منطق الانقلاب الواحد قد فرض عليهما ان يسيرا على خطين متوازيين حتى اليوم ، فاننا نرجو الا يصيب مصر ما اصاب سوريا .

وبعد ، فقد رددنا في اكثر من مناسبة ، تعليقاً على هذا الانقلاب وذاك ، ان السلطة المبنية على القوة الصافية لا يضمن بقاءها ، ومن ثم نجاحها ، الا استمرار القوة بجانبها ، فهي تجد نفسها مضطرة ابداً للتحوط ضد احتمال افلات زمام القوة من يدها ، في كل حين ، الى ان تجد السلطة لنفسها ضامناً اقوى من القوة .

لقد كان الشيشكلي سبّاقاً الى ادراك ضرورة تأسيس الحكم الدكتاتوري على ركائز شعبية، فانشأ حركة التحرير بغية تجييش ما يمكن حشده من الامكانات الشعبية المؤيدة له او الميالة بطبيعتها الى تأييده ، في جهاز يستمد منه القدرة على الحكم ويهيء فيه عناصر الحكم الجديد .

ذلك انه اذا كان من قواعد السياسة الحديثة المسلم بها، ان ليس غير الجيش في الدولة العصرية ، يمكن ان يقلب نظام الحكم بالقوة ويتسلم الزمام ، فمن القواعد المسلم بهـا كذلك ان الحكم الذي يقوم عـلى القوة الصافية – على الجيش وحسب – لا بد له من الانهيار لدى اول هزة عنفية ؛ فالقوة تهيء للقوة ، والعنف يمهد للعنف ، والسلطة التي هي كناية عن آلة حكم تقوم على فراغ ولا تستند الى غير ركائز السلطة ذاتها ، ليس اسهل من زعزعتها من ضمن ذاتها ، بوسائل من طرازها ، ومن غير ان يمس الاساس .

واذا كنا نسجل للشيشكلي ، في اليوم الذي هو آخر ايام حكمه ، مـا حققه من اصلاح اجتماعي واقتصادي بل وسياسي ، فانه لا يسعنا الا ان نقول ان سبب الازمة التي اطاحت بالشيشكلي إن هو الا عجزه عن ايجـاد اساس دائم ، متين ، للحكم الذي اقام . والاساس الدائم المتين الذي لا بد منه ، والذي وحده يضمن استمرار السلطة اقوى من الهزات العنفية ، بل اقوى من القوة ، ان هو الا ارادة الشعب – هذه الارادة التي تكون افعل ما تكون ، واصمد ما تكون ، عندما تنتظم في الحركات الحزبية المجوهرة بعقيدة صامدة ، المتمرسة بتقاليد عريقة صقلت قواها وهيأتها للحكم .

قد يقال ان حركة التحرير كانت الاساس... وعلى ذلك نرد ان حركة التحرير هي على العكس سبب الازمة . فالحركات التي نعني لا تنشأ من فوق ولا تصطنع اصطناعاً . ومهما تكن حاجة الحكم القوي اليها كمعين وكسند ، فان هذه الحاجة لا يتمكن الحكم من خلقها بصورة ارتجالية ؛ انمـا القاعدة الطبيعية هي ان ينشأ الحكم القوي من مثل هذه الحركات ، متوسلاً بالقوة الصافية اداة ، من غير ان يجعلهـا سيدة ، فيكون بين الحركة وبين الجهاز الثوري تفاعل عميق وانسجام ينشأ من مراس في الجهاد المشترك .

واخشى مـا نخشاه ، وحكم الشيشكلي ينتهي ، الا تقدر سوريا على ايجاد حكم قوي جديد يستند الى اساس شعبي متين دائم ، فتستمر سلسلة الانقلابات

وتدفع البلاد ثمنها . اما الديموقراطية التمثيلية ، فلسنا نجد في سوريا اليوم هيئة قادرة على تأمين عودتها في ظل مبدإ للشرعية يضمن اجماع السوريين . ناهيك بانه لا يزال صحيحاً ما قيل حول حاجة سوريا الى حكم قوي يمهد للديموقراطية البرلمانية بتحرير الشعب من اسياده الداخليين الحائلين دون بروز ارادته الحقيقية وبممارسته حقوقه ، وبتحريره من الامراض والقيود الاقتصادية والاجتماعية التي توجد هؤلاء الاسياد . غير ان سر نجاح هذا التمهيد ، على حاجته الى القوة لقهر اعداء الشعب ، هو في ان يقوم بهذا التمهيد الشعب نفسه ، بشكل حركة تنبثق من صميم حاجاته وتتجسد فيها اصالة نفسه .

فهل تستند حركة حلب العسكرية الى مثل هذه الحركة الشعبية ؟

٢٦ شباط ١٩٥٤

في طريق الاستقرار؟

يجتمع غداً المجلس الذي كان قد انتخبـــه الشعب السوري في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ ، بعد ان كان حسني الزعيم قد اجرى انقلابه الاول على ما سمي آنذاك بالعهد الحميدي ، عهد شكري القوتلي ، وبعد ان قلب حسني الزعيم نفسه ووضع للبلاد دستوراً جرت في ظله انتخابات قاطعها الحزب الوطني الذي يرئس الوزارة اليوم . وبهذا تكون الجمهورية السورية قد اختارت بوجههـــا الجديد ـ ومنه الحزب الوطني ـ اساساً لشرعية الاوضاع غير الاساس السابق للانقلابات العسكرية، فكرست بذلك بعض هذه الانقلابات وشجبت البعض الآخر او هي لم تعترف به .

من هنا ان نقطة انطلاق النهج السياسي الذي ستتبع الجمهورية السورية اليوم، ان هي الا ما كانت الانقلابات من اجله ؛ وان هيكل الحكم الشرعي ونطاقه لا بد ان يكون كذلك ، تبعاً لمبدإ الشرعية الذي اعتمد الدستور الذي وضع ١٩٤٩ ونظام الحكم الذي جرت في ظله انتخابات المجلس المدعو للاجتماع غداً .

ليس هنا مجال مناقشة ما جرى او المفاضلة بين اساس الشرعية الذي اعتمد وبين سائر المبادىء التي كان يمكن ان تعتمد اساساً ـ كاعتماد المجلس النيابي الاخير، او الرجوع الى الوضع السابق لانقلاب حسني الزعيم او اقامة سلطة موقتة جديدة منبثقة من الحركة التي قلبت الشيشكلي ، انما قصدنا من هذا المقال التشديد على

ما يترتب من اختيار هذا المجلس دون سواه ومن ثم التشديد بنوع اخص على اختيار هذا المجلس ، انما يعني ان اكثر الفئات تطرفاً في معارضتها للانقلابات العسكرية لم يسعها الا ان تعترف لا بما حققته بعض هذه الانقلابات وحسب بل بان الحالة التي كانت تعيش فيها البلاد انما كانت حالة توجب الانقلاب .

بديهي اذن ان على الذين سيتولون قيادة الحكم في الجمهورية السورية الجديدة تقع تبعة ايجاد الوضع الجديد الذي كان يتوق اليه الشعب لا عندما سلم بزوال الشيشكلي وحسب ، بل عندما قام مع حسني الزعيم مفتشاً عن نظام لحياته جديد، ثم قام مع من قام على حسني الزعيم وظل يتنقل من انقلاب الى انقلاب من غير ان يوفق الى بناء ما يطمئن اليه .

ولئن يكن ما يرجح دعوة المجلس الى الانعقاد ، بل ما رجح العودة الى النظام البرلماني ، الحاجة الى الاستقرار الدستوري ، فان ما لا بد من تأكيده، وما يجب الا يخفى النواب غداً ، هو ان لا استقرار يدوم ما لم يوفر نظام الحكم معالم اطمئنان الشعب الى قدرة النظام القائم على تحقيق اماني الشعب في الحرية والسعادة والرقي .

١٤ آذار ١٩٥٤

بعد اعتزال الشيشكلي كلف السيد هاشم الاتاسي رئيس الجمهورية السيد صبري العسلي امين عام الحزب الوطني تأليف الوزارة فالفها من الوطنيين والشعبيين . وقد دشن العسلي عهده بدعوة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق الموجود في مصر للعودة الى البلاد ، وساد في الاذهان على الاثر ان الوطنيين والشعبيين قرروا الاندماج في حزب واحد برئاسة القوتلي ، ليقطعوا الطريق على الاحزاب العقائدية التي نشطت للافادة من الثغرات التي احدثتها الانقلابات في الصروح الحزبية التقليدية. ومع ان الدعوة وجهت في آذار ١٩٥٤ فقد تأخرت عودة القوتلي الى الاسبوع الاول من آب، واستقبل في دمشق استقبالاً شعبياً اين منه المظاهرات العدائية التي شيعته يوم غادر العاصمة الى المنفى قبل خمس سنوات .

اعادة اعتبار... وعبرة !

عندما غادر شكري القوتلي دمشق ، هل كان يدور في خلده انه قد يعود اليها – ودمشق ودعته الوداع الذي يعرف ونعرف – عودة الفاتحين ؟

والذين هللوا وكبروا للانقلاب تلو الانقلاب يزايد الواحد الآخر في الصاق التهم بشكري القوتلي وعهده ، هل كان يدور في خلدهم ان يوما سيأتي يهللون فيه ويكبرون لشكري القوتلي نفسه وهو يعود الى دمشق ؟

والساسة السوريون الذين قاوموا القوتلي قبل ذهابه والذين تولوا الحكم بعد ذهابه ، انقلابيين كانوا او غير انقلابين، هل كان يدور في خلدهم ان الرجل الذي دعوا عهده « بالعهد الحميدي » والذي قالوا عنه انه امعن في الافساد حتى كاد يهدر الاستقلال الذي بنى – ان هذا الرجل قد يضطرون يوماً لدعوته الى الرجوع ولاستقباله مرحبين ، مصفقين ؟

لا نخال شكري القوتلي نفسه ، وهو يغادر مطار المزه مودعاً حسني الزعيم ودمشق ، كان يأمل ان يعود يوماً على نحو ما يعود . فاذا كان قد عاد امس فالذي عاد به ليس ما كان له على الجمهورية السورية ولا ما حقق من اجلها في منفاه، ولا هو رجوع السوريين الى صواب فقدوه وتوبتهم عن زلة اقترفوها. انما هو في الحقيقة ، وبالدرجة الاولى ، فشل الذين خلفوه في تحقيق ما وعدوا به وفي برهان صحة ما ادعوا به عليه وما ادعوه لانفسهم...

فاذا كان الانقلابيون ، المستحدثون منهم والاصيلون ، والشبـــاب منهم والمخضرمون، قد اجمعوا على الاعتراف بشكري القوتلي، بما كان له على الجمهورية السورية في مرحلة التحرر الاولى ، ومـــا كان له قبل ان يتولى الحكم ، فان احداً منهم لم يوفر القوتلي ولا اعوانه ولا حكمه بل اجمعوا ذلك الاجماع الغريب على تحميله ، مباشرة او مداورة ، مسؤولية سياسة الافساد والفساد التي حولت الاستقلال الى استغلال والحرية الى استثمار وطغيان، وجعلت الانقلاب ضرورة لا مفر منها . وهؤلاء جميعاً صوروا للناس ولانفسهم ان مجرد زوال شكري القوتلي قمين بان يفسح المجـال لبناء الاستقلال ورغد الشعب وهنائه . وكلهم ، من دون استثناء ، وعلى ما بينهم من خلافات وخصومات، حرضوا الشعب في ايام الانقلاب الاولى على رفع الاحذية في وجه من كان حتى الامس بطل القضية الوطنية وسيد البلاد .

كما ان هؤلاء جميعاً قد ادعوا انهم ، وقد زالت العقبة ، قادرون قديرون على بناء الدولة المثلى التي يطمح اليها الشعب والتي لسوريا حق بها .

ترى اين كان هؤلاء امس من اتهاماتهم واين كانوا من الوعود ؟

وبعد ، فاذا كان من المتعذر ان نعتبر ان ارجاع هؤلاء للقوتلي هو بمثابة اعادة اعتبار لعهده — ولا نقول لشخصه — فان ما لا بد من قوله هو ان في عودة القوتلي عبرة... والعبرة في ان سبب فشل الرجل لم يكن شخصه ، بل كان النظام الذي توسل به ليحكم... والعبرة كذلك في ان الذي يريد ان يحمل شعباً تبعة الحكم على رجل ، يجب ان يستحق من الشعب بنسبة ما يطلب اليه؛ وذلك بان يثبت انه اجدر بثقة الشعب ممن طرد واقـدر على الحكم ، ارفع انسانية وحكمة ورؤيا .

ان في رجوع القوتلي حكماً قاسيـــاً ، مريراً ، على العهـد الذي مرت به الجمهورية السورية بعد سقوطه ، وبين هـــذا وبين رجوع القوتلي الى الحكم خطوة... والخطوة هذه ليست رهناً بارادة القوتلي ، انما هي ورقة اخيرة في يد الذين خلفوه .

٨ آب ١٩٥٤

كانت مهمة وزارة العسلي العود بالبلاد الى شاطىء الاستقرار والتمهيد لانتخابات عامة . ولكنها اضطرت الى الاستقالة في منتصف حزيران لخلاف قام بين الشعبيين والوطنيين من اعضائها . وفي ١٧ حزيران اجمعت كلمة الاحزاب على وجوب قيام وزارة محايدة تجري انتخابات حرة. وقد الف هذه الوزارة السيد سعيد الغزي، ودشن عهده بتعديل قانون الانتخاب. وفي ٢٤ ايلول اجريت الانتخابات واسفرت عن فوز المستقلين باكثرية المقاعد. وجاء حزب الشعب في الطليعة بالنسبة الى سائر الاحزاب التي خاضت المعركة . وقد كلف رئيس الجمهورية السيد خالد العظم احد زعماء الكتل المستقلة مهمة تأليف الوزارة ، وقبل الرجل المهمة متكلا على تأييد المستقلين كافة ، الا ان فريقاً من هؤلاء رفض التعاون مع الرئيس المكلف لاعتبارات شخصية واخرى اقليمية، وحاول العظم تأليف وزارة ائتلافية تجمع الاضداد، فاستنكف الشعبيون والبعثيون والاشتراكيون وتردد الوطنيون وبعد محاولات استغرقت ثلاثة اسابيع كلف رئيس الجمهورية السيد فارس الخوري الذي الف وزارة من الشعبيين والوطنيين والكتلة المستقلة التي يرئسها منير العجلاني.

ازمة الانتقال

يبدو ان مهمة السيد خالد العظم اصعب بكثير مما يُظن ، وان تأليف الوزارة في الجمهورية الشقيقة اصعب ، بالتالي ، من اجراء انتخابات نيابية ومن ضبط حرية هذه الانتخابات ، بل هو اصعب من عملية تأمين الاكثرية النسبية في المجلس...

ففي حين كان منطق الديموقراطية النظري يفرض، بعد ما جاءت الانتخابات الاخيرة بمجلس واضح المعالم بهذا الشكل ، ان يكون تأليف الوزارة او بالاحرى ان تكون امكانيات تأليفها المتعددة واضحة - في حين كان يفرض المنطق النظري ذلك نجد الاحداث والوقائع الحية تتمرد على القواعد العقلية ، فتتعذر المحالفات وتتلكأ الاكثرية ، بينما تنبري الاقلية او الاقليات المختلفة محاولة تلقف الزمام .

وبعد ، لا حاجة بنا لان نكرر هنا ما قيل وقلناه غير مرة من ان الازمة السورية هي بالنهاية على الصعيد الدستوري وجه من وجوه ازمة الديموقراطية

العالمية – ازمة النظام الذي نشأ في نطاق تاريخي يختلف كثيراً عن النطاق الذي يطبق فيه اليوم، والذي انبثق من واقع سياسي اقتصادي اجتماعي بعيد عنه كل البعد الواقع السوري المعاصر .

ولسنا بحاجة كذلك لان نؤكد ان تجارب الحكم الارادي ، او ما يسمونه احياناً الاستبدادي، وقدكان يفترض فيها ان تمهد للديموقراطية الصحيحة، كما حصل في تركيا، قد زادت القضية تعقداً والازمة تأزماً، فباتت الديموقراطية السورية والحالة هذه رهناً ، لا بحل الازمة القائمة بحد ذاتها ، انما بالخروج منها باساس ثابت دائم تستقيم معه اللعبة البرلمانية فيكون الاستقرار .

اما هذا الاساس فلا نراه ممكنا عن غير طريق قيام تكتل نيابي قوي يؤمن اكثرية دائمة متفقة على نهج سياسي عام . ولسنا نخال المدقق في الفروقات القائمة اليوم بين بعض الاحزاب البرلمانية السورية يجد ان قيام مثل هذا التكتل مستحيل او متعذر متى تغلب المسؤولون على الانانيات الشخصية والحزبية . فاذا استثنينا نواب الاحزاب العقائدية الثلاثة ، من اشتراكيين وقوميين اجتماعيين وشيوعيين، لرأينا ان لا مبرر لكون المستقلين مستقلين ، ولكون الشعبيين غير الوطنيين والوطنيين غير الشعبيين، الا المبرر الاناني، سواء كان شخصياً او تحزبياً... بل المبرر ، او بالاحرى العلة في ان هؤلاء جميعاً لا يدخل في حسابهم، ان للتفريق ام للجمع ، اي عامل من عوامل العقيدة او حتى النهج السياسي الثابت .

فبديهي اذن ان المعركة الحاسمة التي تشهدها الديموقراطية السورية اليوم هي في الحقيقة بين جملة السياسيين التقليديين المشغولين بخلافاتهم التافهة ، وبين موجة العقائديين الثوريين .

وبديهي من ثم أن الازمة إن طالت ، تكون في الواقع طريق خروج السياسيين التقليديين من حلبة المسؤولية تلقائياً، بما يشبه التنازل، تاركين الزمام في الايدي الفتية المتحفزة لانتزاعه . وتكون عودة الحياة النيابية عندئذ قد حققت ما عجزت الانقلابات العسكرية عن تحقيقه .

٢١ تشرين الاول ١٩٥٤

المملكة المصرية

•

بين الامانى القومية
والمنـاعة القومية

هل كان الانقلاب المصري كالانقلاب السوري ، وليد نقمة شعبية على تخاذل الحكام واخطائهم التي سببت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين ؟ لا ريب في ان نقمة العسكريين على الحكام ما كانت لتنفجر لو لم تركم الانوف رائحة فضيحة الاسلحة الفاسدة ، ولو لم يجم البلاط الملكي المسؤولين عن صفقات الاسلحة المشبوهة ، ويكافىء الضباط العظام الذين عقدوا هذه الصفقات او تغاضوا عنها بترقيتهم ومنحهم العلاوات والنياشين. ولكن النقمة التي ولّدتها حرب فلسطين كانت النقطة التي جعلت الكأس تطفح. فالانقلاب المصري كان وليد تراكم اخطاء من جانب الحاكمين تقابلها احقاد مختزنة في صفوف الشعب الذي تركه الساسة فريسة الجوع والجهل والمرض ليتخاطفوا زمام الحكم وينعموا بالجاه والالقاب ، ويتخذوا من الاماني القومية حجة للتسابق الى الكرسي وملهاة يصرفون بها الشعب عن المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية . وقد اتسعت الهوة بين الشعب المصري وحكامه عقيب انتهاء الحرب العالمية الثانية اذ ظهرت الى جانب طبقة الباشاوات الاقطاعيين طبقة اغنياء الحرب التي طمحت بدورها الى المناصب والالقاب ، وكان المال شفيعها لدى ذوي السلطان، وبدلاً من ان تتنافس الطبقتان في العمل على تحسين مستوى الشعب عقدتا الخناصر على تسخيره في خدمة مآربها السياسية .

وبعد اقدام حكومة الوفد على الغاء معاهدة ١٩٣٦ (تشرين ١٩٥١) دعا النحاس باشا المصريين الى الجهاد لاجلاء الانكليز بالقوة من منطقة القناة . وايدت الاحزاب السياسية هذه الخطوة الوطنية ، وحمل الشعب المصري السلاح الذي وفرته له الحكومة ... ولكن ما ان بدأ الجهاد ضد الاجنبي حتى تنبه الحاكمون في مصر الى خطورة وجود السلاح في ايدي ابناء الشعب ، وتساءلوا عما عساه يعقب خروج الانكليز من البلاد، وهل يكتفي الشعب المجاهد بهذا القدر ام يستخدم سلاحه في القضاء على اوضاع اغفلت شأنه ، وامعنت فيه اذلالاً ؟ ولم يطل تساؤل الحكام فسرعان ما دب الخلاف بينهم وبين كتائب الفدائيين العاملة في القناة ، وترتب على هذا الخلاف امساك المسؤولين عن تزويد الكتائب بالسلاح ، ورفضهم ارسال مدد من رجال الجيش والبوليس الى الاسماعيلية والسويس ، فاصيب الفدائيون وقوات البوليس بهزيمة اهتزت لها البلاد ، واستغلها الانكليز كما استغلها الذين تدعوا على تسليح الشعب ، فكانت تظاهرات القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ وما رافقها من اعمال تخريبية وعدوانية لم يعرف ابطالها ... وانتهز الملك فاروق الفرصة للخلاص من حكومة الوفد التي ورطته في سياسة تحدي الانكليز واقضت مضجعه بدعوتها المصريين الى الجهاد ...

الاغتيال السياسي

تجتاح البلاد العربية موجة من النقمة على الحكام تعددت مظاهرها واختلفت مراميها . ولعل ابرز هذه المظاهر الاغتيالات السياسية التي اودت بالامام يحيى وفجعت مصر بثلاثة من اقطابها ، هم احمد ماهر وامين عثمان والنقراشي باشا ، الذي قُتل امس .

والجدير بالذكر ان هذه الاغتيالات الثلاثة لم تقدم عليها جماعة ارهابية ، او عصابة لصوص، بل قام بها شبان مثقفون رأوا ان السبيل الوحيد الى وضع حد للسياسة التي يقاومون هو قتل القيمين على امر هذه السياسة . ولئن يكن هذا الاسلوب ، في تعبيره عن نقمة الشعوب، اقل فعالية من الانقلابات السياسية او ثورات الشارع التي شهدتها اليمن والعراق وسوريا ، فانه ، على كل حال ، اوقع في النفوس – نفوس الحكام والشعب معاً – وابلغ عبرة !

غير انه لا يفوتنا ان الاغتيالات السياسية بالغاً ما بلغ اثرها في تغيير مجرى سياسة الدولة ، ليست بالاسلوب الذي يقره الضمير الانساني وليست بالتسوية المعقولة للخلافات السياسية ولا المحاولة الاصلاحية الناجحة. فهي لا تعدو كونها تعبيراً سلبياً عن النقمة مجبولاً بالكره وروح الهدم... وما احوج البلاد العربية الى حركات ايجابية بنّاءة تتخذ من النقمة نقطة انطلاق لتجاهد في سبيل مستقبل افضل رسمت خطوطه بعقل نير وروح سامية .

٢٩ كانون الاول ١٩٤٨

في مصر فضيحة و ... قضاء !

في مصر اليوم فضيحة ، فضيحة كبرى ، ولدت في فضيحة اصغر منها، وان لم تكن اقل منها خطورة...

اما الفضيحة « الصغيرة » فهي ان نفراً من كبار ضباط الجيش قد اشترى لحساب الجيش اسلحة وذخائر فاسدة... واما الفضيحة الكبرى فهي تدبير مؤامرة لعلها سياسية... مؤامرة تقول الانباء انها لم تكن لتخطر للمسؤولين ببال !

وغني عن القول ان فضيحة اسلحة الجيش قد تركت في نفس الشعب المصري، والشعوب العربية ، اثراً مريراً . فقد كانت الجيوش العربية ، ولا سيما الجيش المصري ، محط آمال الشعوب... والعبرة التي خرجت بها الشعوب من مأساة فلسطين هي ان الجيوش تشكل العنصر السليم الذي امتهنت كرامته عندما سُخّر لاغراض سياسية غير السياسة القومية ، والصق به عار هزيمة لو ترك امر المعركة له لمنيت بها جيوش العدو . وبقي عند الشعوب العربية شعور بان هذه الجيوش لم تُكسر شوكتها ، وانها لا بد ثائرة يوماً لكرامتها ، وان هذه الاسلحة والمعدات التي تتدفق على معسكرات مصر والاردن وسوريا ستكون أداة الانتقام ، الانتقام الذي لا يوفر عدواً !

فاذا افسد الجيش وفسد ، فاي عنصر ترى يبقى سليما، واية مؤسسة تصلح بعد اليوم لادخار آمال هذه الشعوب الجريحة كرامتها ، واي رجال غير حماة الاوطان يحمون هذه الاوطان بعد اليوم ؟

انها حقاً لفضيحة !

ولكن « الفضيحة » الاخطر من هذه والاهم ، هي كون المسؤولين لم يخطر لهم ببـــال ان بعض الضبـــاط الكبار الذين تناولهم التحقيق قد يدخلون في مؤامرة... مؤامرة قد يكون الغرض منها قلب وضع مُست فيه كرامتهم ، وخابت فيه آمال الشعب الذي هم منه وله ، الشعب الذي يبقى فوق العروش والرئاسات والمجالس الزائلة كلها .

تلك هي الفضيحة ، الفضيحة الكبرى !

وبعد ، فليس شأننا ان نحكم على الضباط او لهم ، ولا على الامراء والكبراء او لهم ... ان للامور خفايا وبواطن قد تظهر او قد لا تظهر... ولكن الذي يهمنا هو ان الفضيحة قد ظهرت ، وان التحقيق الذي قام به القضاء المستقل قد اكتشف اسراراً لم يكن ليكتشفها لو كان ثمة مـا يحول بين القضـــاء وبين الشخصيات الكبيرة التي لم يتردد في الوصول اليها... واذ نكتفي بتسجيل ما سجلنا، لا يسعنا الا ان نعرب عن ثقتنا بان تخرج مصلحة مصر العليا سليمة من هذه الحُضَّة ، وانها ستخرج لان لمصر قضاء... والقضـــاء الذي يعرف كيف يفضح الفضائح يعيد الى شعب تزيد خيبـاته كل يوم خيبة ، الامل بان في وطنه بقية باقية من الكرامة والعزّة .

٢٣ ايلول ١٩٥٠

ما وراء التحرير...

في مصر اليوم قضية جديدة ، متفرعة من القضيـــة المصرية ، تكاد تصبح اخطر من القضية المصرية نفسها؛ قضية الفدائيين وكتائب التحرير. فهذه القضية، التي تعـالج اليوم على الصعيد النظامي والقانوني ، تثير في الواقع مسائل صميمية تتناول الكيان المصري في اساس تركيبه الاجتماعي والسياسي . ذلك ان بلوغ القضية المصرية الحد الذي بلغته اوجد في مصر ما يسمى عندنا عـــادة « وحدة

صفوف » ، اوجد هـذه الوحدة بمعنى حقيقي قل ان اختبرته البلاد العربية قبل اليوم، فالتحمت الاحزاب والطبقات والتفّت جميع الهيئات حول الهيئة الحاكمة وسلمت لها بحق القيادة واعطتها الزمام وامنتها على الجهاد . الا ان الفوارق التي بين هذه الهيئات ، وبين بعض هذه الهيئـات من جهة والهيئة الحاكمة من جهة اخرى، لا تخفى على احد ، لا من الهيئة الحاكمة ولا من الهيئات نفسها . وقد بدأت المشاكل التي ستنشأ متى انتهت مرحلة الجهاد المشترك تذر قرنها من خلال مشاكل تنسيق الجهاد نفسه ؛ وفي ما تكتبه الصحف المصرية ، وبنوع خاص في مقال احمد ابو الفتح في « المصري » امس ، معـالجة لهذه واشارة الى اساس تلك . اما مشاكل تنسيق الجهاد ، من وضع الكتائب والفدائيين تحت امرة السلطات الرسمية ، الى تحمل الحكومة مسؤولية اعمـالهم او عدم جواز تحملها هذه المسؤولية — اما هذه المشاكل فانها لا تهمنا من حيث هي . انمـا يهمنا الاشارة الى انها مشاكل تنشأ، وسبق لها ان نشأت ، في ظروف مماثلة مرت بها بلدان اوروبية واسيوية تناضل جميع احزابها معاً من اجل تحريرها من مستعمر او مجتاح، وما ان انتهت عملية التحرير حتى انفكت الاحزاب بعضها عن البعض الآخر وانصرفت احياناً الى مقاتلة بعضها بعضاً ؛ ولعل ابرز مثال ما جرى بعد الحرب الاخيرة في يوغوسلافيا وفرنسا . واما المشاكل الاساسية الكامنة وراء تنسيق الجهاد، والخاصة بمصر ، والتي هي السبب الحقيقي لتخوف بعض الحاكمين من الكتائب والفدائيين ، فهي ان المعدن الانساني الذي تتكوّن منه هذه العنـاصر المقاتلة لا تطمئن اليه الفئة الحاكمة ، لا من حيث هي طبقـة ولا من حيث هي حزب ، كما ان هذه العناصر نفسهـا لا تطمئن الى الهيئة الحاكمة ، كطبقة وكحزب ، ولا تؤمن بها او تثق بانها ستحقق مطامحها وامانيها . ومهما تكن الثقة اليوم متبادلة بين الفريقين، ومهما تكن اللحمة بينهما قوية منيعة ، فمما لا ريب فيه ان عدم الاطمئنان الاصلي هذا لا يزال قائماً في الاذهان او خلف الاذهان ، يتولد منه القلق المتجلي في كتابات الصحف التي نحن بصددهـا . فالحاكمون مصر اليوم يسائلون انفسهم ولا ريب ماذا تراها تفعل الكتائب بعد

انتهاء التحرير، وضد من يضحي بانفسهم الفدائيون بعد جلاء الانكليز؟.. كما ان الكتائب والفدائيين يسائلون انفسهم ولا ريب الى اي حد تتحقق العدالة الاجتماعية التي يحلمون بها عندما يجلو الانكليز ، والى اي حد يكون حكم الباشاوات بعد الجلاء اصلح منه قبل الجلاء ؟ وربما يفكر بعضهم باستمرار الجهاد بعد الجلاء ، بالاسلحة نفسها التي تكون قد اجلت المستعمر ولكنها لم تجل كل عناصر التذمر والقلق ...

ولئن تكن مسائل كهذه قد نشأت ، كما قلنا ، في غير مصر ، كفرنسا يوم التحرير ، ويوغسلافيا، فانها في مصر تبدو حادة وتنذر بازمة لا مثيل لها بالنظر لاوضاع اجتماعية وظروف اقتصادية خاصة لا يجهلها احد ، واول العارفين بها حكام مصر انفسهم - اوضاع وظروف تشارك مصر فيها سائر البلاد العربية ، وهي ، في الواقع ، سبب عدم الاستقرار الذي فيها ومرد كل قلق تعانيه . بقي ان يعرف حكام مصر الموقف الذي يفرضه عليهم منطق الجهاد وما بعد الجهاد . وعندنا ان كل تردد في اطلاق الكتائب والفدائيين يفسد عملية التحرير، الا ان عملية التحرير لن تستقيم وتنتهي الى حيث يجب ان تنتهي الا اذا خرجت الهيئة الحاكمة منها تشفع الانتصار ضد المستعمر بما يؤمّن للمصريين المثاليين تحقيق مطامحهم ، وما يؤمن لحرية مصر بالتالي الاساس الصحيح لكل حرية . اما اذا عادت الهيئة الحاكمة ، بعد النصر ، حكومة باشاوات ولا اصلاح تأتيه ليرضى الشعب عنها ويثق بها ويطمئن الى حكمها، فان الذين حملوا السلاح معها سيحملونه ضدها ، ويعرفون كيف يفيدون من امثولة تكون هي قد لقنتهم اياها ، ويعرفون كذلك كيف يحافظون على السلاح وان سعت لنزعه منهم . ولا نظن ان في حكومة مصر من لا يعلم ان الاستقلال الذي يفهمه الحكام جلاء و « طلاقة » قانونية وجيشاً وطنياً ، لا يفهمه الشعب الا حكماً شعبياً يؤمن له الحريات والعدالة ، والعمل والخبز .

٨ كانون الاول ١٩٥١

«الانقلاب» المصري

لم يأت « الانقلاب » المصري مفاجأة للذين كانوا يراقبون تطورات القضية المصرية ... فالنحاس باشا كان قد وصل بالقضية الى مأزق لم يكن له مخرج غير اخراج النحاس باشا ، او حرب معلنة على البريطانيين ؛ وكان على الملك ان يوازن بين المخرجين ، فآثر اخراج النحاس باشا واعادة علي ماهر باشا الذي كان قد اعتقله النحاس باشا ، اثر حوادث ٤ فبراير ١٩٤٠ ، يوم طوقت الدبابات الانكليزية قصر عابدين وفرضت زعيم حزب الوفد رئيسا للوزارة . وتشاء الظروف ان يتحول النحاس باشا الى عدو الانكليز الاول ، وان يأتي الى الحكم الرجل الذي كان عدو الانكليز الاول .

لسنا نقصد من ذكر حادثة ٤ فبراير في هذا المقام اعتبار ما حصل امس في القاهرة كتصفية حساب قديم بين خصمين متنافسين ؛ فاذا كان ثمة من تصفية حساب ، فلا نخاله بين النحاس باشا وماهر باشا ، انما جل ما نبغيه من هذه الاشارة التشديد على ضرورة المقارنة بين الظرفين . والمقارنة تثبت فقدان القاعدة الشعبية الصحيحة للسياسة المصرية ، وفقدان الاساس المبدئي لهذه السياسة .

فالنحاس باشا الذي استلم الحكم على اثر فوزه الساحق في الانتخابات الاخيرة ، تمادى في نضاله من اجل اماني مصر القومية ووفق في جعل قضية الجلاء والغاء المعاهدة قضية شعبية ، ولكنه انساق مع تيار الرأي العام الذي حركه هو ، حتى افلت الزمام من يده ووصل الى حد اللارجوع ، وليس في

وسعه التقدم خطوة واحدة دون الدخول في حرب نهايتها المحتمة هزيمة . وقد تكون اقالة النحاس باشا اكبر خدمة يؤديها الملك لحزب الوفد ؛ فالوفد يخرج اليوم من الحكم وشعبيته في اوجها ، لم ينقلب عليه رأي عام ما عاد في وسعه مجاراته في حماسه ، او ارضائه بالانتصارات ، ولا هو ضيَّع على نفسه تأييد الذين اصبحت حريتهم خطراً على سلامته وسلامة الاوضاع التي يحكم من ضمنها.

ثم ان الوفد يخلّف لعلي ماهر محرقة لكل شعبية مهما قويت : فعلى رئيس الحكومة الجديد ان يضع سداً في وجه الحركات الشعبية التي انطلقت تسابق سياسة الحكومة الخارجية ، وعليه في الوقت ذاته ان ينتزع من الانكليز، ليسلم وتسلم حكومته ، شروطاً افضل من التي سبق لهم وقبلوا بها فرفضتها حكومة الوفد . فمن البديهي انه ليس في وسع رئيس الحكومة الجديد ان يكتفي بتأييد الملك وثقة البرلمان ، وان كانت هذه الثقة اجماعية ، كما انه ليس في وسعه ان يحوّل المعركة من معركة مع الانكليز الى معركة مع « الشارع » .

واذا كان من المؤسف ان يكون تقرير مثل هذه القضايا قد اصبح متوقفاً، بالدرجة الاولى ، على « الشارع » وما يجري في الشارع ، فان الادعى الى الاسف ان يشارف الاستعمار على الزوال والقوى الشعبية المؤهلة وحدها لملء الفراغ الذي يتركه جلاء قواه الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ليست بعد قادرة على القبض على زمام الحكم...

من هنا شذوذ الوضع ، من هنا قدرة الدبابات الانكليزية على فرض رئيس وزراء ، وقدرة الملك على عزل رئيس وزراء ، فيوازي عزله انقلاباً وليس من يجرؤ على وصفه بالانقلاب... ومن هنا ان الحكومات يسوسها الشارع من غير ان يتمكن هذا الشارع من اجتياز الهوة التي تفصل بين الشعب وتلك الحكومات...

٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢

لم يدرك الملك مدى النقمة الشعبية التي انفجرت في ٢٦ ك٢ ١٩٥٢ ولم يفطن لبواعثها الحقيقية . فخيل اليه انه يستطيع الهاء الشعب بعزل النحاس واحلال علي ماهر محله، على ان يقوم الرئيس الجديد بمحاكمة المسؤولين عن حوادث ٢٦ ك٢.

ولكن علي ماهر الذي جيء به لتقليم اظافر الوفد ابى مجاراة القصر وطالب باطلاق يده في تحقيق اصلاحات جذرية تضع حداً للنقمة الشعبية وللتململ في صفوف العسكريين ، ولما لم يجاره الملك استقال في اول آذار ، وخلفه نجيب الهلالي المنشق على الوفد فبدأ عهده بوقف نشاط المجلس النيابي ثم اعلن ان المجلس سيحل وان انتخابات جديدة ستجري على اساس قانون للانتخابات جديد . ولكن الانتخابات ارجئت الى اجل غير مسمى ، ودخل الهلالي في مفاوضات مع الانكليز استمرت حتى اخر حزيران على غير طائل .

الاماني القومية والمناعة القومية

لا تزال الاحداث المصرية تشغل الرأي العام والمحافل السياسية في العالم . فتغير الحكومات على هذا الوجه جعل التطور السياسي في مصر تطوراً انقلابياً اكثر منه تطوراً دستورياً ، ولا سيما ان الحكومة الجديدة يبدو انها مصممة على حل المجلس واجراء انتخابات جديدة قد يسبقها تعديل قانون الانتخاب بحيث ينبثق المجلس العتيد منها ـ اي من الحكومة ـ بدلاً من ان تنبثق الحكومة منه.

وقد بات واضحاً ان اسباب استقالة علي ماهر باشا تعود الى رفضه مجاراة اولي الامر في حملة كاسحة تهدف الى تحطيم « الوفد » وتكون طليعتها تحقيقاً قضائياً في حوادث ٢٦ كانون الثاني يدين الحكومة الوفدية ووزير داخليتها بصورة خاصة . يؤكد ذلك ، ويؤكد عزم اولي الامر على اجراء هذه الحركة مهما كلف الامر ، مجيء نجيب الهلالي باشا المعروف بنقمته على النحاس باشا وفؤاد باشا سراج الدين ، والذي لم يخف نياته في كتاب قبوله التكليف الملكي .

نحن لا ننكر ان حوادث ٢٦ كانون الثاني كانت لطخة عار، وانها تستوجب تحقيقاً وعقاباً لا يوفر مسؤولاً . بل اننا نعتبر ان هذه الحوادث ، اذا كانت تنم عن عصبية فورية ونقمة مكبوتة ، فانها قد اظهرت ، الى جانب انفجار العصبية والنقمة ، تنظيماً يزيد في وجوب التحقيق وتحديد المسؤوليات. ولكن لا يسعنا ، ونحن نقر بضرورة التحقيق ، الا ان نتساءل هل كانت حوادث ٢٦ كانون الثاني لطخة العار الوحيدة التي تستوجب تحقيقاً وعقاباً يطال المسؤولين كافة ؟ ثم لولا لطخات العار هذه وعدم الاستمرار في التحقيق فيها وفي معاقبة المسؤولين عنها ، هل كانت حوادث ٢٦ كانون قد وقعت ، وهل كان الشعب ينقم الى هذا الحد ويكره الى هذا الحد ؟ وهل كان انسان يجرؤ ويقدر على تنظيم نقمة الشعب وتسييرها على هذا النحو ؟

فاذا لم يكن بد من حركة تطهير فيجب ان تبدأ هذه الحركة بمقدمات حوادث ٢٦ كانون وان تتناول الدوافع التي جعلتها ممكنة .

ولكن من الذي يجري حركة التطهير ؟ بل هل الظرف ، هذا الظرف ، هو الظرف المؤاتي لحركة التطهير هذه ؟ وهل يعني رفض علي ماهر اجراءها غير اقرار بان من شأنها ان تضعف مناعة الجبهة الداخلية وان تلهي الشعب عن امانيه القومية ، وان تفسح للجانب البريطاني مجال الافادة من انقسام المصريين للاستمرار في الاحتلال والانفراد في حكم السودان ؟

ليس من عاقل الا ويقول اليوم ان في مصر من فعل لخدمة البريطانيين اكثر مما كان بوسعهم ان يفعلوا لخدمة انفسهم .

وفي ذلك ما يثبتنا في اعتقادنا ان الاستعمار لن يزول عن طريق جهاد سياسي سلبي، بل ان سبيل زواله الوحيد هو ازالة ما يجعل الاستعمار ممكناً من تفسخ قومي وانهيار اجتماعي . وكل وضع سياسي يقوم على غير الاسس الشعبية المنيعة لا يمكنه ان ينجح في تحقيق ما يسمونه في مصر « الاماني القومية » ، حتى وان اراد ذلك كما اراد علي ماهر !

٥ آذار ١٩٥٢

ديموقراطية
تفتش عن طريق

وجد نجيب الهلالي نفسه بغتة حيال عراقيل مصطنعة ، وكانت محاولته الرامية الى توحيد كلمة الاحزاب المناوئة للوفد قد باءت بالخيبة ، فادرك ان القصر لم يعد بحاجة الى خدماته بعدما اخفق في مهمته : القضاء على الوفد والاتفاق مع الانكليز والمجيء ببرلمان جديد مطواع . وقد استقال الهلالي تاركاً لخلفه حسين سري تركة مثقلة. فالحياة النيابية معطلة، ومسألة الجلاء معلقة، ومطالب القصر تنتظر من يجرؤ على رفضها او تحقيقها . فقد كان الملك يطالب بحل الهيئة الادارية لنادي الضباط لان اعضاء الهيئة معروفون بنزعتهم التحررية ، ومشكوك في ولائهم للعرش ، وكان يطالب بتسريح كل ضابط ينتمي الى جماعة « الضباط الاحرار » التي غذت في بعض الصحف حملة تستهدفه هو شخصياً لانه حمى المسؤولين عن صفقات الاسلحة الفاسدة . وجبن سري باشا عن مجاراة الملك واقترح تعيين اللواء محمد نجيب رئيس نادي الضباط واحد المغضوب عليهم وزيراً للحربية . فرفض الملك الاقتراح، ولم ينس لسري هذه الجرأة، وبعد عشرة ايام من قيام الوزارة الجديدة خرج حسين سري بما يشبه الاقالة ، وجيء بالهلالي مرة ثانية ، فاختار لوزارة الحربية اسماعيل شيرين صهر الملك ، واتفق مع القصر على اجراء حركة تطهيرية شاملة في الادارة والجيش . وهنا تضافرت عوامل شتى على استعجال حركة الانقلاب نذكر منها سرعة تبدل الوزارات وسوء الحالة الاقتصادية وفساد الادارة وحمة المهاترات بين الاحزاب ونقمة الضباط الاحرار التي يقال ان الاصابع الاجنبية استغلتها بعدما لمست استحالة تمتع مصر بالاستقرار في ظل الاوضاع القائمة، فشجعت على الخلاص من هذه الاوضاع على امل قيام نظام حكم جديد يحقق لمصر ما تصبو اليه دون ان يبتعد بها عن المخطط السياسي العالمي الذي رسمته دول المعسكر الغربي .

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٢ احتل الضباط الاحرار المرافق العامة في القاهرة ثم فرضوا على الملك وزارة برئاسة علي ماهر ، كما فرضوا عليه اخراج بعض مستشاريه ، وفي ٢٨ تموز ارغموه على توقيع وثيقة بالتنازل عن العرش لمصلحة ولي عهده الطفل احمد فؤاد . وفي اليوم نفسه غادر فاروق الديار المصرية الى ايطاليا .

شاه... وخضع!

ملك... وتنحى!

هذه الاحداث التي يتمخض بها الشرق الاوسط اليوم ، والتي كان آخرها ، وابرزها ، تنازل الملك فاروق عن العرش... هذه الاحداث ليست مرتجلة ، ولا هي وليدة فورة او طفرة... انها احداث حبل بها الشرق وحقن ، حتى جاءت الولادات انفجاراً ! والذين حبّلوا الشرق بهذه الاحداث وحقنوه بما تفجر به ويتفجر من غضب ونقمة وثورة ، الذين حبّلوه وحقنوه انما هم حكام الشرق انفسهم، والزمر الحاكمة والطبقات المستغلة المستثمرة التي احاطت بالحكام واستأثرت بالسلطة فتكبرت وتجبرت ، وطغت وبغت ، وجعلت من البطش والعتو قاعدة حكم .

وقد اسقط هؤلاء الحكام ومن معهم ومن حولهم – اسقطوا الشعب من حسابهم ، وحسبوه سلعة ومتاعاً ومتعة ، يتصرفون به كيفما يشاؤون ، كأن ليس فيه حياة ، وليست له ارادة ، ولا عقل ، ولا هو بذي حق !

وبقدر ما عظمت البلية بهؤلاء الحكام وتعظم ، وبقدر ما بلغ عسفهم ويبلغ ، كان ارتداد الشعب عليهم جباراً ، قاسياً ، وسيكون ! ومن حق الشعب ان يقسو على من قسا عليه ، وان يكون جباراً مع من تجبّر عليه... ويُعذر الشعب ، فوق ذلك ، إن هو تجبر وتكبر ، وما من سلطان سواه...

* * *

وبعد ، فكأننا بشاه ايران ، وارث اباطرة الفرس ، قد شاء ان يسبر مدى سطوته وسلطته ، وان يمارس ما خيل اليه انه من حقه وحده ، فعزل الرجل الذي اراده الشعب ، وعين من يريد... وقد يكون الرجل الذي اراده الشعب يسوق الشعب في طريق ابعد مـا تكون عن طريق الحكمة ؛ وقد يكون الرجل الذي اراده الشاه اقدر على الحكم واعرف بشؤونـه... وقد تكون مصلحة ايران ، ومصلحة الشعب الايراني ، في ان تهدأ حمى التأميم ، وان يأتي من يجعل آبار البترول تدرّ المزيد من الخبز... ولكن الشعب ، من فرط ارتيابه بالشاه ، ومن فرط حقده على حكامه الاغنيـاء ، انطلق وراء عواطفه الجامحة ، واندفع بفعل ما كان يكمن في نفسه من قوى مكبوتة ، فرضخ الشاه ، وارث اباطرة الفرس !

وكأننا بالفاروق ، وارث الفراعنة ، الذي كان يحيط نفسه بمظاهر ولاء الناس له ومحبتهم ، ولا يترك مظهراً من مظاهر التقوى الا ويتلبس به ليغطي ما كان يحكى عنه ، ولو همساً... كأننا به قد اراد سبر غور ولاء الناس له واختبار مدى سطوته عليهم ، فسعى لحكمهم بغير من اختاروا او يختارون ، وخرج بذويه وندمائه من القصور التي كانوا قابعين فيها يهيمنون على السلطة ، ليحكّمهم بالناس ويسلمهم مقاليد السلطة من دون وسيط !..

فكانت الخيبة الاولى عندمـا بدأ الحكام التقليديون ينفرطون من حوله ويتأبون الحكم ... ثم كانت الخيبة الثانية يوم قام من بين الذين اقسموا له يمين الولاء من انقـاد له الشعب ليفرض على الملك نفسه حاكماً سبق للملك ان اقصـاه... ثم كانت الخيبة الاخيرة ساعة اطل الملك من نافذة باخرتـه ، وقد تنازل عن عرشه ، فرأى الجماهير على المرفأ تهتف ضده ، هذه الجماهير ذاتها التي كان يخيل اليه انها لا تهتف بغير اسمه !

* * *

ليس من حاجة لاستخلاص امثولة هذه الاحداث ، فانها اقدر على الافصاح عن عبرتها من كل تحليل..

بقي ان يتعظ من تزين له نفسه الاسترسال في اختبار مدى سطوته، ويغريه من حوله باستسلام الشعب له ، سلس الانقياد ، جباناً متخاذلاً... ان الصبر ليس جبناً ، وان ارادة الشعب قد يطول تحفزها ، ولكنها ، متى انطلقت ، لا تُرد !..

وبقي ان يتعظ من يريد من هذه البلاد مصلحة او يريد بينها وبينه صداقة... ان الصديق الوحيد الذي لصداقته قيمة، والذي تدوم صداقته ، هو الشعب... وليس لاحد في هذه البلاد مصلحة تؤمَّن ما لم تتجانس هذه المصلحة مع مصالح الشعب...

٢٩ تموز ١٩٥٢

المسؤولية المشتركة !..

تتحدث الصحف ، منذ اسبوع ، عن الانقلاب المصري ، تستقرىء عبره ، وتقيس به ما قد يحدث في غير مصر ، وما يجب ان يحدث... وقد اثار اندفاع الصحافة اللبنانية في تمجيد بطل الانقلاب اكثر من قضية في ذهن المراقبين ، محلّيين وغير محليين ، ولكنه لم يثر استغراب احد من العارفين بما يجري في لبنان، في العلانية وفي الخفاء... ولئن يكن اكثر الزملاء يأسفون لان تكون الصحف المصرية ، ولا سيما التي كانت تسرف في التكبير والتعظيم والتبجيل ، قد اندفعت اليوم في تحطيم الصنم الذي هوى ، وليس من نبل في اسرافها ، فان شعور الخفر هذا لم يحل دون استرسال الزملاء في فضح مساوىء عهد الفاروق ، من غير ما كبت ، وفي التأكيد على ان ما حصل كان لا بد من ان يحصل... وعذرنا ، وعذر الزملاء ، اذا ما عدنا الى الموضوع ، واذا ما استمروا واستمرينا ، في ان لنا في مصير الفاروق موضوعاً نتناول خلاله ما يهمنا اكثر من الفاروق ومصيره... هذا اذا لم يكن لغير الفاروق من مصير الفاروق موضوعاً يهمه التأمل فيه !!!

ثم اني ، في تفتيشي عن عذر للاستمرار في كتابة ما لم يعد من النبل قوله، اجد لنفسي ، في الدعوى التي اقامتها علي حكومة النحاس باشا بتهمة العيب

بالذات الملكية ، مبرراً حبذا لو كان لكل من ينهال على الفاروق اليوم مبرر مثله...

يسوقني ذلك الى موقف النحاس باشا الذي كانت تكثر حكومته من اقامة دعاوى العيب بالذات الملكية بقدر ما هو يكثر اليوم من تبني ما كان يعتبره عيباً ، وقدحاً وذماً وتحقيراً... وليس يجد المتأمل في مصير الفاروق ما هو ادعى الى الالم ، بل والقرف ، مما قاله النحاس باشا نفسه... هذا الرجل الكبير الذي كان يقول في الفاروق اشياء لا تكبّره، ولا هي كانت تكبر الفاروق... اشياء صغيرة حقيرة ، بنسبة ما فيها من تعظيم وتضخيم وتبجيل !

ان في موقف النحاس باشا خلاصة مأساة الشرق ، هذا الشرق الذي ذكرنا ميشال شيحا امس ، وكأن في نفسه حرقة ، بان اهله لا يزالون يؤمنون بالمثل القائل ان اليد التي لا يسعك قطعها ، يجب ان تقبلها وتدعو عليها بالكسر !..

* * *

وبعد ، فان في موقف النحاس ما يثير اكثر من الالم والقرف ، وما يتعدى المأساة والمهزلة... ان في مسارعته لنجدة المنتصرين ما يوجب على المنتصرين ان يخافوا على انفسهم من منجديهم ، وان يحذروا الانزلاق معهم الى حيث انزلق من خلعوا ! فالنحاس ، ومن معه ومن حوله ، هم من طينة الفاروق، اذا كانوا يفاخرون بانهم ابوا مشاركته حيناً، فانهم يتحملون مسؤولية تشجيعه والسكوت عنه في اكثر الاحيان... فضلاً عن كونهم قد تربوا في المدرسة التي ربوه فيها ، وتمرّسوا بالاساليب التي تمرّس بها ، وما عرفوا من السياسة وما وعوا من قضاياها اكثر مما عرف ووعى... انهم من جيله ، بالتربية ان لم يكن بالسن ، من الجيل القديم الذي قاد حكمه البلاد العربية الى حيث اصبح الانقلاب واجباً... واذا كان الجيش قد نجح في الانقلاب المصري كما نجح في الانقلاب السوري ، فلأن منطق التاريخ فرض الانقلاب والاحداث

كانت قد مهدت له وجعلته ضرورة... وليس ادل على كون الانقلاب هذا انقلاباً على جيل محترفي السياسة بقدر ما هو انقلاب على الملك ، من كون الساسة انفسهم لم يقوموا به ، وكانوا اعجز من ان يقوموا .

بقي على الانقلاب اذن ان يتكامل ، وان يرسّخ حكمه على القواعد الشعبية المهيئة نفسها له... فالمغتبطون الحقيقيون بانقلاب الجيش - وهذا ما يجب ان يعلمه الجيش - لم يصفقوا لحاكم يحل محل حاكم، ولم يفرحوا لان محمد نجيب ثأر لهم ممن كانوا يعجزون عن الثأر منه... انما المغتبطون يغتبطون لان الجيش فتح لهم باب المستقبل الذي يتوقون اليه ، وخطا بهم الخطوة الاولى ، عن ادراك او غير ادراك ، نحو النظام الجديد الذي يعجز الحكام التقليديون عن بنائه ، والدولة الفضلى التي لا قدرة للجيل القديم محترف السياسة على تشييدها !..

* * *

من هنا تفاهة ما عزته بعض الصحف المحلية الى رئيس الجمهورية اللبنانية ، وفي ظنها انها تخدمه وتلقي على الوزراء تبعات يلقيها الناس على سواهم... فقد قالت هذه الصحف ان رئيس الجمهورية استبقى الوزراء ، إثر آخر مجلس عقدوه، ليلقي عليهم بنصائحه، ويشدد على وجوب الاصلاح والتطهير، ويحملهم مسؤولية ما يقع في دوائرهم من فضائح وما يعشش فيها من فساد...

ولعله خيل الى هذه الصحف ان ما يقال اليوم عن النحاس ومسؤوليته ومسؤولية الوزراء في انهيار الفاروق - لعله خيل اليها ان ذلك قد يجعل اللبنانيين يتحولون نحو الوزراء ليحملوهم تبعة الفساد عندنا... وان نصائح الرئيس - او ما ينسب اليه على انه نصائح - ستقنع اللبنانيين بان المسؤولين هم حقاً الوزراء...

قد يكون الوزراء مسؤولين فعلاً ، وقد تكون مسؤوليتهم، بنوع خاص، في انهم يرتضون حكماً يكونون فيه ستاراً لغير المسؤولين... ولكن من الذي يجيء بالوزراء ويذهب بهم ؟ اوليس الذي ينتظر اصلاحاً من هكذا

وزراء ، ومن هكذا حكومات ، اكثر مسؤولية من الوزراء ورؤساء الوزارات ؟

اذا كان رئيس الجمهورية قد اسدى النصائح فعلًا الى الوزراء ، فحسناً فعل، ولا ريب... ولكنه يجب ان يسدي النصح الى غير الوزراء ايضاً ، وان يفعل اكثر من النصائح ، حتى لا يكون مسؤولاً ... ثم انه يجب ان يدرك اخيراً ان القلق الذي في لبنان ، مهما افاد منه الذين يريدون استغلاله للنزول بالحكام من على عروشهم وكراسيهم ـ ان هذا القلق مبعثه حاجة الى نظام جديد ، والى انقلاب يتعدى ابدال الوزارات وغير الوزارات...

وعلى من يريد انقاذ نفسه ان يسوق البلاد نحو النظام الجديد ، او ان يفسح المجال ، الى جانبه ، او مكانه ، لمن يوسعه سوق البلاد نحو هذا النظام... اما النصائح ، والتهدئة، والتغطية ، والتخدير والتمويه ، فلن تقيم الحواجز في طريق تيار التاريخ الجارف ، تيـــار ارادة الشعب التي جعلت الاباطرة يخضعون ، والملوك يتنحون ، وفي وسعها ان تزيل كل من يقيم نفسه عقبة في طريقها !

٤ آب ١٩٥٢

حرص ابطال الانقلاب منذ اللحظة الاولى على اعطاء حركتهم طابعاً شعبياً، فكانت تصريحات محمد نجيب او الناطق بلسان العسكريين تؤكد للمصريين ان الحركة تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية واستئصال الفساد وازالة بواعث النقمة الشعبية .. وفي الوقت نفسه كان محمد نجيب يؤكد لرجال الاحزاب الذين تهافتوا على خطب ود السيد الجديد ان كل شيء سيتم في نطاق الدستور وان المصريين سيدعون قريباً الى انتخاب برلمان جديد ، ولكن يجب ان يسبق هذه الخطوة تطهير الاحزاب من العناصر الفاسدة. وفي اوائل آب ١٩٥٢ خطب علي ماهر رئيس الحكومة داعياً الاحزاب الى تطهير ذاتها واعادة النظر ببرامجها وسياستها العامة . وفي ١١ منه ادلى بتصريح حمل فيه على الاحزاب لانها تلكأت في تطهير نفسها واعادة النظر في برامجها وتركيبها، وقال ان الحكم الديموقراطي كما مارسته مصر في العهد السابق لم يكن له من الديموقراطية الا الاسم .

ورأت سلطات الانقلاب ، بانتظار عودة الحياة البرلمانية ، ان تبدأ عملها الاصلاحي ، فوضع علي ماهر مشروع القانون الخاص بتحديد الملكية الزراعية كخطوة اولى نحو القضاء على الاقطاع ، ولكنه حرص على ان يأتي التحديد معقولاً ومعتدلاً بحيث لا يكسب العهد الجديد عداء كبار الملاكين ، وقبل ان يوضع المشروع في صيغته النهائية اعلن كبار الملاكين معارضتهم له . وقامت اضطرابات في بعض المديريات احتجاجاً على تحديد الملكية، وفي الوقت نفسه استقال بهي الدين بركات احد الاوصياء الثلاثة وكتب الى محمد نجيب يحذره من « المساس بحق الملكية المقدس »

استهول علي ماهر الخطوة كما استهول الاقدام على حل الاحزاب نزولاً على رغبة العسكريين ، فاعتزل الحكم تاركاً لابطال الانقلاب ان يحققوا ما احجم هو عن تحقيقه . وتسلم الحكم بعده اللواء محمد نجيب فولج السياسة من بابها الواسع ، وبدأ باشتراع قانون للاحزاب شل الحياة الحزبية ، ثم اشترع قانون تحديد الملكية ، واعلن ان حكومته لن تعيد النظام البرلماني قبل ان يتم لها ايجاد مرتكزات شعبية لهذا النظام؛ ولكنه بدلاً من ان يفسح للمصريين في مجال العمل الحزبي، اوصد في وجوههم الباب وراح يؤسس حزباً يؤيد الثورة واهدافها على غرار الحزب الذي اسسه الشيشكلي في سوريا .

الديموقراطية الموجهة

لا يجرؤ عاقل على ان يقول اليوم ان ما حدث في مصر كان عملاً ديموقراطياً بالمعنى الحرفي الدستوري للديموقراطية . فاذا كان العهد السابق في مصر عهداً حميدياً ، عهد طغيان واستبداد تجب ازالته من اجل الديموقراطية ، فان تدخل الجيش ليس منصوصاً عليه في الدستور ، ولا يمكن تبريره في نطاق المؤسسات الدستورية . غير ان الديموقراطية ليست حرفاً ودستوراً فحسب ، بل هي مبادىء في الحكم ومُثُل يجب ان يسخّر الحكم لخدمتها ، وهي فوق ذلك روح يجب ان يتحلى بها الحاكم وتتجوهر بها المؤسسات الدستورية، وتكون افعل من نصوص الدستور ، واضمن من ضماناته .

وقد بات من البديهي ، منذ انقلاب حسني الزعيم، ان خرق السلطة الحاكمة للدستور ، يبرر لاية مؤسسة او حركة ان تتدخل، وإنْ على هامش الدستور، لتصحيح الاوضاع الدستورية وتقويم الحكم الديموقراطي . وقد خيل الى بعض المراقبين ان الانقلاب المصري قد انتهت مرحلته الاولى عند قيام حكومة دستورية وتنازل الملك وتعيين مجلس وصاية في نطاق القوانين المرعية؛ وان آخر مراحله ستنتهي عند دعوة الحكومة القائمة الى انتخابات عامة ينبثق منها مجلس نيابي جديد يمارس صلاحياته الدستورية .

غير ان علي ماهر قد جاء ببيانه امس يشير الى غاية للانقلاب تتعدى الناحية الدستورية البحتة وتمس قضية الديموقراطية في الصميم . فقد جاء بيانه محاكمة

للاحزاب والحركات الشعبية التي عرفتها مصر منذ ١٩١٩ – محاكمة لها وحكما قاسياً عليها . وقد اعرب رئيس حكومة الانقلاب في بيانه عن عزمه الاكيد، لا على حمل الاحزاب على تطهير نفسها فحسب ، بل على جعلها تعيد النظر في تركيبها وتنظيمها وبرامجها وسياستها العامة، وفي علاقاتها بعضها ببعض وعلاقاتها بالعرش ، وفي دورها عندما تكون اكثرية او اقلية . وغني عن القول ان بيان علي ماهر يثير مسألة الحكم الديموقراطي من اساسه ، لان لا ديموقراطية بدون احزاب .

ولئن كان بعض المراقبين يعتبر خطوة علي ماهر ، ومن ورائه محمد نجيب والجيش المصري – لئن كان بعضهم يعتبر هذه الخطوة قفزة في الفضاء وتخطياً لحدود الانقلاب ونطاقه ، فاننا نعتبر ان الانقلاب يظل ناقصاً بدون هذه الخطوة ، بل انه سيظل ناقصاً اذا لم تُستتبع هذه الخطوة بعمل ايجابي تنظيمي – عمل لا نظن انه يفوت رجل دولة كعلي ماهر ، اذا كان يفوت اللواء محمد نجيب . فقد اشار ماهر في بيانه اكثر من مرة الى دور الاحزاب في النظم الديموقراطية واشار الى ضرورة اتحاد الاحزاب في القضايا القومية العليا ، والى ضرورة تأسيس الديموقراطية على عدالة اجتماعية واقتصادية ، والى ضرورة تحرير الشعب من الخوف حتى يمارس الشعب سلطته ؛ واشار اخيراً الى ان الشعب هو السيد، وان الامة هي مصدر السلطات جميعاً، وانها فوق العرش وفوق الدستور وفوق الاحزاب والحكومات .

من هنا ان الديموقراطية في مصر لن تستقيم ولا يمكن ان تستقيم ، وإن تحررت مصر اليوم من « العنف »، قبل ان تتحرر مصر، قبل ان يتحرر الشعب المصري، من « الخوف » – اي قبل ان يصبح كل مصري مساوياً لكل مصري آخر في الحقوق والواجبات ، وقبل ان تفسح امام كل مصري امكانيات العمل ومجالات التفوق، فيتمكن افراد الشعب من ممارسة حقوقهم والقيام بواجباتهم .

ولسنا نخال علي ماهر يظن ان عملية تحريرية كهذه يمكن ان تتم بمجرد ارادته

اياها ان تتم ، وتوصيته بها الاحزاب والزعماء الذين يتنازعون حكم مصر . فالدستور الذي لم يمنع الجيش من التدخل لحماية مصر من العابثين بالدستور ، سيكون ، ولا ريب ، « مصدر ضعف وفوضى » اذا جعل حجر عثرة في سبيل قيام ديموقراطية موجهة تضحي باشكال الديموقراطية من اجل مُثلها ومن اجل خير الشعب .

١٢ آب ١٩٥٢

المرتكز الاقوى

عندما قام حكم اللواء محمد نجيب في مصر هلل المصريون، على اختلاف احزابهم ونزعاتهم ، للرجل الذي جاء يخلصهم من الطـــاغية المفسد . وكانت الاحزاب والشخصيات تتسابق الى اعتابه ، في سليقة التمرغ على اعتاب الحكام ، طغاة كانوا او محررين ، تستدر عطفه وتصور لنفسها انه ما جـاء الا ليوليها الحكم . غير ان محمد نجيب خيب آمال الشخصيـات والاحزاب ، فظهر ميله الى الحكم المباشر، حتى انه ابتعد عن الشخصية الوحيدة التي كان يمكن ان تمثل دور الحَكَم وتُبقي لمصر في مثل هذا الظرف العصيب حكماً مدنياً .

ثم ظهر فوق ذلك ميل محمـد نجيب الى التغلغل في الحكم حتى اعمق اعمـاق الحياة السياسية ، فاشترع للاحزاب قـانوناً فرضه عليها فرضـاً وعمد في الوقت نفسه الى تأسيس حزب على غرار حركة التحرير التي اسسها الشيشكلي في الشام. وها هو محمد نجيب يواجه اليوم المشاكل نفسها التي تواجه الشيشكلي ويلجأ الى الحلول نفسها التي لجأ اليها بطل الانقلابات السورية .

فلا بد لنا ، ونحن نسجل للشيشكلي ولمحمد نجيب الخطى الجبارة التي قاما بها من اجل تحرير وطنيهما والتقدم بهما – لا بد لنا من ان نسجل حيال خطى محمد نجيب ما سجلناه حيال تقدم الشيشكلي في الحكم العسكري .

نحن ما زلنا نعتقد ان ممارسة الشعب لسيادته خلال الحكم الديموقراطي الحر تستوجب ، مقدمة لتلك الممارسة، تحرير الشعب من جميع القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناقبية التي تحد من سيادته على نفسه وتحكم به زعماء ومتزعمين ينيبون انفسهم عنه ، ويفسدون على الديموقراطية معناها والقصد منها. فالديموقراطية لا تقوم اذن الا في المجتمع الحر ، لا تفرض على المجتمع فرضاً ، انما شرط استقامتها ان تكون قد انبثقت بصورة طبيعية من صميم المجتمع الحر، تجاوب احتياجاته وتحقق مطالبه . ولان المجتمع المصري والمجتمع السوري لم يكونا في مرتبة المجتمعات الحرة ، كانت الديموقراطية في الشام وفي مصر ديموقراطية صورية ، هي بمثابة تغطية للطغيان . ومن اجل ان يتحرر المجتمع السوري والمجتمع المصري قامت انقلابات دمشق والقاهرة .

غير ان ما لا بد من قوله هنا هو ان تحرير المجتمع، على ما يرتب على السلطة من واجبات ، ليس من وظيفة السلطة من حيث هي سلطة ، انما يتم بالصورة العفوية النضالية التي تتميز بها اعمال الاحزاب العقائدية. من هنا ان سلطة مطلقة تريد تحرير الشعب وتأهيله للديموقراطية يجب ان ترتكز على حركة شعبية عقائدية ؛ ولا يمكن ان تنجح عملية التحرير هذه اذا كانت تفرض على الشعب فرضاً ، من قبل سلطة لا مرتكزات شعبية لها ولا يتأسس عملها على عقيدة يؤمن بها الشعب ، او اثبتت الفئة الحية من الشعب انها تؤمن بها .

فالعلة في ما يقوم به محمد نجيب هي انه يبني سلطته على القوة الصافية – على الجيش – بدلاً من ان يقيمها على دعائم من ارادة الشعب. ولما كانت القوة تهيء للقوة ، والسلطة المبنية على القوة لا يضمن بقاءها، ومن ثم نجاحها، الا استمرار القوة بجانبها – يجد محمد نجيب نفسه، كما وجد نفسه الشيشكلي، مضطراً للتحوط ضد احتمال افلات زمام القوة من يده في كل حين، الى ان يجعل لسلطته ضامناً اقوى من القوة .

٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣

العالم الحر وتحرير مصر

لو كان محمد نجيب غير محمد نجيب ، اي انه لو كان مصطفى النحاس باشا مثلاً ، ولو كانت حكومة الانقلاب غير حكومة الانقلاب ، اي انها لو كانت حكومة وفدية مؤلفة من باشاوات يستندون في حكمهم الى ثرواتهم والى تأييد الشارع ، لقلنا ان ما يجري في مصر اليوم مناورة يراد بها تغطية اخفاق الحكومة في معالجة قضايا داخلية وتهييج للرأي العام بغية صرفه عن الاهتمام بقضاياه الحيوية من خبز وعلم وعدالة . فالاستقلال انما كان بالنسبة للحكومات السابقة اداة متاجرة، يحل الجهاد في سبيله محل التطلع نحو الحرية الحقيقية والعمل من اجلها . غير ان الذي يجعل ازمة العلاقات المصرية – البريطانية اليوم غيرها بالامس هو ان الانقلاب الذي حدث في مصر لم يطح بعرش ويطوح باحزاب ليحل محلها عرشاً جديداً وحزبيات جديدة . انما ترتب على هذا الانقلاب، فوق نزول الملك وتواري الاحزاب ، قيام مدرسة في الحكم جديدة ونظرة الى السياسة الخارجية جديدة .

من اجل ذلك كان على بريطانيا العظمى ان تعالج قضيتها مع مصر على صعيد جديد، وان تدرك ان ما كان يصح في الماضي لا يصح اليوم ، وما كان يجوز في الماضي لا يمكن ان يجوز اليوم .

وبعد ، فاذا كان احتلال الجيوش البريطانية لمصر قد حصل واستمر ، فلان مصر كانت في مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي، ومن ثم سياسي وعسكري، يجعلها لقمة سائغة لكل مستعمر . ذلك ان الاستعمار في نظرنا ليس هو فعل احتلال عسكري وحسب ، بل هو في الحقيقة نتيجة تفاوت في الحضارة بين شعب وشعب ، وبين دولة ودولة . من هنا ان المستعمر قد وجد في حكم الباشاوات بمصر طيلة نصف قرن الحليف الطبيعي الذي كان يعمل لترسيخ الاستعمار ، حتى خلال جهاده ضده . ومن هنا كذلك ان خير « جهاد » ضد الاستعمار هو نهضة الامة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، بحيث تتبلور شخصيتها القومية ويرقى مستواها الى حد يمكنها من السيادة على نفسها، لا سياسياً وقانونياً وحسب، بل اقتصادياً كذلك، بتوفر الطاقة على استثمار الموارد الطبيعية بحرية وانتاج ما يمكن ان يغزو به المستعمر الامة المستعمَرة .

وبديهي للمتطلع الى مصر اليوم ، الى ثورة الجيش وما تجدُّ هذه الثورة في تحقيقه ، ان ما يفعله الجيش خلال النهضة التي حرك وبعث ، انما هو مقاومة الاستعمار حيث يستوطن الاستعمار . ولئن نكن نسلم مع بريطانيا العظمى بان مصر قد لا تكون اليوم قادرة على الدفاع عن نفسها ضد طامع جديد ، فانه لا يمكن بريطانيا الا ان تسلّم معنا بان ما يفعله الحكم المصري الجديد هو تحرير مصر من الخطر الكامن في داخل جسمها ، ومن ثم اعدادها لان تكون عنصراً حياً ، فعالاً ، في جسم العالم الحر الذي باسمه تبرر بريطانيا بقاءها في مصر .

فمن احرى من بريطانيا اذن واميركا بمعاونة مصر في نهضتها التحريرية، بدلاً من إلجاء العهد الجديد للعودة الى النضال السياسي السلبي الذي يشل النهضة ويبعد الشعب المصري عن الثقة بمثل الحرية وامم العالم الحر ؟

٢٩ آذار ١٩٥٣

الطريق الشائك

حكم ابطـــال الانقلاب من خلال اللواء محمد نجيب الذي احتفظ بالوزراء المدنيين انقاذاً للمظاهر . ويبدو ان ايغال نجيب في التودد الى الرأي العـــام وتزايد شعبيته ، اهـــاب برفاقه اعضاء « مجلس قيـــادة الثورة » (وكانوا قد خرجوا من وراء الستار) ان يبعدوه عن مركز القيادة دون ان يترتب على هذا التدبير حفر هوة بين الثورة والشعب. وكانت الدعاية المنظمة والمحاكمات التي فضحت فساد رجال السياسة ومساوىء فاروق وعهده قد محت من اذهـــان المصريين تلك الصورة الزاهية التي كانت للنظام الملكي ، فما وافى صيف ١٩٥٣ حتى قرر ابطال الانقلاب اعلان النظام الجمهوري في البلاد. وفي ١٧ حزيران صدر مرسوم بالغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية ، وسمي اللواء محمد نجيب رئيساً لجمهورية مصر على ان يحتفظ برئاسة مجلس الوزراء، وكان الغرض من بقائه رئيساً للحكومة مداراة الشعب كما قلنا، ولكن « مجلس الثورة» عين في الوزارة ثلاثـــة من اعضائه البـــارزين وعهد اليهم بوزارات رئيسية تهيمن على الجيش والبوليس وتتولى توجيه الراي العام (صلاح سالم لشؤون الدعاية) ، وبدأ العهد الجديد نشاطه بمحاكمة الزعماء بتهمة استغلال النفوذ .

وبالرغم من هذه الخطوة الجريئة ، فقد حرص ابطال الانقلاب على تأكيد استعدادهم للعود بالبلاد الى النظام الديموقراطي متى تم تحرير الشعب المصري من العوامل التي تحول بينه وبين ممارسة حقوقه الديموقراطية ممارسة حرة .

التجربة العظمى

الحدث الذي اعلنه محمد نجيب امس اخطر حدث شهدته مصر في تاريخهـــا الحديث... فللمرة الاولى تتحرر مصر من الملكية ، للمرة الاولى منذ الفراعنة لا يسود مصر رجل او عائلة ، بل تكون السيادة لشعب مصر ! لا اصنام ، ولا كهنة ، ولا قدرة الهية ، ولا وراثة عائلية ، بل شعب يحكم نفسه بنفسه ، من اجل نفسه ، من اجل مصالحه وحقوقه التي هي فوق كل مصلحة .

هذا ما اعلنه محمد نجيب ، قافزاً ببلاده من قرون الظلم التي كانت تعيش فيها الى الاجواء الحرة التي انشقت امام الانسان في قرون النهضات التحريرية. غير ان مـــا يتميز به الحدث المصري هو ان حق الشعب بحكم نفسه لم ينتزعه

الشعب ، شأن ما حدث في فرنسا مثلاً ، بل انتزعه ، باسم الشعب ، جيش انشأه الطغاة انفسهم ، ورجل رأسه الطغاة على نواة الجيش ، وهذا الرجل الذي اعلن امس الحكم الشعبي لا يضيره ان الشعب لم ينبه عنه ، ولا ينتقص من وكالته انه هو الذي اوكل الى ذاته القيام بالمهمة العظمى .

من هنا فذاذة الوضع المصري . فالشعب المصري كرّس صدق محمد نجيب ساعة صفق له اولاً وثانياً وثالثاً : صفق له يوم انزل فاروق عن العرش ، ويوم تولى الزمام بنفسه ، ويوم خلع الملك... غير ان في هذا التكريس ، وفي انحصار دور الشعب في التكريس ، دلالة على عجز الشعب المصري عن تحرير نفسه بنفسه ، وحاجته من ثم الى زعامة تسير به على درب التحرر...

ومن هنا ان الجمهورية المصرية ستجتاز فترة انتقال غير قصيرة قبل ان تتمكن من اللعبة الديموقراطية بكامل دقائقها ، فتضطر لاستظلال وصاية الذين ثاروا بالشعب قبل ان يثور بنفسه . ذلك ان « اللعبة » الديموقراطية تفترض وجود شعب متحرر اقتصادياً واجتماعياً ومناقبياً ، يكون قادراً على ممارسة حقوقه الديموقراطية ممارسة حرة . فحتى يتخطى الشعب المصري التحرر السياسي الى التحرر الاقتصادي الاجتماعي المناقبي ، الذي تتأسس عليه الحرية السياسية وبه تتجوهر ، لا بد للجمهورية المصرية من حكومة يكون تمثيلها للشعب تجسيداً لمصالحه لا انعكاساً لواقعه : حكومة تنيب هي نفسها عن الشعب ، او تفرض عليه نيابتها عنه ، باسم ما يجب ان يكونه الشعب ، ولا ينيبها عن نفسه الشعب الفقير المريض الجاهل...

واذا كان نجاح محمد نجيب في ثورته ، وفي استكمال ثورته ، قد وضع مصر في طريق التقدم ، فان المهمة التي تواجهه ورفاقه ، مهمة تمكين مصر من السير على الطريق الحر ـ هذه المهمة هي اخطر رسالة يتحملها رجل امام التاريخ . وكأننا بالتاريخ ، تاريخ مصر والعالم العربي ، بل والعالم باسره ، ينظر اليوم بكثير من الامل ، والقلق ، الى محمد نجيب والتجربة العظمى التي شاء ان يهز بها مصر .

٢٠ حزيران ١٩٥٣

الثورة المصرية تتعثر...

منذ ان بدأت الثورة المصرية ونحن نؤيد تدابيرها الجذرية ونتتبع باهتمام مشبع بالعطف خطاها نحو تحقيق اهدافها، لاننا ادركنا على ضوء هذه الخطى ان الانقلاب المصري ليس انقلاباً في اوضاع الحكم ، بل هو انقلاب يطيح باسس الحكم ، اسسه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ناهيك بالاوضاع السياسية .

ايدنا الثورة المصرية وحمدنا لها ادراكها السيادة القومية بمفهومها الاصيل . فقد دلل رجال الثورة منذ اللحظة الاولى على انهم يفهمون السيادة القومية على حقيقتها ، ولا يرتضون لمصر سيادة شكلية تعوزها ، لتكون سيادة حقيقية ، المرتكزات والمعالم الاساسية من سيادة الشعب على نفسه وعلى موارده ، ومن حرية المواطن اقتصادياً واجتماعياً، وهما شرطان لا بد من توافرهما في امة تطمح الى الاستقلال الناجز وتريد ان تقرر مصيرها بنفسها .

وقد عملت الثورة على توفير هذين الشرطين، او هي قامت بمحاولات صادقة في هذا السبيل ، فكانت تلك السلسلة من الاصلاحات الاجتماعية والتدابير التنظيمية والحركات التطهيرية ؛ وتم ذلك كله في هدوء اثار دهشة المراقبين ، ولم تتمالك كبريات الصحف في الدول الديموقراطية من اظهار اعجابها بهذه الثورة البيضاء التي لم تلوث يديها بالدم ولم تتعرض لرجال العهد البائد باكثر من تقييد نشاطهم الحزبي...

بيد ان الثورة المصرية التي تسامحت حتى الآن مع الساسة ، مكتفية باظهار مساوىء العهد البائد عن طريق محاكمة بعض رجاله بتهمة استغلال النفوذ ـ بيد ان الثورة قررت فجأة تقليم اظافر الزعماء السياسيين ، فاعتقلت منهم كبارهم ؛ وقد يكون لهذا التدبير ما يبرره ، كالحرص على احقاق حق او الرغبة في قطع دابر الخيانة والميوعة والرجعة ، بيد ان هذا الارتداد على الزعمـــاء في وقت تعترف به السلطات المصرية بان تدابيرها الاصلاحية لم تؤت ثمارها ، وان مصر تعاني ازمة اقتصادية خانقة ، وفي وقت تستأنف المفاوضات المصرية ـ البريطانية على اسس يقال انها لا تختلف في كثير او قليل عن الاسس التي ارتضتها مصر في العهد البائد ـ ان الارتداد على الزعمـــاء في هذا الوقت بالذات وبمثل هذا العنف يثير الريبة ويحمل على الظن ان المقصود هو تغطية اخفاق الثورة في تحقيق مقاصدها ، وتغطية تراجعها في قضية الجلاء...

ومهما يكن الدافع الى الحركة الجديدة ، فمما لا ريب فيه ان رجال الثورة يتوخون منها اثارة الرأي العام ان لم نقل الهاءه، مما يشكل انحرافاً عن السياق الذي تدرجت فيه الثورة حتى الآن ، مع العلم ان مصر التي تتلمس طريقها الى النهضة الحقيقية هي الآن احوج ما تكون الى الهدوء ليتسنى لها ان تفيد من المناخ الثوري الذي وفره لها انقلاب تموز ١٩٥٢ .

واذا كان لنا ما نرجوه فهو ان يفهم رجال ثورة مصر ان ارادة الشعب التي يحرصون على احترامهـــا لا يجوز ان تتجلى في اندفاع الجماهير بفعل تهييج مصطنع ! واذا صح ان حركة التطهير الجديدة يقصد بها تغطية الاخفاق في الحقل الداخلي ، فيكون ذلك دليل فقدان الجهاز الثوري القـــادر على تحقيق الاصلاح الجذري؛ وفي هذه الحالة ينبغي للثورة ان تتدبر هذا الجهاز، بدلاً من ان تلهي الشعب بمسرحية قد يكون اعداء مصر اول المصفقين للذين تولوا اخراجها.

٢٢ ايلول ١٩٥٣

اقوى من القوة

في مقال «النهار» الافتتاحي امس، تحليل للاحداث التي تشهدهـــا مصر اليوم ينتهي بخلاصة لا بد من الرجوع اليهـــا، لا لاهميتهـا بالنسبة الى مصر وحسب، بل لما فيهـــا من عبرة لسائر بلاد الشرق الاوسط التي كانت، وقد تكون من جديد، مسرحاً لانقلابات عسكرية او شبه عسكرية نشأ عن اكثرها دكتاتوريات كالدكتاتورية المصرية.

ففي رأي «النهار» امس ان المحاكمات التي امر بها مجلس الثورة المصري قد لا يقصد منها سوى تغطية اخفاق الثورة في تحقيق اهدافها الداخلية الاصلاحية، والخارجية الاستقلالية، وذلك عن طريق اثارة الرأي العام، او الهائه، بغية ضمان استمرار تأييده... مما يدل، في رأي «النهار»، على «فقدان الجهاز الثوري القادر على تحقيق الاصلاح الجذري».

والحقيقة ان قواد الثورة المصرية لم يفتهم — وما اكثر ما اشارت «النهار» الى حسن ادراكهم لمنطق الثورة — ان توفير مثل هذا الجهـاز الثوري هو الحّ ضرورة تواجه بها الحركة الانقلابية ويجد الحكم الجديد نفسه مضطراً لتأمينها. فقد عمد القواد، وعلى رأسهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر، الى انشاء حركة التحرير بغية تجييش — والكلمة هنا اصح ما تكون — جميع الامكانيات الشعبية المؤيدة للثورة او الميالة، بطبيعتها، الى تأييدها، في جـــهاز شعبي يستند اليه الجهاز الحاكم ويستمد منه القدرة على الحكم، ويهيء فيه عناصر الحكم الجديد.

وبديهي ان هذا الاسلوب تلجأ اليه الثورة المصرية هو الاسلوب نفسه الذي سبق ان لجـــأ اليه بطل الانقلاب السوري، الذي كان اسرع من زملائه في وادي النيل لادراك ضرورة تأسيس الحكم الدكتاتوري على ركائز شعبيـة. فاذا كان من قواعد السياسة الحديثة المسلّم بها ان ليس غير الجيش، في الدولة

العصرية ، يمكنه ان يقلب نظام الحكم بالقوة ويتسلم الزمـــام ، فمن القواعد المسلم بها كذلك ان الحكم الذي يقوم على القوة الصافية ـ على القوة وحسب ـ لا بد له من الانهيار لدى اول هزة عنفية؛ فـــالقوة تهيء للقوة ، والعنف يمهد للعنف ، والسلطة التي هي كناية عن آلة حكم تقوم على فراغ ولا تستند الى غير ركائز السلطة ذاتها ، ليس اسهل من زعزعتها من ضمن ذاتهـا ، بوسائل من طرازها ، ومن غير ان يُمس الاساس !!!

من هنا الحاجة الى اساس للحكم. والاساس الدائم المتين الذي لا بد منه، والذي يضمن وحده استمرار السلطة اقوى من الهزات العنفية ، بل اقوى من القوة ، إن هو الا ارادة الشعب ـ تلك الارادة التي تكون افعل ما تكون ، واصمد ما تكون ، عندما تنتظم في الحركات الحزبية المجوهرة بعقيدة صامدة ، المتمرسة بتقاليد عريقة صقلت قواها وهيأتها للحكم .

غير ان الحقيقة التي اكدها الاختباران السوري والمصري هي ان مثل هذه الحركات لا تُنشأ من فوق ، وبصورة اصطناعية . ومهما تكن حـــاجة الحكم القوي اليها ، كمعين وكسند ، فان هذه الحاجة لا تمكن الحكم من خلقها ، بصورة ارتجالية ؛ انما القاعدة الطبيعية هي ان ينشأ الحكم القوي من مثل هذه الحركات ، وان يكون بين هذه الحركة وبين الجهـــاز الثوري الذي يتسلم الحكم تفاعل عميق وانسجام نشأ من المراس الطويل في جهاد مشترك .

وبعد ، فالديموقراطية ، التي تدعي انهـــا حكم الشعب لنفسه بنفسه ، قد طعن شرقنا بصدق تمثيل اجهزتها لشعب ليس حراً في التعبير عن ارادته وممارسة السيادة على نفسه . وقيل بحق ان الحاجة لا تزال قائمة الى تمهيد للديموقراطية البرلمانية بحكم قوي يحرر الشعب من اسياده الداخليين الحائلين دون ممارسته حرياته ودون بروز ارادته الحقيقية. غير ان سر الديموقراطية في ان هذا التمهيد، على حاجتـه الى القوة لقهر اعداء الشعب ، لا يقوى على القيـام به غير الشعب ذاته ، في شكل حركة تنبثق من صميم حاجاته وتتجسد فيها اصالة نفسه .

٢٣ ايلول ١٩٥٣

بعد اسابيع على تعيين محمد نجيب رئيساً للجمهورية بدأت الانوار تسلط على البكباشي جمال عبد الناصر الذي كان «دينامو» الحركة الانقلابية، وظل يوجه المسكين بالزمام من وراء الستار الى ان شعر وشعر معه رفاقه في مجلس الثورة بجنوح اللواء محمد نجيب نحو الاعتدال والاكتفاء بما تم والعود بالبلاد الى الحالة الطبيعية ، ففرض نفسه او فرضه منطق الحوادث نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، واستطاع بصفة كونه رئيساً لمجلس قيادة الثورة ان يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية المدين بمركزه للمجلس المذكور . ولما ضاق نجيب ذرعاً بهذه الحالة ، راح يتودد الى الاحزاب المنحلة مصرحاً في مجالسه الخاصة بقرب عودة الحياة البرلمانية .

وكانت المفاوضات مع بريطانيا قد بدأت تتعثر ، فاستغل الانكليز هذا التنافس القائم بين نجيب وجمال ليظهروا الجبهة المصرية الرسمية بمظهر الجبهة المفككة ، فما كان من مجلس الثورة الا ان اتخذ قراراً باعفاء رئيس الجمهورية من منصبه وبتعيين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء. ولكن هذا التدبير لم يصادف استحساناً لدى الرأي العام ولدى فريق من الضباط ، فاعيد نجيب واعيدت اليه صلاحياته، فاستهل عودته بتصريح اكد فيه عزمه على اعادة الحياة البرلمانية وحدد موعداً لاجراء الانتخابات ، ووعد باطلاق المعتقلين وبالعفو عن المحكومين الخ .. وهللت الصحف الحزبية لهذا الوعد ، وجارى مجلس الثورة رئيس الجمهورية فرفع الرقابة عن الصحف واباح العمل الحزبي... واعربت الاحزاب ومشايعوها عن ابتهاجهم بمظاهرات تخللتها هتافات لمحمد نجيب وهتافات ضد الدكتاتورية. وهاجمت الصحف الحزبية الدكتاتورية العسكرية وطالبت الضباط بالعودة الى ثكناتهم .

حدث كل هذا في آذار ١٩٥٤ . ولكن ما ان استقرت الامور حتى فوجىء المصريون في ١٩ آذار بقرارات خطيرة اتخذها مجلس الثورة متحدياً بها تصريحات نجيب ووعوده، فقد فرض الحظر مجدداً على العمل الحزبي واعيدت الرقابة على الصحف ، وصرح اركان مجلس الثورة بان الانتخابات التي حدد موعدها في تموز لن تجري في هذا الموعد . وبدأت من ثم ملاحقة نفر من الصحفيين كان موقفهم في اثناء الازمة في غير مصلحة الثورة .

طريق الحرية

لسوانا ان يقارن بين قرار محكمة الثورة المصرية بسحب رخصة جريدة « المصري » وبين القانون الذي اشترعه ، في الوقت نفسه ، مجلس النواب اللبناني بابطال التوقيف الاحتياطي في الملاحقات الصحفية. اما نحن ، فلنا كلمة نريد ان نقولها في القرار المصري ، على ضوء منطق الثورة نفسها وقياساً بمثلها ومصلحتها.

فمما لا شك فيه ، لدينا ، ان الثورة المصرية تسير ، بصورة عامة ، في الطريق الذي لا بد لاية ثورة من السير فيه ، ان هي شاءت ان تكون ثورة بالمعنى الصحيح ... في الطريق الذي سارت عليه الثورة الفرنسية والطريق الذي سارت عليه الثورة الروسية... والطريق الذي سارت عليه ، ولو بعض الشيء، الثورة الانكليزية نفسها، على اعتدالها النسبي، والثورة الاميركية! وهذا الطريق يصفه التاريخ ، بانه الطريق الشائك الطويل ، الذي تسقيه الدماء والدموع ، الطريق المعبّد بالتضحيات والضحايا، وبالاجساد الشهيدة ، اجساد الذين يسقطون من اجل نجاح الثورة ، واجساد الذين ترى الثورة في قتلهم ضرورة لنجاحها ، فاذا بهم يستحيلون احياناً شهداء !

هذا ما يبدو لنا اكيداً ، لا شك فيه لدينا ! غير ان هذا لا يمنعنا من ان نقلق على مصير الثورة المصرية ، لان طريق الثورة المتطرف ليس دائماً طريق النجاح ؛ فضلاً عن ان النجاح ، نجاح الثورات ، ليس هذا طريقه المحتم الذي لا طريق سواه .

من هنا اننا ، رغم موافقتنا الثورة المصرية على ضرورة التطهير وعلى ضرورة توفير جهاز للحكم ثوري ، وعلى ضرورة بناء مؤسسات شعبية ثورية ، وتكوين طبقة حاكمة ثورية ، الى ما هنالك من انقلابات في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية – رغم موافقتنا الثورة على هذه الضرورات ، لا يسعنا الا ان نقول للثورة المصرية وقوادها ان ثمة خطأ لا يمكن اجتيازه من غير ان ينقلب العمل الثوري على نفسه ، فتفسد الوسيلة الغاية المتوخاة من الوسيلة .

وليس ثمة حقل يسهل فيه اجتياز الخط ، وبالتالي تعطيل العمل الثوري وافساده، مثل حقل الحريات. فلئن تكن للحرية حدود يجب ان تقف عندها، حتى اذا ما تعدتها انقلبت الحرية فوضى، ولئن يكن تأكيد هذه الحدود شرطاً اساسياً من شروط ضمان الحرية وممارستها ، فان تضييق هذه الحدود ، على شرعيتها ، والتوسع في تفسير حق التضييق بغية الضمان ، يجعل الضمان المشروع تقييداً غير مشروع، ويحل محل الفوضى التي تخشاها الثورة كبت هو اخطر على الثورة من الفوضى نفسها .

وبعد ، فلن نقول ان للمصري ، ولأية صحيفة ، حقا مطلقاً في ان تقول ما تشاء . ولكن الثورة ، كذلك ، ليس لها حق مطلق في تعطيل « المصري » ، او اية صحيفة اخرى ، على النحو الذي تشاء . وليس اظلم للثورة نفسها من ان تتوسل بما جعلها ان تكون : تحويل الحق القانوني الى حق اعتباطي ، واستساغة القيود المشروعة للمقاصد غير المشروعة ، واحلال اعداء الثورة في المنزلة التي كانوا يحلون فيها الشعب حتى ثار ... وبالتالي استحلال الظلم اداة للبطش ، ولو بالبطاشين !

واذا كانت الثورات لا تتعرف الى المسامحة ، ولا تعيش بالرفق واللين ، فانها لا تعيش كذلك بالعسف يحل محل العسف ، وبالظلم ينزل ولو بالظالمين . وما من عدالة تشاد بالظلم ، وما من شعب تحرر بالقوة والكبت .

٦ ايار ١٩٥٤

الاحرار ضمانة الحرية

الهيئة التي تصدر على الصحافة في مصر الاحكام التي تصدر، هيئة استثنائية... انها محكمة ثورة، في طبيعتها انها تأبه لما تعتبره هي مصلحة الثورة. والمصلحة القومية العليا، اكثر مما تأبه لدستورية احكامها وعدالتها، اذا ما قيست الدستورية والعدالة بمقاييس القوانين التقليدية الموروثة ... ثم ان هذه المحكمة، في منشئها وتركيبها وتكوينها، يمكن ان يقال عنها انها دكتاتورية، ولنا من ذلك تفسير إن لم يكن لها من ذلك عذر.

ولكن الهيئة التي اصدرت في دمشق شريعة الصحافة الجديدة، فالغت بموجبها جميع الامتيازات وجعلت الترخيص رهناً بمشيئة رئيس الوزراء... هذه الهيئة ما هي؟ هل هي مجلس ثورة، ام هي محكمة استثنائية، ام هي طاغية مستبد، ام ماذا؟

قد يقال ان هذه الهيئة بفعل تكوينها وتركيبها، مطلقة الصلاحية في التعبير عن ارادة الشعب، بحيث يكون ما تشترع التعبير الذي لا تعبير سواه عن ارادة الشعب، والمقياس الذي لا يقاس الظلم ولا تقاس العدالة بمقياس سواه. فلماذا الضجة اذن، وكيف يتهم الشعب بالاستبداد بنفسه، وهل يعقل ان يطغى ممثلو الشعب على الشعب وان يجدّفوا على حقوقه ويتعسفوا ويتجبروا؟

على ذلك نجيب انه منذ ان كانت المجالس التمثيلية ، وطغيان الاكثرية ظاهرة مألوفة اذا ابتلي بها نظام حكم غدا النظام ، على ديموقراطيته ، اخطر من طغيان الدكتاتور الفرد .

فدكتاتورية الاكثرية قد تكون دكتاتورية الغوغاء ، لا تقيم وزناً للحق – والحق كلما أعلن كان شرف اعلانه دائما للافراد تضطهدهم الجماعات ، ولا تلبث ان تمجدهم بعد ان يكون اضطهادها لهم قد بلغ احياناً حد استشهادهم !

دكتاتورية الاكثرية قد تكون دكتاتورية الجهل...

وقد تكون دكتاتورية المصالح القصيرة النظر ، الممزقة للمصلحة العليا...

ودكتاتورية الاكثرية غالباً ما تكون دكتاتورية ضعفاء النفوس ، الخائفين على سلطاتهم ، الواجفين من فضح الاقلية لحقيقتهم ، المستأسدين في تمسكهم بالسلطة ، بنسبة ما يدركون عجزهم عن الحفاظ عليها .

ولا حاجة للاقلية ان تكون سقراطاً او مسيحاً او محمداً، حتى يصح اعتبار اضطهاد الاكثرية لها طغياناً وتجديفاً .

وبعد ، ان حدوث ما حدث في دمشق ، في الوقت الذي يحدث ما يحدث في مصر ، يضع ، في الحقيقة ، على بساط البحث مشكلة ضمانة الحريات ومدى ارتباط هذه الضمانة بنظام حكم معين دون سواه . ففي المقارنة بين الاضطهاد في مصر والاضطهاد في الشام ، وفي استذكار الاضطهاد الذي كانت تلاقيه الصحافة اللبنانية في عهد لم يكن القيمون على التشريع والحكم مجلس ثورة او قادة جيش – في المقارنة والاستذكار ما يدلنا على ان ليس من ضمانة للحرية ، غير الحرية نفسها ، متى فُهمت على حقيقتها : سيادة الاحرار ، ويناع القيم العليا، وحرص الشعب على ممارسة حقوقه وتحمل تبعات هذه الممارسة... فالحرية لا

يضمنها نص ، ولا هي رهن بنظام... الحرية لا تعطى ، ولا تؤخذ كذلك ، لانها ليست ثمرة تؤكل ولا هي كنز يدخر، ولا آلة تستعمل... الحرية ليست كياناً مستقلاً عن وجود الاحرار : انها الاحرار انفسهم ، انها ذاتهم الحرة ، انها القيمة التي لهم والفاعلية التي يحركون بها مجتمعهم فيفرضون انفسهم فرضاً ، اياً كان النظام الذي في ظله يعيشون ، واياً كانت النصوص .

بل هم الاحرار ، متى وجدوا ، يحررون بلادهم من نصوص الاستعباد ، ويفرضون على نظام الحكم ، اياً كان ، ان يكون حكماً عادلاً حراً .

١٤ ايار ١٩٥٤

على ضوء حوادث آذار ١٩٥٤، وقد برزت فيها شعبية محمد نجيب كما برزت شخصية جمال عبد الناصر ودهاؤه السياسي، ادرك اعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم عبد الناصر انهم مسؤولون بالدرجة الاولى عن تعلق الشعب بمحمد نجيب . فهم الذين سلطوا عليه الانوار وأسندوا اليه الدور الاول في معركة التحرير . وأدرك مجلس الثورة كذلك ان مجاراة نجيب للذين يطالبون بانهاء العهد الثوري دليل على ابتعاد الرجل عن أهداف الثورة ومقاصدها، مما يكفل لاعداء الثورة وجود ظهير لهم في قلب الجهاز الذي يدير دفة الحكم . فقرر المجلس في ايار تجريد رئيس الجمهورية من صلاحياته كافة دون ان يقصيه عن رئاسة الجمهورية لئلا تتكرر حوادث آذار . وقد املى على ضباط المجلس تدبيرهم هذا، بالاضافة الى العوامل التي ذكرنا، حرصهم على تركيز السلطة في يد واحدة، في وقت كانت المفاوضات مع بريطانيا قد قاربت النهاية . وكان النزاع بين رجال الثورة و « الاخوان المسلمين » قد اتخذ شكلاً سافراً وصار يتطلب علاجاً اساسياً لا يمكن ان يقره محمد نجيب ذو الصلاحيات الواسعة .

طريق الثورة !

اصدقاء الثورة المصرية ، الذين يحرصون على نجاحها، يأسفون ولا ريب لان يكون الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد برز من جديد... نقول برز ، ولا نقول نشب ، لان الخلاف في الحقيقة لم يسوّ عندما عاد محمد نجيب ، بفضل حماس الشعب له، من العزلة التي الجأه اليها مجلس الثورة . ولئن تكن العودة قد تمت آنذاك وسط تبادل القبلات والتوبات والتمنيات ، فان الجو « الدراماتيكي » لم يوفق في حجب حقيقة الهوة السحيقة التي ظهرت بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، او بالاحرى بين تعلق الشعب برمز الثورة وتمسك القواد باهدافها القصوى .

وها هي الهوة تفتح فجوتها من جديد ، والقبلات لم تردمها ، ولا الحماس والاماني العذاب ردمتها ! وها هي قلوب اصدقاء الثورة تنجرح من جديد ، وجراح الامس لم تندمل بعد... وها هي تهلع للاماني التي تكاد تتفتت !

غير ان المراقب المتجرد، الذي يُنعم بصيرة العقل في منطق الثورة واحداثها، لا يسعه الا ان يهلل للخلاف يظهر من جديد ، بل هو يتمنى ، مخلصاً ، ان تتسع شقة الخلاف ، وذلك حتى يُحسم ! اذ ليس من خلاف هذا مدى عمقه يمكن ان يحسم اذا لم يبلغ حده الاقصى !

والخلاف هنا بين ان تسير الثورة في الطريق الدامي المتزايد تطرّفه ابداً، وبين ان تهدأ عند الحد الاولي الذي بلغت، فتؤسس لحكم محافظ جديد، ونكاد نقول لبورجوازية جديدة .

الخلاف بين ان تسير الثورة الى حيث سارت من قبلها كل الثورات ، وبين ان تتوقف عند الحد الذي كان يريده الذين ارادوا ، مثلاً ، ان تكتفي فرنسا من ثورتها بتقييد الملك بدستور ، او حتى بخلعه من غير اعدامه ، او الذين ارادوا ان يحكم روسيا الثورة كرنسكي بدلاً من لينين ! واذا كان جمال عبد الناصر ومجلسه ليسوا روبسبيير او اليعاقبة ، ولا هم الحزب البلشفيكي ، فانهم على كل حال، بالنسبة الى مصر وثورتها وعهدها البائد، في المنزلة التي كان بها هؤلاء ، وفي المنزلة التي وضع هتلر نفسه بها ، عندما استغنى حتى عن الرايخستاغ الذي كانت له فيه الاكثرية !

هذا هو اذن منطق الثورة ، وهذا ما لم يكن بد من حصوله ، بل هذا ما يرجو حصوله اليوم – حتى لا يحصل غداً، او بعد غد – الذين يقيسون احداث مصر بمقاييس الثورة التي لا مقاييس سواها . بقي ان هؤلاء انفسهم ، على ما في نفوسهم من رجاء وما يريدونه لمصر من خير ، لا يسعهم كذلك الا ان يتذكروا ان روبسبيير قد قُطع رأسه ، حيث كان هو يقطع الرؤوس ، وان الجمهورية الفرنسية انتهت الى اعظم نظام امبراطوري عرفه العالم منذ سقوط روما ، قبل ان تستقر جمهورية من جديد ! فبقدر ما لا بد للثورة ، متى انطلقت ، من ان تسير في طريقها المحتوم ، كذلك لا يسع الثورة ان تدعي ان طريقها المحتوم هذا هو طريق النجاح الاكيد !

٢٣ ايار ١٩٥٤

بعد ان استتب الامر في مصر لجمال عبد الناصر ورفاقه انصرفوا الى استخلاص حقوق بلادهم من الانكليز وسعوا لتوحيد الجبهة العربية على امل ان تفيد قضيتهم من هذه الوحدة. ولبلوغ هذا الهدف قام الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي بسلسلة زيارات الى العواصم العربية ، وكانت زيارته لبيروت في الاسبوع الاخير من حزيران ١٩٥٤. وقد سبق هذه الزيارة انعقاد مؤتمر خريجي الجامعة الاميركية حيث القى رئيس الجمهورية اللبنانية خطاباً قيماً دعا فيه كل دولة من الدول العربية الى اصلاح ذاتها اولا .

من هنا يجب ان نبدأ...

...ومن هنا بدأت مصر !

الذين يباحثون الصاغ صلاح سالم في شؤون السياسة العربية وشجونها ، ويفترضون انه من الممكن الوصول الى اتفاق اساسي دائم بين الدولتين المصرية واللبنانية ، تفوتهم حقيقة سياسية لا مفر من مواجهتها وتركيز كل اتفاق دولي على اساسها . وهذه الحقيقة هي بالذات ما افترضه رئيس الجمهورية اللبنانية في خطابه عن السياسة الخارجية عندما قال ان البند الاول من تخطيط الاصلاح العربي يجب ان يكون « اصلاح كل دولة ذاتها وتنظيم شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية على القواعد التي وفرت لدول الغرب التقدم والقوة ، ومواجهة الصعاب والعقبات بتفكير واقعي » .

هذه الحقيقة هي ان شرط دوام اي اتفاق دولي ، وشرط بناءه واعطائه النتائج المرجوة منه ، وجود تجانس بين اوضاع الطرفين المتعاقدين يمكنهما من تأمين الانسجام الواقعي في السياسة الخارجية ، الانسجام المنبثق من شراكة في المفاهيم والمثل والمقاييس... الانسجام المنبثق من وحدة قواعد الاصلاح الداخلي والتنظيم السياسي والاقتصادي والعسكري... على ان تكون هذه القواعد ، بتعبير الرئيس شمعون نفسه ، تلك التي « وفرت لدول الغرب التقدم

والقوه »... الانسجام المنبثق من « التفكير الواقعي » المشترك في « مواجهة الصعاب والعقبات » !

قد يقال ان مثل هذا الانسجام موفور بين لبنان ومصر . فمصر قد اصبحت ، كلبنان ، جمهورية ، ونظامها الجديد ، كالعهد اللبناني الجديد ، انبثق من انقلاب سبق الانقلاب اللبناني بايام قليلة، ولعله مهّد له في النفوس والعقول...

والواقع ان كون مصر جمهورية ولبنان جمهورية لا يفي بحاجة الانسجام المرجو الى وحدة قواعد العمل وشراكة المفاهيم التي يقوم عليها. اما قيام الوضعين، او العهدين المصري واللبناني من انقلابين تجاورا في الزمان ، فلا يعني في الحيز العملي ، شيئاً...

لقد ادركت مصر ان النظام البرلماني يظل صورياً واهياً لا يحقق غايته ان لم يسبقه اعداد اقتصادي اجتماعي مدني يحرر المواطن من القيود التي تحول دون ممارسته حريته وحقوقه كناخب... فعمدت الى القيام بهذه النهضة الجبارة الممتدة من الغاء الاقطاع وتوزيع الاراضي حتى اصلاح الدستور ، مروراً بانشاء التعاونيات وتنظيم النقابات وانشاء المدارس والمستشفيات .

وادركت مصر ان السلطة ، حتى تخدم المصلحة القومية العليا وتتحرر من المصالح الخاصة ، يجب ان تنتقل من الطبقة الحاكمة التي استأثرت بها الى طبقة جديدة ، او مدرسة جديدة ، تتصف بالواقعية والايجابية والايمان بالنفس ، لها من الفكر النير ومن القلب الكبير ومن الطاقة على العمل البنّاء ما لم يكن لرجال الجيل القديم ، مجاهدين كانوا او مستثمرين ... فقلبت اوضاع الحكم ، وجازفت حتى بالحريات من اجل تطهير سياسي واداري ينقل مقاليد السلطة الى جيل جديد قادر على مسك زمامها .

وادركت مصر اخيراً ان الشعب لا يثق بسياسة خارجية ، اية سياسة خارجية، لا يقوم بها رجال وطدوا ثقة الشعب بهم على العمل البنّاء الذي قاموا به في الحقل الداخلي...

وادركت مصر ان العالم ، حراً كان او غير حر ، لا يحترم الا الدول الحرة المكوّنة من مواطنين احرار ، يسوسهم حكام ايجابيون احرار ، وان دول العالم ، عدوة كانت او صديقة ، لا تقيم وزناً لغير الدول التي تتقدم وتبني قوتها على التقدم ، وتقيم حقوقها على قدرة لها تدافع بها عن حقوقها وتفرض على العالم ، بقدرتها ، احترام هذه الحقوق...

تلك هي السياسة التي نهجتها مصر الجديدة ، مصر التي يمثلها اليوم عندنا صلاح سالم ، رسول انقلاب يسير بادراك وقوة نحو هدفه المرسوم . ويقيننا ان ليس من دولة في وسعها ان تدعي اليوم ، اكثر من مصر ، انها على الطريق الذي اعتبره رئيس جمهورية لبنان الطريق المستقيم للاصلاح العربي ، عندما دعا الى تأسيس هذا الاصلاح على اصلاح كل دولة لذاتها اولاً...

فبمثل هذا الاصلاح ، بل هذه الثورة الاصلاحية ، يجب ان نقتدي ، ان نحن اردنا بالفعل انسجاماً بيننا وبين مصر في السياسة الخارجية ، متى ادركنا ان السياسة الخارجية ليست سوى امتداد للسياسة الداخلية ، وان لا انسجام يمكن ان يتحقق في هذا الحقل ما لم ينبثق من انسجام في الحقل الآخر .

١ تموز ١٩٥٤

من فلسطين... بدأت مصر الجديدة

الصاغ صلاح سالم يحب الصراحة ، وهو يريد ان يبرهن عن صراحته بغير التغني بصراحته... يريد ان يثبت صراحته بان يكون معنا صريحاً، وقد كان .

كان صريحاً عندما قال من غير تردد انه يحل قضية القناة في مرتبة ابدأ من قضية فلسطين ، وذلك لانه يعتبر ان مصر لا يسعها المساهمة لا سياسياً ولا عسكرياً ولا اقتصادياً في حل قضية فلسطين ، مساهمة مجدية ، قبل ان تكون قد حلت قضية القناة حلاً نهائياً .

وكان صريحاً كذلك عندما اعلن في الحشد الشعبي الذي هيأه له السيد احمد الاسعد ، انه لم يضيع فلسطين الا الخطب الرنانة ، والكلام يلقى على عواهنه، والمآدب تهدر ثمن تصريحات التضامن تبطّن الخلافات ، وعندما صرح ، بالتالي ، ان السبيل الوحيد لانقاذ فلسطين هو تهيئة السبل الايجابية البنّاءة لتقوية الشعوب العربية ، والتضامن بين الدول العربية تضامناً حقيقياً ، ومصارحة الشعوب بما يتفق عليه الحكام وبما لا يتفقون ، وتحكيم الشعوب في خلافاتهم .

فللصاغ صلاح سالم علينا حق الصراحة ، بقدر ما كان هو معنا صريحاً.

فاما القناة وفلسطين ، فنحن مع الثورة في اعتبار ان مصر تظل مشلولة ، عاجزة عن معالجة قضية فلسطين والمساهمة في حلها بصورة فعالة ، قبل حل قضيتها الخاصة ؛ ولكن ما نأباه على مصر الثورة هو ان تفكر ، ولو هنيهة ،

بحل لقضيتها يكون على حساب قضية فلسطين ، كأن توافق على جلاء الجيوش الانكليزية من منطقة القناة الى غزة ، مثلاً ، او كأن تساوم على النقب من أجل السودان . وما نأباه على مصر الثورة كذلك ان تغفل القضية الفلسطينية في مفاوضاتها واتفاقاتها الدبلوماسية ، فتأتي خطوة او عملاً لا يكون منسجماً مع مستلزمات حل القضية الفلسطينية . وما نأباه على مصر الثورة اخيراً ، وقد اعلن رسولها انها تريدنا على ان نعتبر قضيتها قضية العالم العربي، بنسبة ما هي تعتبر كل قضية عربية اخرى قضيتها – ما نأباه على مصر الثورة هو ان تنفرد بتقرير موقفها من القضايا العربية ، ولا سيما قضية فلسطين ، كما تنفرد بمعالجة قضيتها من غير ان تستشير – ولا نقول تشرك – في تقرير موقفها احداً .

وبعد ، فبمقدار ما تحفّظنا تجاه تمييز صلاح سالم بين القناة وفلسطين ، نرانا نندفع معه – بالمقدار نفسه واكثر – في تحليله للعوامل والاسباب التي ادت الى خسارة فلسطين . فالكلام الفارغ طالما اخذناه على عزام باشا ومدرسته ، قبل ان يعطى لنا ان نعرف ان ضباطاً شباباً محاصَرين في الفالوجا كانوا يخططون نهاية المدرسة العزامية في مصر . والتعاون المبطن بالخلافات ، كنا نسعى دائماً الى فضحه قبل ان يعطى لنا ان نسمع رجلاً في مركز المسؤولية يفضح اساليب الذين قلب .

بقي ان ينقل صلاح سالم عدوى صراحته وايجابيته الى من يتشاور معهم بغية تركيز سياسة عربية مشتركة جديدة ، فيقولون له بالصراحة ذاتها ما يشعر به شعب لبنان ، بعد ان يكونوا قد صارحوا انفسهم بهذا الشعور الذي يعرفونه ، ولا ريب ، فيستلهمون هذا الشعور في تصرفهم .

ان قضية فلسطين ، بالرغم من كونها قضية مصر الثانية ، قد سببت لمصر نظاماً جديداً . فمتى ندرك ان خطر اسرائيل علينا يجب ان يفرض علينا نحن نظاماً جديداً كذلك ؟

٢ تموز ١٩٥٤

كان شهر تموز شهراً حاسماً بالنسبة الى العلاقات المصرية البريطانية . فقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية على التعجيل بمفاوضات الجلاء (كان تدخل اميركا من العوامل الخارجية واتساع شقة الخلاف بين الثورة والاخوان المسلمين من العوامل الداخلية) ، وما انتصف تموز حتى كانت العقبات الرئيسية قد ذللت وبات التوقيع وشيكاً على الاتفاق بالاحرف الاولى .

في طريق الجلاء

تحتفل مصر الثورة منذ ثلاثة ايام بالذكرى الثانية لقيام « الضباط الاحرار» بحركتهم التحريرية ، وتتميز احتفالات هذا العام بامرين اولهما فخامة المواكب وحفلات العرض ، مما يدل على ان مصر الثورة قد تغلبت على الازمة المالية التي اضطرتها في تموز ١٩٥٣ الى اقامة احتفالات متواضعة ، والامر الآخر هو لهجة رجال الثورة الذين حرصوا في خطبهم هذه المرة على مداراة بريطانيا العظمى ، فما تخلل هذه الخطب تهديد ووعيد بل اعرب الخطباء عن املهم بان يحتفل المصريون بالذكرى الثالثة لحركة ٢٢ تموز وليس للاحتلال الاجنبي اثر في بلادهم .

ولم يبق سراً ان مفاوضات الجلاء التي استؤنفت منذ اسبوعين بين القاهرة ولندن لم تستأنف الا بعدما امن لها ذوو العلاقة مقومات النجاح . ولسنا نعني بذوي العلاقة المصريين والانكليز وحسب ، بل نعني الولايات المتحدة الاميركية التي باتت تعتبر نفسها ذات مصلحة في قضية قناة السويس . ويبدو ان اسس المفاوضات الجديدة قد وضعت في اجتماع ايزنهور – تشرشل بعد ما ابدت مصر الثورة استعداداً للتساهل .

وبديهي ان تلطف المفاوضات السائرة نحو النجاح جو العلاقات بين مصر وبريطانيا، وقد لمسنا هذا الجو الملطّف في تعليقات صحف لندن وصحف القاهرة بقدر ما لمسناه في بيانات المسؤولين في البلدين وخطبهم وتصريحاتهم. ونحن نرحب بهذا التقارب ونعتبره دليلاً على اقتناع حكومة المحافظين اخيراً بان النظام الحالي في مصر يصلح لان يدخل معها في مفاوضات ترتب على مصر التزامات دولية . ذلك ان المحافظين ، ولا سيما غلاتهم ، كانوا يتهربون من الوصول بالمفاوضات السابقة مع رجال الثورة الى نتيجة حاسمة ، بحجة ان جمال عبد الناصر ورفاقه لا يمثلون الشعب المصري ولا يعبرون عن ارادته . وهم – اي غلاة المحافظين – لا يريدون عقد معاهدة او اتفاق لا يقره الشعب المصري ممثلاً ببرلمان منتخب انتخاباً حراً .

وهذه الحجة التي باتت تقليدية تذرّع بها الانكليز يوم فاوضوا عبد الخالق ثروت بقصد الهاء المصريين ثم قطعوا المفاوضات «لان ثروت لا يمثل الا نفسه»، وتذرعوا بها يوم فاوضوا عدلي يكن ثم رفضوا التعاقد مع حكومته، وتذرعوا بها في مفاوضاتهم مع اسماعيل صدقي ومحمد محمود وكل من حكم مصر بدون برلمان ، او حكمها مع قيام برلمان طعن الشعب بشرعيته .

ولا شك انه كان للانكليز عذرهم عندما تهربوا ، لعام مضى ، من مفاوضة رجال الثورة . فقد كان النظام الجديد في مصر طري العود ، غير راسخ الدعائم ، ولم يكن له من المرتكزات الشعبية غير ارتياح الشعب الى زوال

الملكية وتطلعه بامل الى تدابير السلطات الرامية الى تحريره من الاقطاعية والجهل والمرض . اما اليوم ، وقد استقر النظام الجديد تدعمه القوة المادية ، ورضى الشعب عن حكام ساروا قدماً في طريق تحريره ورفع مستواه ، فلم يبق مجال للتذرع بالحجة التقليدية ، لانه ، حتى لو اشترط الانكليز لعقد اتفاق مع مصر قيام حكومة تمثل الشعب ، وعمد رجال الثورة الى استفتاء هذا الشعب ، لما اختار مفاوضاً يعمل على استخلاص حقوقه وتحقيق امانيه غير الذين خرجوا من صفوفه في ٢٢ تموز ١٩٥٢ ، ليقلبوا النظام البائد ويجعلوا من الحكم رسالة تحريرية ، إن كان من ضامن لنجاح المفاوضات وبلوغها غايتها في المجال الطويل، فهو هذه الرسالة .

ذلك ان الجلاء بحد ذاته يبقى شكلياً ، كما يبقى كل استقلال شكلياً ، اذا لم تملأ الفراغ الذي يتركه المستعمر قوة قومية قادرة على القيام ، لحساب الوطن ومصلحته ، بما يقوم به المستعمر لحسابه ومصلحته . فما لم تهيىء مصر جيشاً قادراً على حماية السويس ، يظل في وسع الجيش البريطاني الذي يجلو ان يعود الى السويس ساعة يشاء ، وما لم تهيىء مصر ادمغة وسواعد قادرة على استثمار مرافق مصر وادارة اقتصادياتها ، يظل تحررها من الاستعمار الاقتصادي رهناً بارادة الرساميل الاجنبية والادمغة الاجنبية والسواعد الاجنبية ، إن جلت من الباب فلكي تعود من النافذة باسماء وطنية. فالخلاص من النير الاجنبي – وهذا سر فلاح الثورة – لا يكون بوثيقة جلاء توقع بعد مفاوضات دبلوماسية طويلة، انما يكون في بناء مصر مستقلة قادرة .

بقي ان الانكليز سيضطرون هذه المرة ، اذا نجحت الثورة داخلياً وخارجياً، الى الاقتناع اخيراً بان النظام البرلماني – الذي هو في بلادهم السبيل الوحيد لمعرفة ارادة الشعب وبالتالي لقيام حكم يمثل الشعب ومصالحه – ليس يصلح لان يكون كذلك في كل بلد. فالنظام البرلماني يفترض شروطاً اقتصادية واجتماعية ومدنية توافرت في بريطانيا العظمى بفعل استمرار تطورها طيلة

اجيال اربعة ، ولكنها لم تتوافر في مصر بعد ، ولا يمكن ان تتوافر خلال النظـام التمثيلي نفسه – والنظام التمثيلي كان يأتي بحكومات تمثل بالفعل العلل التي لا يمكن ان يقوم حكم صالح بغير زوالها .

ومن اجل ازالة هـــذه العلل قامت الثورة ، هادفة الى اقامـــة الحكم الجديد على اسس تكفل وحدهـــا ، متى نجحت الثورة وتم التحرير ، ان يأتي النظام التمثيلي ببرلمـانات تمثل الشعب لا مستثمريه ، وبحكومات تحكم لمصلحة الشعب لا لمصلحة المستبدين به ، مستعمريه الداخليين والخارجيين .

٢٥ تموز ١٩٥٤

وقعت اتفاقية الجلاء بالاحرف الاولى في ٢٧ تموز ١٩٥٤ ، وفي ١١ اب رفع «الاخوان المسلمون» مذكرة الى عبد الناصر ينتقدون فيها الاتفاق لانه يشد مصر الى عجلة المعسكر الغربي ، فرد مجلس الثورة باتهام حسن الهضيبي مرشد الاخوان بالتعاون مع الانكليز ضد مصلحة البلاد . ورأت الثورة ان تضعف الجماعة فاتصلت ببعض زعمائهم واقنعتهم بوجوب عزل الهضيبي ، ولكن الاخوان اجتمعوا في ٢٤ ايلول ١٩٥٤ وقررت اغلبيتهم الساحقة انتخاب الهضيبي مرشداً مدى الحياة . وشجع هذا القرار المرشد العام على الاستمرار في الحملة ضد اتفاقية الجلاء ، وقيل ان اللواء محمد نجيب قد بارك هذه الحملة وتعهد بالتعاون والقائمين بها الى اقصى الحدود .

وقد تردد مجلس الثورة طويلاً قبل ان يلوم موقف العداء السافر من «الاخوان المسلمين» كجماعة منظمة . وكانت اولى خطاه العملية في هذا السبيل وضع المرشد العام تحت الحراسة (في ٨ ت١) ، ولكن المرشد استطاع الافلات والتواري. واقامت مصر ترقب بقلق تطور النزاع بين الثورة والاخوان ، ولكن انتظارها لم يطل ، ففي صباح ٢٦ تشرين الاول اطلق الاخواني محمود عبد اللطيف بضع رصاصات على عبد الناصر وهو يخطب في الاسكندرية فاخطأه الرصاص واعتقل الجاني ، وعقب هذا الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق امتدت الى الاقاليم واقاصي الصعيد. وفي ٢٨ ت١ حلت السلطة جماعة الاخوان ، وفي ٣٠ منه اعتقل البوليس المرشد العام ، ووجهت اليه والى كبار معاونيه تهمة الخيانة والتآمر على النظام والتحريض على الاعمال الارهابية . وفي ٣١ ت١ صدر مرسوم بتشكيل «محكمة الشعب» ونيط بها مهمة محاكمة الموقوفين من الاخوان . وفي اثناء المحاكمات التي استغرقت شهراً كاملاً ذكر بعض المتهمين والشهود ان محمد نجيب تآمر مع الاخوان على النظام القائم ، فاتخذ مجلس الثورة في ١٦ ت٢ قراراً باعفاء نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية وبتحديد اقامته ، وكانت النية متجهة الى محاكمته ولكن زعماء السودان تدخلوا وحالوا دون التعرض له .

وفي ٣ ك١ ١٩٥٤ قضت محكمة الشعب باعدام الهضيبي وستة من معاونيه . ولكن مجلس الثورة استبدل حكم الاعدام على الهضيبي بالاشغال الشاقة المؤبدة. وفي ٧ ك١ نفذ الحكم بالستة الباقين .

منزلق الدم...

هذه المشانق التي ارتفعت ، صباح الثلاثاء ، وكأنها ركائز حدود بين الموت والحياة ، ترى هل تصلح لان تكون ، في منطق الثورة ذاتها ، ركائز العدالة والبناء ، في نظام مصر الجديد ؟

والحياة التي ازهقت ، من فوق المشانق ، ترى هل نفخت ، في جسم مصر ، وجسم الثورة ودولتها ، مزيداً من حياة ؟

والاجساد التي دفنت في التراب، مبللة بدمها، ترى هل تخصب بها الارض ، خيراً من الخير الذي تريده الثورة ، وفلاحاً ؟

اسئلة كانت طيلة يومين ، ولا تزال ، تقلق عقول الذين تعودوا الا يروا ثورة مصر الا بيضاء ، واتخذوا من البياض الذي لم يلطخه دم حجةً على من كره الثورة ، حمراء او بيضاء... لم يطلق هذه الاسئلة خصوم الثورة ، اعداء اهدافها كانوا او اعداء الرجال ... والعقول التي اقفلت نفسها دون تفهم منطق الثورة ، والقلوب التي اقفلت نفسها دون محبتها – هذه العقول والقلوب لا يقلقها ما يقلقنا ، واخشى ما نخشاه ان تكون في السر ، على حدادها وعلى استنكارها، مغتبطة، او متحفزة لان تغتبط: الثورة خرجت من النطاق السلمي، فاراقت الدم، والدم يستسقي الدم ، فأنذر مصر بمزيد من الاجساد تكدّس ولا حياة !

قد يقال ان ما حلل اراقة الدم ان هو الا تأهب من اريقت امس دماؤهم لاراقة الدماء... وان مجلس الثورة كان في موقف الدفاع عن النفس، ومحكمة الشعب كانت تستلهم قاعدة العدالة الاولى والابسط ، لا حمايةً لاشخاص قواد الثورة ، بل صيانةً للثورة نفسها ولنظامها ومثلها ، ولما حققت وتحقق من اجل مصر وشعبها .

فعلى القائلين هذا القول نرد انّ اسمى من قـــاعدة العدالة البسيطة ، عدالة الدم بالدم، عدالة العين بالعين ــ اسمى من هذه القاعدة تُحل قواعدُ عدالة المحبة البنّاءة نفسها .

فالثورة اما ان تكون مؤمنـة بقوتهـــا وبالشعب المصري وسلامة حدسه وتقديره، فتكتفي، حماية له ولها وعقاباً للمضللين، بفضح خطط خصومها خصومه، وبالحؤول بينهم وبين استمرارهم في العمل بانتظار ان تحقق اهدافهـا ، فتتحقق وسائل الاقناع والارشاد التي لا تقوى عليها حجج ــ امـا ان تكون الثورة مؤمنة ، او لا تكون ، فتجد نفسها مضطرة لقطع الطريق ، اي طريق ، على خصومها ، بقطع رؤوسهم واقامة سياج من الرؤوس المكدسة حول الشعب وحول الثورة ذاتها !

وبعد، فكأننا بالثورات التي لا تنطلق دامية، ولا ترى نفسها مضطرة ، في غمرة المعركة ، لاراقة الدماء ، حمايةً او تصفية ، تقطع على نفسها سبيل الدم ، بحيث لا يعود من حقها ان تعود اليه ، حتى اذا استُدرجت ، فان هي عادت ، كان الطريق منزَلقاً خطراً يصعب على العقول مهما كانت نيرة ان تبصر منتهاه!

فالدم الذي يراق بارداً في ساحة الاعدام ، تعبق منه دائماً رائحة الشهـادة المقدسة التي تزكي فكرة من ينفَذ به الاعدام لا فكرة من ينفِذ ! كأنما للدم بحد ذاته قيمة اسمى من الحجة وابلغ من المنطق، بل وارفع من الشهادة للحق !

فلا تستغربنّ الثورة ، بعد اليوم ، مزيداً من الاندفاع لدى الذين وفرت رؤوسهم ولدى من وراء الرؤوس !

ولا تستغربن الثورة ان هي وجدت نفسهـا بعد حين ، وقد عجزت عن الحؤول دون استدراجهـا الى سبيل الدم ، منزلقة وراء القـــاعدة الدموية ، منصرفة عن قيم المحبة البنّاءة الى حماية بنائها بسياج القوة الصافية والخوف الذي يفسد على البناء الحياة !

٩ كانون الاول ١٩٥٤

فهرست الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الانقلاب السوري

تهيئة وتحفز

ازمة ! ١٣

ماذا في دمشق ١٥

هذه النقمة ! ١٧

ازمة تستمر ١٩

الى اين ؟ ٢١

حسني الزعيم

من العهد « الحميدي »

الى النهاية الحميدية

الدستور من العطلة الى التعطيل! ٢٥

ثقة الشعب ٢٩

حذار القوة ! ٣١

عودة الى الدستور ؟ ٣٣

من الزعامة الى الاشارة ٣٥

زعيم يبني ٣٧

صفحة

من الحناوي الى الشيشكلي

رجوع الى المنطلق

في طريق الدستور ٤١

امتحان ! ٤٤

في عهدة السيد الجديد ٤٦

الدستور والرئاسة ٤٧

القَسَم السوري ٤٩

انقلاب ولا انقلاب ٥١

ازمة الحكم ٥٣

ازدواج السيادة ٥٤

وزارة الاستقرار ٥٦

رصيد الرسالة !... ٥٨

ازمة الاستقرار ٦١

موقت دائم ؟ ٦٣

حياة الامة فوق الدستور ٦٦

شريعة الدم ٧٠

عدالة القضاء وحكم الشعب ٧١

	صفحة
ازمة الانقلاب ، واستمراره	٧٣
نحو نظام جديد	
الانقلاب الذي يتكامل ...	٧٨
من اجل النظام الجديد	٨١
من اجل استكمال التحرير	٨٤
عملية التحرير	٨٧
في اصول التحرير	٨٩
القوة التي قُهرت	٩٢
في طريق الاستقرار ؟	٩٥
اعادة اعتبار... وعبرة !	٩٧
ازمة الانتقال	٩٩
المملكة المصرية	
بين الاماني القومية	
والمناعة القومية	
الاغتيال السياسي	١٠٤
في مصر فضيحة و... قضاء !	١٠٥
ما وراء التحرير ...	١٠٦
» الانقلاب » المصري	١٠٩
الاماني القومية والمناعة القومية	١١١
ديموقراطية	
تفتش عن طريق	
شاه... وخضع ! ملك... وتنحى !	١١٦
المسؤولية المشتركة !..	١١٩
الديموقراطية الموجهة	١٢٤
المرتكز الاقوى	١٢٧
العالم الحر وتحرير مصر	١٢٩
الطريق الشائك	
التجربة العظمى	١٣٣
الثورة المصرية تتعثر ...	١٣٥
اقوى من القوة	١٣٧
طريق الحرية	١٤٠
الاحرار ضمانة الحرية	١٤٢
طريق الثورة	١٤٥
... ومن هنا بدأت مصر !	١٤٧
من فلسطين بدأت مصر الجديدة	١٥٠
في طريق الجلاء	١٥٢
منزلق الدم ...	١٥٧

٥٤/١٢/٧٧

مطبعة قلفاط – بيروت

مؤلف الكتاب

- ولد في بيروت عام ١٩٢٦
- تلقى دروسه في القسم الفرنسي من الجامعة الاميركية ببيروت حيث نال شهادة البكالوريا الثانية سنة ١٩٤٣
- درس الفلسفة في الجامعة الاميركية ونال شهادة بكالوريوس علوم سنة ١٩٤٥
- سافر الى الولايات المتحدة الاميركية حيث تابع دروسه في الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة هارفرد ونال منها شهادة « استاذ علوم » سنة ١٩٤٧
- يتولى رئاسة تحرير جريدة « النهار » منذ ١٩٤٨
- عين مدرساً للعلوم السياسية في الجامعة الاميركية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨
- شارك في تأسيس معهد العلوم السياسية والاقتصادية في « الاكاديمية اللبنانية » سنة ١٩٤٨ ، حيث لا يزال يتولى تدريس الفكر السياسي
- انتخب في نيسان ١٩٥١ عضواً في مجلس النواب عن جبل لبنان
- انتخب في تموز ١٩٥٢ نائباً عن بيروت، ثم نائباً لرئيس مجلس النواب

الثمن : ليرتان

COLUMBIA UNIVERSITY
0026813653

953
T 89

BOUND
SEP 12 1955